العدد ٥٣
أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٦

نشرة الهجرة القسرية

المجتمعات المحلية: الأولى والأخيرة في توفير الحماية

بالإضافة إلى طائفة من المقالات حول مختلف جوانب الهجرة القسرية

لماذا اخترنا هذا الغلاف؟
انظر الصفحة ٣

النشرة للتوزيع المجاني فقط

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنَّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

موريت شوتنفلد (مساعدة المالية والترويج)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: 281700 1865 44+

سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

لمزيد من التفاصيل انظر الآتي أو انقر الرابط التالي

www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

غالباً ما يكون المجتمع المحلي المباشر هو الذي يقدم الاستجابة الأولى والأخيرة بل ربما الاستجابة التكتيكية الأفضل لكثير من الأشخاص المتأثرين بالتَّهجير أو الواقعين تحت تهديد التَّهجير. ومهما سعى المرء لتعريف معنى الحماية أو المجتمع المحلي، سيبقى الفاعلون الخارجيون يواجهون المصاعب في توفير الدعم الملائم ما لم يفهموا تلك الحقيقة. فإذا لم يحققوا لأنفسهم قدراً أكبر من الوعي حول دور استراتيجيات الحماية القائمة على المجتمعات المحلية، فقد يخفقون في إدخال 'قدرة' المجتمع المحلي في السياسة والبرمجة. وفي أسوء الأحوال، سوف يخاطرون في تقويض قدرات المجتمعات المحلية لتجنب العنف والتَّهجير أو النجاة منه.

ومن هنا يأتي الموضوع الرئيسي لهذا العدد وهو 'المجتمعات المحلية: الأولى والأخيرة في توفير الحماية' لتسليط الضوء على قدرة المجتمعات المحلية في تنظيم أنفسها قبل التَّهجير وفي أثنائه وبعده بطريق تساعد في حماية المجتمع المحلي. ويتشارك أصحاب المقالات من اللاجئين والنَّازحين داخلياً من رواندا والسودان واليمن أفكارهم النَّيِّرة بينما يسلط غيرهم من المؤلفين على الموضوع بعموميته أو ينظرون في استراتيجيات الحماية الخاصة التي تقودها المجتمعات المحلية في بلدان أخرى مثل كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الدونيمكان والهند ونيجيريا وأوغندا.

وكالعادة، يتضمن هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية بالإضافة إلى مقالات الموضوع الرئيسي طائفة مختارة من المقالات المثيرة للاهتمام حول موضوعات أخرى للهجرة القسرية.

نسق المقالات ولغاتها: العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغتي html وpdf على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/community-protection. وسوف يُتاح العدد ٥٣ من نشرة الهجرة القسرية والملخص المصاب له (الذي يحتوي على مقدمات للمقالات جميعاً بالإضافة إلى روابط القارئ الآلي/ الويب) بإصداريه الإلكتروني على الإنترنت والمطبوع باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية.

إذا رغبت في الحصول على النسخ المطبوعة للمجلة أو للملخص بأي لغة، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk.

يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد من خلال إرساله إلى شبكاتكم وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر.

نتقدم بالشكر لكل من راشيل هاستي (أوكسفام) وجيمس تومسون (العمل من أجل السلام) لمساعدتهما بصفتهما الاستشارية للموضوع الرئيسي لهذا العدد. ونحن ممتنون أيضاً لمنظمة دانتشيرتش إيد ومجموعة الحماية العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والوزارة السويسرية الفدرالية لشؤون الخارجية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لدعمهم المالي لهذا العدد. ولا ننسى أبداً أن نعبّر عن عظيم شكرنا وامتناننا للمانحين الآخرين من منظمات وأفراد ممن دعموا نشرة الهجرة القسرية خلال هذا العام.

الأعداد القادمة وموضوعاتها الرئيسية:

العدد ٥٤ من نشرة الهجرة القسرية إعادة التوطين (الموعد المقرر للنشر فبراير/شباط ٢٠١٧)

العدد ٥٥ من نشرة الهجرة القسرية المأوى (الموعد المقرر للنشر يونيو/حزيران ٢٠١٧)

لمزيد من المعلومات بما فيها المواعيد النهائية لتسليم المقالات، انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming

للحصول على تنبيهات فور صدور الأعداد الجديدة أو بما يتعلق بالأعداد القادمة، انضموا إلينا على فيسبوك أو تويتر أو انضموا إلى قائمة التنبيهات التي نرسلها للمشتركين عبر البريد الإلكتروني على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts.

وأخيراً، نرجو أن تنظروا في الصفحة الخلفية لقراءة تقريرنا الموجز عن استطلاع آراء القرَّاء الذي أعدته نشرة الهجرة القسرية مؤخراً.

ماريون كولدري وموريس هيرسون
المحرِّران، نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية نشرة مفتوحة الوصول.

نشرة الهجرة القسرية نشرة مفتوحة الوصول. لك حرية قراءة المقالات الكاملة المنشورة في نشرة الهجرة القسرية وتنزيل نسختها الإلكترونية على الحاسوب ونسخها وتوزيعها وطباعتها ووضع الروابط التشعبية المؤدية إليها شريطة أن لا يكون لأي من تلك الاستخدامات غرض تجاري وشريطة نسبة المقالة إلى مؤلفها وإلى نشرة الهجرة القسرية. ويتمتع كل المؤلفين الناشرين لمقالاتهم في نشرة الهجرة القسرية بحقوق المؤلف الخاصة بهم مع عدم المساس بمنح الرخصة الحصرية لنشرة الهجرة القسرية.

جميع المقالات المنشورة في نشرة الهجرة القسرية بإصداريها المطبوع والإلكتروني وكذلك نشرة الهجرة القسرية ذاتها مرخصة بموجب المشاع الإبداعي وتمنح هذه الرخصة الحق في استخدام النشرة وفقاً للحقوق التالية: النسب-غير التجاري-بلا اشتقاق. التفاصيل موجودة على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/copyright

المجتمعات المحلية: الأولى والأخيرة في توفير الحماية

٤ **فهم الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية ودعمها**
نيلز كارستينسين

٨ **تحدي النظام الراسخ: ضرورة 'توطين' الحماية**
سايمون راسل

١٠ **الحماية الذاتية بقيادة النِّساء في السودان**
نجوى موسى كوندا، وليلى كريم تيما كودي، ونيلس كارستنسن

١٤ **«هذه المجموعة ضرورية لبقائنا على قيد الحياة»: اللاجئون الحضريون والحماية القائمة على المجتمعات المحلية**
جنيفر إس روزنبرغ

١٧ **اللاجئون بوصفهم المحطة الأولى للحماية في كمبالا**
يوجيني موكانداياسينجا

١٩ **مكافحة العوَل والترويج لحماية الطفل في رواندا**
سعيد رحمانّ وسيمران تشاودري ولينديسي ستارك ومارك كانافيرا

٢٢ **العمل على المستوى المحلي لحماية المجتمعات المحلية في نيجيريا**
مارغي إنساين

٢٥ **اللاجئون يستضيفون اللاجئين**
إلينا فيديان-قاسمية

٢٨ **شمالي أوغندا: الحماية في النُّزوح والحماية عند العودة**
دينيس دونوفانت

٣٠ **إعادة النظر في الدعم المقدم لاستراتيجيات الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية: دراسة حالة من أوغندا**
جيسيكا إ لينتز

٣٤ **إعادة بناء حياة الناس في كولومبيا**
إيميسي كانتور

٣٦ **الحماية القائمة على المجتمع المحلي: مقاربة اللجنة الدولية للصليب الأحمر**
أنجيلا كوترونيو ومارتا باولاك

٤٠ **الشبكات و'الحق في المدينة' في ميديلين، كولومبيا**
جوناثان أليخاندرو ميرسيا وجيمس جيلبرتو غرانادا فاهوس

٤١ **برمجة فعالة للحماية القائمة على المجتمع المحلي: دروس من جمهورية الكونغو الديمقراطية**
ريتشارد نان

٤٤ **مساعدو الاتصال المحلي: جسر بين قوّات حفظ السلام والسكان المحليين**
يانوش كالنبيرغ

٤٨ **تنمية مجتمعات اللاجئين في نيودلهي**
ليندا بارتولومي، وماري حميدي، ونعمة محمد محمود، وكريستي وارد

٥١ **الخفارة المجتمعية في مخيم كاكوما في كينيا**
هانو برانكامب

٥٣ **دور المراكز المجتمعية في توفير الحماية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجمعية الغيث في اليمن**
نيكولاس مارتن أتشارد وجمعية الغيث

٥٣ **المراكز المجتمعية ودورها في توفير الحماية**
نيكولاس مارتن أتشارد

٥٤ **معرفة المرء لمجتمعه**
جمعية الغيث

٥٥ **دور المعايير الثقافية وبنى القوى المحلية في اليمن**
محمد الصباحي وفاوستو أريا دي سانتي

٥٧ **دور المجتمع المحلي في رحلات اللاجئين نحو أوروبا**
ريتشارد ماليت وجيسيكا هاغن-زانكر

٥٨ **دمج الحماية في جاهزية مواجهة مخاطر الكوارث في جمهورية الدومينيكان**
أندريا فريديخا

٦١ **تجسير الهوَّة التمويلية للحماية المجتمعية**
خالد كوسر وآيمي كننغهام

٦٣ **الاستعداد للحفاظ على الذات**
كايسي بارز

مقالات عامة

٦٥ **إعادة النظر في مسألة الجندر في منظومة اللاجئين الدولية**
ميغان دينيس سميث

٦٧ **كولومبيا: عملية السلام والحلول للمُهجَّرين**
جيسون أوزفالدو مارتينيز ليغيزامو

٦٩ **انعدام الجنسية وأزمة اللاجئين في أوروبا**
كاتالين بيريني

٧١ **اللاجئات بوصفهن رائدات أعمال في أستراليا**
جون فان كويي

٧٤ **النفوذ والسياسة والامتيازات: الصحة العامة على الحدود التايلندية البورمية**
نيخيل أ. باتيل، وإموس ب. ليختمن، وموهيت م. ناير، وبارفين ك. بارمار

٧٦ **التأشيرات الإنسانية: البناء على التجربة البرازيلية**
ليليانا لِيرا جوبيلوت وكاميلا سومبرا مونيوس دي أندرادي وأندري دي ليما مادوريرا

٧٩ **المشاركة بالإبداع بين اللاجئين والنَّازحين داخلياً**
دانييل روبينسون

٨١ **القابلات جنوب الأفريقيات يعتنين بالمهاجرات واللاجئات**
ماموكغادي غلوريا فيكتوريا كونيشي

٨٣ **أخبار عن مركز دراسات اللاجئين**

UNHCR/Sebastian Rich

لماذا اخترنا هذا الغلاف؟ في كاكويتا، كولومبيا، تبنت إحدى قادة المجتمعات المحلية مبادرة لمساعدة مجتمعها في إيجاد مكان آمن وكريم وصحيّ للعيش فيه بعد أن هجَّرتهم الميليشيات المسلحة. وخلافاً لمعظم الصور والعبارات البلاغية التي قد تخطر بالبال عندما نبحث عن تصوير 'للحماية' مثل سقف الملجأ أو يد تقدم المساعدة، وجدنا هذه الصورة تعكس مجتمعاً مهجّراً يكابد في إعادة الحياة إلى طبيعتها. وتتحدث الصورة أيضاً عن توافر المصادر والإبداع وعن مكان يمكن للمرء فيه أن يحقق التطور الذاتي، مكانٌ يقدم الانتماء والسلامة وتترافق فيه الحماية مع المجتمع المحلي. "أن تزرع نبتة يعني أن تؤمن بيوم غد". هذا ما قالته نجمة الأفلان أودري هيبورن ذات مرة. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/ سيباستيان ريتش.

فهم الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية ودعمها

نيلز كارستينسين

يمكن لدعم استراتيجيات الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية أن يحسن إلى درجة كبيرة من أثر تدخلات الحماية. وعلى الفاعلين الخارجيين أولاً أن يعترفوا بقدرة المستخطرين على أن يكونوا فاعلين مستقلين بأنفسهم.

شهدت السنوات القليلة الماضية تنامياً في الأدلة التي تثبت فاعلية الاستراتيجيات والأفعال الحمائية التي تقودها المجتمعات المحلية. ففي السودان هناك جمعية نسوية محلية تقدم المشورة للمجتمعات المحلية حول كيفية السعي وراء الحماية في الخنادق أو في الكهوف الجبلية فراراً من القصف الجوي. وهناك عائلة من الأقلية المسيحية اختارت السفر مع أصدقاء ممن ينتمون إلى الأغلبية البوذية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب الشرقي في ميانمار. وهناك أيضاً فرق علمت نفسها بنفسها كيفية إزالة القنابل تعمل في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا على إزالة أو تحييد القنابل العنقودية غير المنفلقة أو البراميل غير المتفجرة في الأحياء التي تشهد كثافة سكانية عالية.[1]

وفي مثل هذه الحالات، بعض المجتمعات المحلية مهجرة بالفعل وتسعى إلى تجنب ترحيلها قسراً عن مواطنها مرة أخرى، بينما هناك مجتمعات أخرى تسعى إلى تقليل المخاطر ما أمكن تفادياً لاضطرارهم للهجرة أو التهجير. وفي أوضاع الأزمات، تتكون مجموعات متعددة وغالباً ما تكون متنافرة حول فهم معنى 'الحماية' وحول الاستراتيجيات والأفعال التي يمكن أن تقدم درجة معينة من الحماية. وعلى وجه الخصوص، في الأوضاع التي لا تُظهر فيها أطراف النزاع ولا السلطات الوطنية والمحلية شيئاً يُذكَر من الاحترام تجاه القانون الدولي أو القانون الوطني أو المعايير الدولية والوطنية قد يظهر اختلاف كبير في الطريقة التي تُعَرَّف فيها المجتمعات المحلية حاجاتها واستراتيجياتها بالنسبة للحماية عن حقيقة الحماية التقنينية الدولية التي يجب أن تنطوي عليه كلمة حماية.

فوفقاً للتعريف الأكثر قبولاً وانتشاراً يُقصَد بعبارة الحماية الإنسانية منع الانتهاكات أو الحد منها وتخفيفها إن لم تتمكن من منعها. وتنظر هذه المقاربة إلى الحماية على أنها شيء تحاول من خلاله الأطراف الخارجية أن تقدمه للأفراد المستضعفين في مجتمع محلي معين وذلك من أجل الترويج للامتثال إلى المعاهدات ذات الصلة بها في القانون الدولي. وبعض هذه النشاطات التي يتولاها الفاعلون الخارجيون، عندما تنجح، تمثل مصدراً حيوياً وأساسياً لحماية الأرواح وإنقاذها. لكن هذه المقاربة تُعَرِّف بترجمة مختلف القوانين الدولية والمقاربات الحقوقية والتفويضات المؤسسية والإرشادات المعممة إلى واقع نشاطات الحماية إزاء سياقات كثير التعقيد على المستويات المحلية كما أن هذه المقاربة لا تلقى صداها دائماً ضمن السياقات المحلية على أرض الواقع والخبرات التي يمر بها المستخطرون.

تتضمن قاعدة الأدلة الإثباتية المتنامية لاستراتيجيات الحماية المتأصلة في المجتمعات المحلية وإجراءاتها ورقة دراسية من منظمة أوكسفام (Oxfam ٢٠٠٩) حول الحماية القائمة على المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى قائمة مركز كني لاستراتيجيات الحماية الذاتية، وكثير من الحالات الموثقة في كمبوديا، ومبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي(L2GP) ودراسات شبكة الممارسات الإنسانية التابعة لمعهد الإنماء ما وراء البحار والخاصة بالحماية الذاتية في بورما/ميانمار، وفلسطين، والسودان، وجنوب السودان، وزيمبابوي، والأعمال التي أجراها مؤخراً مركز ستيمسون ومعهد السود ومركز المدنيين في النزاعات التي ساهمت في فهم الحماية الذاتية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسوريا.

ويتجلى التقدير المتنامي للحماية التي تقودها المجتمعات المحلية أيضاً في الإرشادات العملية المقدمة لكوادر البرامج الإنسانية (وشركائهم) وهناك أيضاً أوراق سياسات صدرت حديثاً مثل الإطار العام الاستراتيجي العنقودي للحماية العالمية ٢٠١٦-٢٠١٩ ووثيقة سياسات الحماية الإنسانية الجديدة لمنظمة إيكو (ECHO) التي تجسد أهمية الحماية الذاتية ضمن صانعي السياسات الإنسانيين والمانحين.[2]

وعند استكشاف إمكانات ومحدوديات استراتيجيات الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية فمن الضروري جداً مراعاة أمر مهم وهو أن لا يكون لتنامي تقدير الحماية الذاتية أثر في تقويض المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدولة في تقديم الحماية. ويمثل القانون الدولي الحالي والاتفاقيات والمعايير أحجار زاوية قانونية لا يمكن الاستغناء عنها لحماية المدنيين. ومن ناحية أكثر واقعية لا بد من الانتباه إلى أنه رغم الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تتمثل في استراتيجيات الحماية الذاتية القائمة على المجتمعات وتلك الفردية في النجاة والبقاء فهي لا يمكن أن تقدم بنفسها درجة السلامة والأمن والكرامة التي يحتاج إليها الناس والتي يستحقونها. ولذلك لا يجب أبداً النظر إلى القدرات المحلية في

هذا الجانب حتى ولو كانت في غاية الأهمية على أنها بديل لمسؤوليات الحماية للسلطات الوطنية أو للفاعلين الدوليين المعنيين في حالة إخفاق تلك السلطات الوطنية في توفير الحماية.

"نحن نبقى متأهبين وعلى اطلاع تام بالمعلومات فما إن نسمع عن أي هجمات محتملة من المحاربين القدامى في الحرب حتى نفر من بيوتنا بأطفالنا. لكننا ما زلنا نعيش في خوف" (أحد نشطاء المعارضة، زيمبابوي)

التصورات المحلية لمفهوم الحماية

تدور النتائج الأكثر أهمية وإلهاماً التي تمخضت عنها أبحاث الحماية الذاتية المتاحة حتى هذا التاريخ حول ما يفعله المستضعفون لحماية أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية وكيفية فعلهم لذلك. وفيما يلي أهم تلك العوامل:

أولاً، المصادر المتاحة إليهم: وتتأثر هذه المصادر والأصول بدرجة مشاركتها بين عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية وبمستوى اللُحمة المجتمعية ونوعية القيادة المحلية.

ثانياً، أدوار الحماية والمساعدة الأساسية التي تمثلها شبكات المجتمع المحلي الأهلية: غالباً ما يُنظَر لنشاطات المجموعات المسلحة والسلطات الوطنية على أنها ذات آثار متنوعة مختلطة، ففي السودان وميانمار على سبيل المثال كانت مجموعات المعارضة المسلحة يُنظَر إليها على أنها مصادر محتملة للتهديدات وعوامل مهمة للحماية في الوقت ذاته.

ثالثاً، الوصول إلى المصادر المادية والمالية والطبيعية: نظرت المجتمعات المحلية لسبل كسب الرزق والحماية على أنهما عنصران يعتمد أحدهما على الآخر بمعنى أن القدرة على حماية النفس والمجتمع المحلي تعتمد على نوع (وحجم) المصادر التي يمكن للمجتمعات المحلية والعائلات أن تعتمد عليها عندما تضربهم الأزمة.

رابعاً، الأهمية النسبية للثقافة والدين، والتقاليد، والقيم، والمعايير الاجتماعية المحلية والقانون العرفي: غالباً ما تكون لتلك العوامل أهمية أكثر من الحقوق الرسمية خاصة عند التعامل مع المخاطر الناشئة ضمن الأسرة أو المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً كما الحال في قضايا العنف الأسري والعنف القائم على الجندر.

وفي أغلب الأحيان، هناك اختلاف بين التصورات المحلية للحماية والكيفية التي ينظر الفاعلون الدوليون للحماية ويطبقونها بل قد تتجاوز التصورات المحلية إلى درجة كبيرة النطاق الذي يعمل به الفاعلون الدوليون. فعندما أشار أحد أعضاء الدراسة في السودان إلى أنه « إذا لم نتمكن من الدفاع عن أنفسنا بالسلاح فلن نتمكن من البقاء» فإنه بذلك قد حدد استراتيجية للحماية لا تدعمها أي جهة فاعلة إنسانية حقوقية. في الجانب الآخر، عندما قالت إحدى النساء في المنطقة ذاتها: «نحن لسنا حيوانات. نحن لا نحتاج لمجرد الغذاء والماء للحياة. بل نريد أن نكون جميلات، نريد أن نرقص حتى عندما نكون جائعات» فاستراتيجيتها هذه للبقاء والحفاظ على كرامتها باستخدام العطور، ووصلات الشعر، وأوتار الجيتار قد تنسجم بالفعل مع ما يسعى إليه عامل الإغاثة الذي يُقدِّر الجوانب النفسية-الاجتماعية التي تنطوي عليها الحماية بما في ذلك أهمية الارتباط الاجتماعي والقدرة الاجتماعية. فقد تبين أن تمكُن المرء من المحافظة على كرامته وهويته كجزء من مجتمع محلي خاص ومميز دون فقدان الأمل مصدر للتأثير الأساسي في تحديد ما إذا كان الناس لديهم المقدرة المالية على حماية أنفسهم وأفراد عائلاتهم والمجتمع المحلي الذي يعيشون به.

وعند النظر إلى تهديدات الحماية من منظور محلي وما يرتبط بذلك من حماية ذاتية وجهود في البقاء نجد أنها تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على السياق وتتغير تغيراً سريعاً مع مرور الوقت والفصول وحراك النزاع. ولذلك لا بد من الاستمرار الدؤوب في تحليل استراتيجيات الحماية وحاجاتها ولا بد من التصدي لها على المستويات الوطنية والمجتمعية والأسرية والفردية. فالتحليل القائم على الجندر والعمر، على سبيل المثال، يُظهِرُ اختلافات لا يمكن الاستهانة بها من ناحية ما ينظر إليه على أنه يمثل الأخطار الأكثر أهمية من جهة وطبيعة استراتيجيات الحماية الذاتية المجدية والأكثر أهمية من جهة أخرى.

وبقدر الأهمية التي تكتسبها الحماية الذاتية، هناك أيضاً أمثلة متنوعة حول ما يشار إليه في الغالب على أنه 'استراتيجيات الحماية السلبية': وهي الاستراتيجيات التي مع أنها تقدم مكاسب حماية قصيرة الأمد للبعض في المستوى الأسري أو المجتمعي لا تحصل إلا بدرجة عالية من الخطورة أو بتكلفة بشرية. وتتضمن أمثلة تلك الحماية السلبية قبول خطر الهجوم من أجل الحصول على الماء للأسرة، والسماح بزواج الأطفال المبكر من أجل تخفيف المصاريف الأسرية أو كسب المال، أو إرسال أحد أفراد الأسرة اليافعين للقتال مع مجموعة مسلحة وذلك من أجل تأمين الحماية الأسرية. ومع أنه لا ينبغي للفاعلين الخارجيين أن يدعموا أياً من تلك الاستراتيجيات فلا بد لهم من فهمها ثم العمل مع المجتمعات المحلية، والأسر، والأفراد للعمل على تطوير استراتيجيات أقل سلبية وذلك أمر في غاية الأهمية.

« في بعض الأحيان نعرف عندما كنا نذهب لإحضار الماء أن جنود الأعداء قد ينتظرون لاغتصابنا. ولكننا لم نجد خياراً آخر.“ (امرأة من جنوب كردفان، السودان)

ومن النتائج الأخرى الأكثر تكراراً هي أن جهود الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية لا تنسجم مع الفئات أو القطاعات المعرفة خارجياً (الحماية، سبل كسب الرزق، الملجأ، والتغذية وغيرها) ولا تنسجم أيضاً بطريقة مناسبة مع مرحلة معينة من الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والاستشفاء منها أو النشاطات الإنمائية. وبطبيعة الأحوال، سوف يتحدى المنظور المجتمعي مثل هذه التصنيفات الخاصة بالمساعدات، وبالنتيجة غالباً ما سوف تلقى الحماية الذاتية وغيرها من الاستجابات التي تقودها المجتمعات المحلية الإهمال من ناحية التمويل الخارجي.

’ أولاً فقدنا طريقة حياتنا ثم فقدنا كرامتنا بالطريقة التي عاملتنا بها المنظمات الإنسانية الدولية، فالمنظمات الدولية على ما يبدو لها أجنداتها الخاصة. ولا يبالون أبداً بقدراتنا الذاتية لمواكبة الأزمة“ (متطوع لدى منظمة محلية في غزة)[٣].

مقاربات مختلفة وأهداف متماثلة

لا خيار آخر أمام الأفراد والمجتمعات المحلية المتأثرة إلاّ العمل هنا وهناك من أجل البقاء على قيد الحياة وتحقيق الحماية الذاتية لهم ولأفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية وأصولهم المادية. وغالباً ما يدأب الناس من واقع خبرتهم الأساسية على اتخاذ القرارات استجابة لحاجة عاجلة للتصرف.

أما منظمات الحماية الإنسانية الدولية فعادة ما تقودها مجموعة معقدة مختلطة من المبادئ الإنسانية والقانون الدولي بالإضافة إلى ما يجري على أرض الواقع من عوامل جيوسياسية، وطنية، وإقليمية، ودولية، وتوافر المصادر، والحدود التي تكرسها العوامل اللوجيستية، والنفاذ، وأمن الأفراد، والتفويضات المؤسسية، والسياسات وقيود المانحين. ولا بد من قياس إجراءاتهم ورصدها وتسويغها وكل ذلك يتطلب عمليات تستلهك وقتاً كثيراً قد لا يواكب التهديدات التي تواجهها المجتمعات المحلية ولا الحاجة الماسة لتلك المجتمعات إلى التصرف إزاءها.

ومع أنه من المهم الاعتراف بمثل هذه الاختلافات في التصورات والممارسات، فلا يقل أهمية عن ذلك ملاحظة أنه مهما بلغ الاختلاف العملي والسياقي والمفهومي بينها نجد أن هذه المقاربات تعالج إلى درجة كبيرة تحديات وأخطار الحماية ذاتها. ولذلك ينبغي النظر إلى تلك المقاربات على أنها متممة بعضها لبعض بدلاً من أن يقصي بعضها بعضاً.

دارفور: فتاة صغيرة مع أخيها يشاهدان قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (أميس) في عام ٢٠٠٦. تنسحب قوات حفظ السلام إلى قاعدتها في فترة العصر لكنّ معظم الاعتداءات على المدنيين تقع في المساء والليل والصباح الباكر، وهي بالذات الأوقات التي يغيب فيها حضور قوات حفظ السلام وعمال المساعدة الإنسانية. وخلال هذه الأوقات، كانت المجتمعات المحلية ذاتها هي التي تقدم الحماية.

ومع ذلك، رغم تزايد الاهتمام الممنوح لنشاطات الحماية الذاتية والطبيعة الواضحة التكميلية فيما بينها وبين الجهود الدولية، تشير دراسات الحماية من المحلي إلى العالمي وغيرها من الأبحاث مثل الدراسة المسحية لعام ٢٠١٤ حول الحماية القائمة على المجتمعات المحلية التي أجريت مع مزاولي الحماية[٤] إلى أن جهود المجتمعات المحلية في حماية أنفسها نادراً ما تعترف بها المنظمات الخارجية أو تدعمها. ومع أن غالبية عناصر الدراسة المسحية أبدوا فهماً للحماية القائمة على المجتمعات المحلية على أنها نشاطات «تنبع من وضمن المجتمعات المحلية وبقيادتها لحماية أنفسها»، فلم يشر إلا قليل منهم إلى حالات معينة عرفوها و/أو دعموها. بل أشار معظم عناصر الدراسة إلى أمثلة عن الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية والتي انبثقت أساساً عن منظمة خارجية لكنها تضمنت إعلام المجتمعات المحلية أو مشاركتها في مراحل مختلفة من مراحل التنفيذ.

ونظراً للغياب الموثق للدعم الحقيقي لجهود الحماية الحقيقية التي تقودها المجتمعات المحلية يبدو أنه من المهم جداً استذكار الترتيب الهرمي للعوامل المؤثرة على سلامة المدنيين:

"يتعلق العنصر الأول والأكثر أهمية بأفعال أطراف النزاع وحوافزها ويخص ذلك الدرجة التي تمتثل بها الأطراف المتحاربة بقواعد الحرب وذلك من العناصر المهمة في تحديد مستوى الخطر الذي يواجه المدنيين. أما العنصر الثاني فيتعلق بالخطوات التي يتخذها المدنيون من أجل حماية أنفسهم من التبعات المباشرة وغير المباشرة لأفعال الأطراف المتحاربة. وأخيراً يتمثل العنصر الأخير بتدخلات الأطراف الثالثة التي تهدف إلى حماية المدنيين."[٥]

وأهم خطوة لتحسين التآزر بين القدرة المحلية والخارجية على توفير الحماية تتمثل في اعترافات الأطراف الفاعلة الخارجية بأن المستخطرين هم فاعلون مستقلون ولهم قدراتهم التي لا يمكن الاستهانة بها. ومع ذلك، لكي يتحقق أي تقدم حقيقي في هذا المجال لا بد للفاعلين الخارجيين أن ينتقلوا إلى مرحلة أبعد وذلك بأن يأخذوا التصورات المحلية لما تعنيه المخاطر الخاصة بالحماية والاستراتيجيات المحلية ثم يضعوها في صلب نشاطاتها الخاصة وذلك بمنح المجتمعات المحلية المتأثرة والأفراد القوة الحقيقية في السيطرة واتخاذ القرارات حول البرامج والمشروعات. فمثل هذه الخطوة إذا ما بنيت على قاعدة من الأسس الإنسانية وإذا ما نُفِّذَت بحذر كامل وبحساسية وبتقديم شيء من التدريب فإنها لن تعزز من القدرات المحلية فحسب بل سوف تقدم معلومات مهمة للقدرات الخارجية وتحسنها.

وهذه عملية لها مطالبها الكبيرة فقد يجد بعض فاعلي الحماية الخارجيين أنفسهم في موقع مناسب تجاه هذه العملية وقد يجدون أنفسهم قادرين بتقدم خطوة نحو الإمام واتخاذ مقاربة حمائية تقودها المجتمعات المحلية أكثر من غيرها. ومع ذلك، لا بد من الانتباه إلى أن أي خطوة مهما كانت صغيرة في هذا الاتجاه سوف تساعد على التغلب على الثغرة الحالية القائمة في مجالي الفهم والتطبيق بين القدرات المحلية ومعظم المنظمات الخارجية.

"لقد حمتنا الجبال. لقد أكلنا النباتات البرية وعالجنا أمراضنا بالطب التقليدي. لقد اعتمدنا على مجتمعاتنا المحلية وتعاوننا ووحدتنا ليساعد بعضنا بعضاً في البقاء على قيد الحياة لكي لا نفقد الأمل" (رجل من جنوب كردفان، السودان)

نيلز كارستينسين ***nic@local2global.info***
مسؤول التوثيق ومستشار رئيسي في الشؤون الإنسانية في مبادرة الحماية من المحلي للعالمي L2GP *www.local2global.info* ومنظمة دان تشيرش إيد (DanChurchAid) *www.danchurchaid.org*

١. بُنِيت هذه المقالة على فصل بعنوان 'الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية' بتأليف مشترك مع أديتي غورو في حماية المدنيين (2016). مطبعة جامعة أكسفورد http://bit.ly/OUP-Protection-of-Civilians-2016
('Community self-protection' (2016) *Protection of Civilians*)
كما اعتمدت هذه المقالة على بحوث منشورة وأخرى غير منشورة تخص مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي (L2GP). وما لم يرد في المقالة خلافاً لذلك، فإنَّ جميع الاقتباسات مأخوذة من دراسات المبادرة المذكورة، مع الشكر الجزيل لكل من جايمس تومسون وكيرين هيدلوند وصوفيا غروندين لمساهماتهم.

٢. انظر المراجع والمصادر في الصفحة 62

٣. انظر بيري ك وريدي س (2010) 'السلامة بكرامة: دمج الحماية القائمة على المجتمعات المحلية في البرمجة الإنسانية' شبكة الممارسة الإنسانية/ معهد الإنماء ما وراء البحار (HPN/ODI)، ورقة الدراسة رقم 68، ص. 5
http://bit.ly/ODI-Berry-Reddy-Paper68
('Safety with dignity: integrating community-based protection into humanitarian programming')

٤. (2014) الحماية القائمة على المجتمعات المحلية: نتائج الدراسة المسحية وتحليلها. دراسة أُعدَّت للاجتماع التشاوري السنوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عام 2014، www.unhcr.org/en-us/574308244
(*Community-Based Protection: Survey Findings and Analysis*)

٥. بانتوليانو س و سفوبودا إيه 'الحماية الإنسانية - الانتقال إلى ما وراء ما هو مجرّب ومُختَبَر' في فيلموت هـ وماميا ر، وشيران س، وويلر م (محررون) (2016) حماية المدنيين، مطبعة جامعة أكسفورد،
http://bit.ly/OUP-Protection-of-Civilians-2016
('Humanitarian Protection – Moving beyond the Tried and Tested' in (2016) *Protection of Civilians*)

تحدي النظام الراسخ: ضرورة 'توطين' الحماية

سايمون راسل

يستدعي تزايد النقد الموجه للفاعلين في مجال الحماية لإهمالهم الاستراتيجيات والقدرات الخاصة بالمسايرة إعادة التفكير المبدع بالمواقف والمقاربات.

في عام ١٩٧٧، قال بيير بوردو إنَّ «كل نظام راسخ يميل إلى أن يجعل من نظامه المؤسس بطريقة عشوائية بالكامل على أنَّه طبيعي بالكامل»[١] وفي حالة الحماية الإنسانية، تكوَّن ذلك النظام المؤسس منذ عام ٢٠٠٥ من المقاربة العنقودية ضمن المجموعة العنقودية العالمية للحماية في جنيف و٢٨ مجموعة عنقودية للحماية في الميدان. وتشكل هذه المجموعات العنقودية برنامجاً لعمل الحماية على المستوى القطري (ضمن خطة استجابة إنسانية أوسع نطاقاً) يقوم على التعريف الشائع 'للحماية' منذ عام ١٩٩٩.

وتضم الحماية جميع النشاطات الهادفة إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق الفرد بما ينسجم مع الصكوك القانونية ذات الصلة بحرفها وروحها وعلى الأخص منها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.[٢]

ولم يُتحدَّ هذا التعريف الشائع للحماية والمتأصل في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين إلا مؤخراً، وجاء التحدي من مصدر غير متوقع وهو: الأشخاص المتأثرون بالأزمات ومنظمات المجتمعات المحلية إذ يقولون إنَّ تعريف الحماية وضعته دول الشمال ولا يضع في الحسبان تقاليد السكان المحليين ولا مخاوفهم، بل يعكس التحيزات القائمة على التزويد والعرض من جانب الهيئات الإنسانية بدلاً من أن يستند إلى حاجات الأشخاص المتأثرين. وما سبق ذكره إنَّما هو نسخة مبسّطة عن جدل معقد، لكنَّ التحدي أُثيرَ بالفعل وما زال قائماً بانتظار حله.

وفي تقرير نُشر عام ٢٠١٥ باسم الكل المستقل لمراجعة نظم الحماية في سيَاق العمل الإنساني[٣] وجَّه المؤلفون انتقادهم لفاعلي الحماية بسبب إهمالهم لاستراتيجيات السكان المحليين للمسايرة القائمة منها والمحتملة، ولاحظوا أنَّ منظومات السكان المحليين للاستجابة للأزمات وعاداتهم قد لا يسهل مواءمتها مع المقاربات الإنسانية العامة. فقالوا:«عندما نستشرف المستقبل، لا غرو في أن نفترض احتمالية كبيرة لحدوث مزيد من التشظي وأنَّ العالميةَ التي كانت في صلب الأخلاقيات الإنسانية سوف تواجه مزيداً من التحدي من أنماط التفكير والممارسات الجديدة لدرجة تزيد من التنوع على الساحة الإنسانية.» والسؤال المطروح: كيف يمكن تمرير هذا التغيير في قنواته الصحيحة بحيث يكون مثمراً لا مدمّراً؟

من الصعب جداً تغيير النظام الراسخ حيث يمثل النظام والثقافة مثل هذا الدور القوي. ومن ناحية الشمل والإدماج، أو بالأحرى من ناحية الإقصاء والحجب الممارس تجاه دول الجنوب، لا تقتصر الشراكة على الحوار بل تمتد إلى نطاق أوسع من الفاعلين الذين يحددون ملامح النظام وطريقة تشغيله وعمله. وليصبح الفاعلون المحليون ذوي قيمة في النظام، لا بد من إحداث تغيير في طبيعة العلاقات البينية بين القدرات الوطنية والمنظومة الدولية بحيث تنقل من النهج الذي يغلب عليه الطابع الأبوي والعلاقة التعاقدية من الباطن إلى شراكة تقوم على أساس أكبر من المساواة. وسيتطلب ذلك أيضاً نقلة في الإطار العام الحالي الذي يعوِّل مسبَّقاً على المعايير المبنية على دول الشمال ويتجاهل إلى درجة كبيرة قيم السكان المحليين والمجتمعات المحلية.

صحيح أنَّ المعايير المحلية أو التقليدية قد تتسبب في ظهور آليات سلبية للمسايرة و'ممارسات ضارة' في بعض الحالات، لكنَّ كثيراً من الحالات الأخرى تشير إلى تقوّض آليات المجتمعات المحلية الفعالية واللدونة المحلية بسبب الاستجابات 'مسبَّقة الصنع' المستوردة دون استشارة أو دراية بالسياق المحلي. وقد ينشأ عن ذلك سلوك منسجم مع ما هو مطلوب ظاهرياً فقط دون أن يمكّن من تكييف تدابير الحماية الحقيقية أو المستدامة وإدخالها في حياة المجتمع المحلي.

كسر القالب

يجب إعادة النظر في حركيات المقاربة العنقودية لمعرفة ما إذا كانت تلك المقاربة تمثل عائقاً على توسيع نطاق إدماج الفاعلين المحليين. فتنسيق استراتيجية لحلول التَّهجير في جنوب-شرق ميانمار، على سبيل المثال، نُفِّذ خارج إطار المقاربة العنقودية ومع ذلك اشتمل على نطاق واسع من الشركاء بمن فيهم الهيئات المحلية أكثر مما اشتملت عليه استجابة الحماية العنقودية في ولاية راخين. وفي تقرير مجموعة السياسات الإنسانية (HPG) لشهر مارس/آذار عام ٢٠١٥ حول الفاعلين الدوليين والفاعلين المحليين والفاعلين في الشتات في إطار الاستجابة في سوريا، يقول مؤلفو التقرير: «لقد شهدت المنظومة الرسمية كثيراً من التغيرات عبر السنوات الأخيرة الماضية. فبعضها تحسن وبعضها لم يتغير، لكنَّ أياً من هذه التغيرات لا يمكن أن يصفها أحد بأنها جذرية أو أساسية. وحتى لو لم يكن التغيير الجذري أمراً واقعياً على المدى القريب

(وربما كان كذلك فعلاً) ينبغي للمنظومة الرسمية أن تنظر إلى سوريا على أنَّها مثال للتحديات القادمة. وعليها أن تستكشف طرقاً إبداعية في الاستجابة وفعل ذلك ليس في عزلة بل بإشراك الجهات الفاعلة الجديدة بل حتى الجهات غير المألوفة أيضاً.»[٤]

ولشمل نطاق أوسع من الفاعلين، لا بد من إحداث مزيد من التغيير الجوهري بدلاً من الاكتفاء بإعداد مكان آخر على طاولة الحوار والطلب إليهم بالمشاركة في بنية لا توائم حاجاتهم. ومع أنَّ المنظمات غير الحكومية الوطنية غالباً ما تكون أولى المستجيبين في حالات الطوارئ، هناك مجال متاح لإشراك تلك المنظمات في جميع مراحل الاستجابة. لكنَّها، في بعض الأحيان، تُقصَّى من آلية التنسيق أو قد لا تشارك بها إذا وجدتها لا تتصل بأغراضها وغاياتها أو إذا كانت تفتقر للقدرة على المشاركة.

أما فرَق العمل الإنساني القطرية والمنهج العنقودي فيغلِّبان القيادَة الدولية على الملكية المحلية. والسؤال الآن هو كيف يمكن الخروج من عقلية التعاقد من الباطن. وقد بُذِلَ كثير من العمل في بناء القدرات لكنَّ نوعية الشراكة هي العامل المهم وهناك مسائل لا بد من النظر بها من جديد بمزيد من التحليل والتمحيص:

التمويل: المـال هو المفتاح. تحسين الوصول إلى التمويل أمر في غاية الأهمية للهيئات المحلية، لكنَّه من الضروري في الوقت نفسه تسهيل الوصول إلى التمويل على أسـاس قاعدة النسبة والتناسب. فلماذا على المنظمات غير الحكومية الوطنية أن تتغلب على العقبات الهائلة في التنظيمات واللوائح وفي النهاية لا تحصل إلا على مقدار بسيط من المال؟ وتتضمن المشكلات الرئيسية على وجه الخصوص شروط التدقيق والقيود التي تفرضها تشريعات مكافحة الإرهـاب. ومـن المقاربات التي يمكن انتهاجها فصل المخصصات المالية المتاحة من خلال المجموعات العنقودية في الحماية لتأسيس المنظمات المحلية غير الحكومية (لـدى شبكة البدء[٥] على سبيل المثال تمويل بـذري أو استجابة محلية) لأنَّ التمويلات الموجهة على المستوى القطري استثنت وما زالت تستثني المنظمات المحلية غير الحكومية. وفي اجتماع القمة الإنسانية العالمية، اتفق المشاركون على ضرورة توجيه قنوات التمويل وبطريقة مباشرة أكثر إلى الهيئات المحلية. وكان الهدف المتفق عليه توجيه ٢٥٪ من التمويل الإنساني «بأكثر طريقة مباشرة ممكنة» إلى الهيئات المحلية والوطنية.[٦]

اتخاذ القرارات: من الضروري البحث عن طرق أفضل في ضم الهيئات المحلية في الهيكلية الدولية على المستويين العالمي والمحلي. فالطريقة التي تُضمُّ بها المنظمات غير الحكومية الوطنية في الفِرَق الإنسانية القطرية غير مناسبة بسبب اختلال التوازن في المصادر التي يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية أن تكرِّسها للمشاركة. ومن الممكن أيضاً أن تؤدي بعض العوامل التي تسود في أجواء المجموعات العنقودية إلى تقويض القوة التشبيكية لها، ومن ذلك، على سبيل المثال، مواقف الكوادر الدولية أو ربما بسبب أمر أبسط من ذلك يتعلق بما إذا كانت اللغة المحلية تُستَخدَم لغايات الاتصالات أم لا.

الاحترام: ينبغي ضم مبادئ المشاركة في عملية التنظيم عبر القطاع.[٧] ويُقصَد من ذلك رفع مستوى الوعي وبناء مزيد من الشراكات التي ستنطوي بدورها على مواقف عمال المساعدات الدولية الذين

نَّازحون داخلياً في ولاية راخين، ميانمار. يستضيف الموقع آلاف المسلمين النَّازحين داخلياً الذين أُجبِروا على الفرار من بيوتهم عند اندلاع العنف بين المجتمعات المحلية في عام ٢٠١٢ وهجِّر ما يقارب ١٤٠ ألف إنسا

يجب أن يعيدوا ترتيب أمورهم تكيفاً مع الثقافة المحلية وأن يتعلموا الحديث مع المحليين على أنهم نظراء متساوون معهم.

ماذا تفعل المجموعة العنقودية العالمية للحماية في التصدي لبعض هذه المسائل؟ وفي قلب إطارنا الاستراتيجي للفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٩ يقع هدف إشراك الفاعلين المحليين والوطنيين بطريقة ذات معنى أكبر باتباع عدة طرق منها اتباع بنية حوكمة معاد تنشيطها. وتعمل المجموعة العنقودية العالمية للحماية أيضاً على إنشاء مختبر للحماية لتعريف التحديات المرتبطة بالتوطين. وبناءً على هذا التحليل، سوف تحدد المجموعة بعدها الحلول المحتملة وتنفّذ البرامج الريادية بهدف مراجعة الاستراتيجيات المقترحة وتهذيبها قبل المضي قدماً في مشاركتها على نطاق أوسع. وسوف يُحَدِّدُ عمل المختبر صراحةً مع تغير الحوار الذي يتغير فيها فهمنا حول الحماية بطرق عملية انسجاماً مع المفهوميات المحلية. لقد عُبِّر عن هذا الطموح والمطلوب الآن ترجمته واقعاً ملموساً.

سايمون راسل russell@unhcr.org
منسق مجموعة الحماية العنقودية العالمية
www.globalprotectioncluster.org

١. بوردو ب (1977). مخطط نظرية الممارسة. مطبعة جامعة كامبردج.
http://bit.ly/CUP-Bourdieu-1977
(*Outline of a Theory of Practice*)
٢. تبنت اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات (IASC) هذا التعريف الذي ظهر في الأصل ضمن سلسلة من ورشات العمل التي أقامتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وتضمنت 50 منظمة إنسانية وحقوقية.
٣. http://bit.ly/ReliefWeb-2015-whole-of-system-review
٤. سفوبودا إ وبانتوليانو س (2015)، الفاعلون الدوليون والمحليون/الفاعلون في الشتات في الاستجابة لسوريا: مجموعة متنوعة من المنظومات؟ معهد الإنماء ما وراء البحار (ODI). ورقة عمل مجموعة السياسات الإنسانية (HPG)
http://bit.ly/ODI-Svoboda-Pantuliano-2015
(*International and local/diaspora actors in the Syria response: A diverging set of systems*?, ODI, HPG Working Paper)
٥. www.start-network.org
٦. انظر المربع في المقايضة الكبيرة في الصفحة .....
٧. مقاربة المساواة والشفافية الموجّهة بالنتائج والمسؤوليات والتكاملية
http://bit.ly/ICVA-Principles-Partnership

الحماية الذاتية بقيادة النِّساء في السودان

نجوى موسى كوندا، وليلى كريم تيما كودي، ونيلس كارستنسن

تولت المنظمات المحلية غير الحكومية والمجموعات النسائية دفة حماية أنفسهم، وساعدت إنجازاتهم الكبيرة في هذا الصدد على تغيير وضع المرأة في مجتمعاتهم.

منذ اندلاع الحرب الأهلية في ٢٠١١ بولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، يشهد السكان المدنيون قصفات جوية وهجمات برية مُكثَّفة إذ قَصفت ما لا يقل عن ٤,٠٨٢ قنبلة وصاروخ أهدافاً مدنية غالباً من بينها قرى ومدارس ومستشفيات.[١] ونزح داخلياً نحو ٤٥٠ ألف فرد من النساء والرجال والفتيان والفتيات، في حين فرَّ قرابة ٢٥٠ ألف فرد إلى جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا. ومنذ اندلاع الحرب، منعت الحكومة السودانية كل من الفاعلين الإنسانيين الدوليين وممثلي وسائل الإعلام والتجار المحليين من الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

وفي ظل غياب أي نوع من المساعدات والحماية الدولية الفعَّالة، قدمت المنظمات المحلية غير الحكومية والرابطة النسائية الدعم لزُهاء ٤٠ ألف فرد من خلال تقديم التوجيهات الأساسية بشأن سُبُل البقاء على قيد الحياة والحماية الذاتية ومن خلال جهود التوعية. وتستعرض كل من نجوى موسى كوندا، المدير التنفيذي السابق في منظمة النوبة لإغاثة، ومنظمة إعادة التأهيل والتنمية، وليلى كريم تيما كودي، رئيسة الرابطة النسائية في جبال النوبة[٢]، في هذا المقال خبرتهما في جهود الحماية التي تقودها الفعاليات المحلية داخل السودان.[٣]

نجوى: الوضع متوتر للغاية إذ نشهد يومياً تقريباً عمليات قصف أو طائرات مُحلِّقة. ويكون غالبية ضحايا تلك القصفات الجوية من الأطفال بالإضافة إلى كثير من النِّساء. وعندما تبدأ عمليات القصف، تُلاحق النِّساء أطفالهن لحمايتهم، ولأنهن يَجرين في أماكن مكشوفة، يُصبحن أكثر عُرضَةً للشظايا المتناثرة عن عمليات القصف. ومن هنا، جاءت شدة أهمية انتشار فكرة الخنادق [منخفضات غير عميقة تحمي الأفراد الذين يستلقون داخلها] وتدريب الناس على القفز داخلها بدلاً من الهرب بعيداً في الأماكن المكشوفة، وذلك لضمان حمايتهم. وتقل كثيراً احتمالية تعرض المرء لتلك الشظايا الطائرة بمجرد الاستلقاء وليس الوقوف داخل هذه الخنادق.

وعندما اندلعت الحرب في يونيو/حزيران ٢٠١١، كان الباحثون على وشك الانتهاء من تسطير بحثهم عن التجارب المحلية لسُبُل البقاء على قيد الحياة والحماية من الحرب السالفة

في هذه المنطقة (١٩٨٥-٢٠٠٢). وسرعان ما حوَّل الباحثون المحليون والدوليون، ممن شاركوا في مبادرة الحماية من المحلية إلى العالمية (L2GP) بالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية التي شاركت بدورها في هذا البحث، بحثهم إلى مجموعة من الدورات التدريبية بشأن سُبل الحماية الذاتية إذ أشار هذا البحث إلى بعض التجارب الرئيسية التي شهدتها الحرب السالفة وبدت لدى المدنيين وثيقة الصلة بالحرب الجديدة. وقد أشار البحث على وجه الخصوص إلى ثلاث مجموعات مهمة من التهديدات والتحديات على النحو التالي:

- خفض مخاطر الإصابات أو الوفيات جراء عمليات القصف الجوي والقذائف بعيدة المدى من خلال الاحتماء في الملاجئ وتقديم الدورات التدريبية بشأن مبادئ الإسعافات الأولية وتوفير أدواتها للمجتمعات.
- خفض المخاطر التي تُهدِّد الحياة والمُتمثِّلة في نقص الغذاء والمياه النظيفة والدخل والخدمات الأساسية والملاجئ، وذلك بدعم المعارف التقليدية بشأن الأغذية البرية والأعشاب الطبية والتوعية بفكرة التقنين الأسري لزيادة الاستفادة من الموارد الضئيلة.
- التغلب على الخوف والشعور بالعزلة واليأس وانحطاط الكرامة، وذلك من خلال ممارسة الأنشطة النفسية والاجتماعية المجتمعية بما فيها مواصلة تعليم الأطفال والأنشطة الأخرى.

«الحماية قضية مهمة للغاية. وإن لم نكرس جهودنا لتوعية السكان بسُبل الحماية، لفقد كثير منا أرواحهم. ومع استمرار أجواء الحرب، سنستمر في رسالتنا بشأن الحماية». ليلى كريم، رئيسة الرابطة النسائية في جبال النوبة

نجوى: بعد اكتشافنا لواقع كون النساء والأطفال هم معظم ضحايا الحرب وعمليات القصف الجوي، اجتمعنا مع أعضاء الرابطة النسائية في جبال النوبة. وأدركنا أن كثيراً من النِّساء الأصغر سناً والرجال وبالطبع الأطفال لم يعيشوا في منطقة الحرب أثناء فترة النزاع السابق وأنه ليس لديهم أدنى فكرة عن كيفية التصرف عند اندلاع الحرب مجدداً وبدء القصف الجوي.

ويستمر برنامج التدريب القياسي الذي وضعناه مدة أربعة أيام، ويلتزم المتطوعون الذين يُشارِكون فيه بنقل جميع ما يتعلمونه في هذا البرنامج إلى مجتمعاتهم إذ ستُدرِّب النِّساء اللاتي يترددن على مسجد بعينه أو كنسية معينه القاعدات الشعبية التي تتوافد إلى هناك. في حين سيُدرِّس المعلمون تلك المعلومات إلى الأطفال في المدرسة وسينقلونها إلى زملائهم المعلمين. وبهذه الطريقة، وصل التدريب على سُبل الحماية الأساسية أكثر من ٤٠٠ ألف فرد منذ اشتعال فتيل الحرب[٤] وانخفضت أعداد المصابين انخفاضاً كبيراً وأضحى الناس قادرين إلى حد بعيد على التعايش أفضل مع كل من عمليات القصف والشعور بالخوف منها.

احفروا الخنادق في كل مكان

ليلى: في الرابطة النسائية، نرفع الوعي لدى النساء بالأحداث الراهنة ونسدي لهن النصح والمشورة بشأن كيفية التعامل مع الحرب وكيفية حماية أنفسهن والتعاون معاً والبقاء آمنات. وقد تعاملنا منذ الوهلة الأولى مع التهديدات التي تفرضها عمليات القصف الجوي بمنتهى الجدية وشجعنا الناس على حفر ملاجئ محصنة تحت الأرض وخنادق في المناطق الآمنة. وسرعان ما بدأنا في تعليم أطفالنا أنَّه بمجرد سماعهم صوت الطائرات، فإنَّ عليهم القفز سريعاً داخل الملاجئ والاستلقاء ليكونوا في أمان. وأنه سواء أصحبتهم أمهاتهم أم لا، فعليهم الاختباء.

نجوى: اقترح متطوعو الحماية نقل المجتمعات والسلطات المحلية المدارس والمساجد والكنائس إلى مواقع أكثر أمناً سواء بالقرب من الكهوف في التلال أم داخل الغابات. وشُجِّع المعلمون على أخذ سَبّورة صغيرة وتدريس صفوفهم تحت الأشجار القريبة من الكهوف في حالة اندلع القصف الجوي على حين غِرَّةٍ.

وابتعنا صافرات بسيطة أيضاً لتنبيه الأطفال إذا كانوا يلعبون ولم يلاحظوا قدوم الطائرات. وكرسنا أشخاصاً في أماكن أخرى يتناوبون على جرس كبير يهرع الناس إثر سماع صوته للاختباء في الخنادق إذ لا تُمهلك الطائرات للفرار، ولذا فمن الأهمية بمكان وجود المرء بالقرب من ملاذ آمن في حالة بدأت عمليات القصف فجأة. ومن هنا جاءت أهمية الرسائل الرئيسية في البداية الداعية لحفر الخنادق في كل حدب وصوب - في المنزل وعند مضخات الماء وفي السوق وفي المدارس والمساجد والكنائس - وفي كل مكان.

التحديات اليومية

مع احتماء وطيس الحرب، أدمجت كثير من المسائل والرسائل في التدريب - مثل: آليات التَّوفير وتقليل الوجبات وتخزين الغذاء وجمع الأغذية البرية وطريقة إعدادها - وتخزين الغذاء في أماكن مختلفة تحسباً لتعرض منزل الأسرة للقصف أو الحرق.

وقد دُمِّرت كثير من نقاط إمداد المياه أو توقفت عن العمل وأجبرت على أثر ذلك كثير من المجتمعات على استخدام الآبار التقليدية وأحياناً على استخدام المياه الجوفية لأغراض الشرب. وأُدمجت لذلك الإرشادات الأساسية بشأن كيفية غلي الماء أو استخدام أقراص تنقية المياه ضمن منهج التدريب بالإضافة إلى كيفية الاستجابة إلى عدد من التهديدات والقضايا الأخرى المتعلقة بالصحة.

نجوى: حذر العاملون في عيادات الصحة المحلية من ظهور حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة، وهذا ما دفعنا إلى إضافة إرشادات التوعية بمخاطره كذلك. وتشح بشدة الخدمات الصحية والإمدادات الطبية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إذ لا يوجد سوى مستشفى واحد صغير يخدم زُهاء مليون فرد، ولذلك أدمجنا أيضاً التعريف بكيفية استخدام الأعشاب والطب التقليدي. وغالباً ما تكون هذه المعارف التقليدية مألوفة لدى النِّساء من الأجيال الأكبر سناً ولكنَّها مجهولة لدى الشَّابَّات، وهذا سبب جهود المُدَّربين في نشر تلك المعارف بين جميع الأجيال.

ويُمثِّل التدريب على الإسعافات الأولية جزءاً من ورش العمل - بما في ذلك تقديم الإرشادات بشأن كيفية وقف النزيف الحاد. وفي ظل تردي الطرق وندرة السيارات وبُعد المستشفى الوحيد العامل، قد تحول القدرة على إيقاف النزيف دون وفاة المريض أو المريضة قبل وصوله إلى ذلك المستشفى.

نساء في السوق في جنوب كردوفان ويظهر خندق وراءهم.

تغيير وضع المرأة

أكسب تولي تلك الأدوار المهمة والمنقذة للحياة في المجتمع المرأة قدراً كبيراً من الاحترام بين عدد متنوع من أصحاب المصلحة المعنيين المحليين (المساجد وقادة المجتمع المحلي والجماعات المسلحة، الخ). وقد منح ذلك للمرأة وضعاً ومكانة أصبحت قادرة من خلالهما على معالجة مسائل أكثر حساسية وتحدياً مثل العنف القائم على الجندر - داخل المجتمع. وبالنظر إلى الآثار التي عاد بها عمل المنظمات المحلية في جبال النوبة على المجتمع، من الجيد أن ينظر الفاعلون الدوليون في أفضل الطرق لدعم جهود الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية تلك في النِّزاعات القائمة بما فيها كيفية تطوير طرائق التمويل الملائمة من أجل دعم هذا النوع من الأعمال.

ليلى: نعمل كثيراً على قضايا تدور حول العنف ضد المرأة من خلال عقد مؤتمرات وورش عمل مُوَجهة لنفع كل من الرجال والنِّساء بغرض تكوين الوعي بشأن خطورة العنف ضد المرأة إذ يُعاقَبُ الرجال الذين ما زالوا يضربون النِّساء وقد أصابهم ذلك بالخوف. ومع أنَّنا لم نقض تماماً على ظاهرة العنف،فقد نجحنا في تقليصها كثيراً.

نجوى: تحترم المجتمعات ولا سيما الزعماء التقليديون منهم والسلطات المحلية النِّساء لما يقدمنّه من خدمات ومساعدات على إنقاذ الكثير من الأرواح. وندرك جميعنا أن حملات التوعية كانت سبباً في خفض معدل الإصابات جراء عمليات القصف إلى أدنى مستوياتها.

وعندما تُعقَد حالياً اجتماعات للزعماء المحليين، تُدعى الرابطة النسائية للمشاركة فيها. وقد أدركوا أيضاً ضرورة إشراك المرأة في تدريب مرشحي الشرطة. وشاركت أمانة الصحة المحلية في تقديم التدريبات على الإسعافات الأولية، وتدخلت السلطة القضائية عندما تقدّمت النِّساء بقضايا العنف القائم على الجندر - بما في ذلك كيفية الإبلاغ عن الحالات المحتملة وأماكن ذلك. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى مشاركة أعضاء الرابطة النسائية في بعض المحاكم العرفية عند البَّت في الحالات المتعلقة بالعنف القائم على الجندر.

دان تشيرش إيد (DanChurchAid) لنيلس كارستنسن/من المحلية إلى العالمية

التعامل مع الصدمات النفسية واليأس

نجوى: شهد كثير من الأطفال والنِّساء والرجال مصرع أحبابهم أمام أعينهم. ورأى كثير منهم النيران تلتهم منازلهم بكل مقتنياتهم. وكثير حالياً يعاني من صدمات نفسية جراء ما مرّوا به من أحداث وما شهدوه من مخاوف وأفزاع يومية. وعلى الرُّغم من كل ذلك، نحن شعب يفخر بنفسه ويتجلد عند المصائب، ففي حين فر بعضنا، يحاول غالبيتنا البقاء والتعايش لأنَّ هذا هو موطننا. فهنا نزرع غذائنا وهنا نعيش. ويعزف كثير من الناس عن مغادرة أرض الوطن والمُعاناة في أحد مخيمات اللاجئين في أي دولة أخرى، ولكنّنا نتبع بدلاً عن ذلك عدة استراتيجيات مختلفة للتعايش مع الوضع والبقاء على قيد الحياة في وطننا.

ومن الأهمية بمكان في مواقف مماثلة أن يشد بعضنا عَضُدَ بعض وأن ندعم من فقدوا مؤخراً أحد أحبابهم من خلال مواساة أنفسنا وعدم ترك أحدنا بمفرده في أوقات الصدمات النفسية. واستجابة لحالة التوتر النفسي المستمرة التي يعيشها من يقطنون مناطق الحرب، بدأت النساء تدرك أهمية بعض الأمور البسيطة وتستخدمها، مثل: إطالة شعورهن ووضع مستحضرات التجميل والعطور لاستعادة كرامتهن. فحتى إن اضطررت للعيش في كهف أو لم تملك الطعام الكافي لنفسك أو لإطعام صغارك وكنت تعيش في خوف دائم من عملية القصف التالية أو حتى كنت تخوض ظروفاً أسوأ من ذلك بكثير، فالشعور بالنظافة وطيب الرائحة وحُسن المظهر أمور مهمة للغاية لاحترام ذاتك وتعزيز قدرتك على البقاء على قيد الحياة.

وعندما تتلقى النِّساء أو يجلسن معاً أو يُعدِّدن العطور أو يصففن شعورهن، تكون تلك فرصة يتجاذبن فيها أطراف الحديث ويتحدثن عن أوضاعهن وهي فرصة أيضاً ليهدئن من روعهن ويرتحن ويشجعن أنفسهن. ولا أختلف عنهن كثيراً، فتلك الأمور البسيطة مهمة عندي للغاية. وعلى الرَّغْمُ من جميع التحديات، وعلى الرَّغْمُ من جميع الآلام، لا أود أن أبدو في حالة مزرية أو تفوح مني رائحة سيئة. بل أرغب في أن أكون امرأة نوبية طبيعية، ولذلك سأحفظ كرامتي ما بقيت على قيد الحياة.

نجوى موسى كوندا
المدير التنفيذي السابق في منظمة النوبة للإغاثة، منظمة إعادة التأهيل والتنمية

ليلى كريم تيما كودي
رئيسة الرابطة النسائية في جبال النوبة

نيلس كارستنسن *nic@local2global.info*
مسؤول التوثيق ومستشار رئيسي في الشؤون الإنسانية في مبادرة الحماية من المحلي للعالمي L2GP ومنظمة دان تشيرش إيد (DanChurchAid) *www.danchurchaid.org*

١. بحسب نوبة ريبوتس (Nuba Reports) بين شهري أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2016، مجموعة من الصحفيين المستقلين العاملين في المنطقة. انظر http://nubareports.org

٢. يشير القاطنون المحليون إلى المناطق الجبلية الواقعة في أقصى الجنوب في جنوب كردفان إلى جبال النوبة.

٣. نظراً للقيود المفروضة على الحركة، عُقِدَت المقابلات لغرض هذه المقالة في عدة مواقع (بما فيها ولاية جنوب كردفان) وفي مناسبات متعددة في الفترة بين عامي 2014 و2016. وبالمثل، استقت هذه المقالة معلوماتها من المقابلات التي أُجريت مع طاقم كودي وإحدى المنظمات المحلية غير الحكومية التي شاركت في النشاطات. والشكر لكل من جوستين كوربيت وجيمس تومسون أيضاً لما قدموه لنا من معلومات بهذا الصدد. وأخيراً، استقت هذه المقالة معلوماتها، فيما يتعلق بجهود الحماية التي تقودها النساء في السودان، من عدة أبحاث ومن فيلم وثائقي قصير، وهذه المصادر متاحة على الرابط www.local2global.info.

٤. جاء التأكيد على ذلك في تقييم أُجريَ عام 2014 أظهر أنَّ 80% من الأسر المختارة عشوائية (عددها الإجمالي 640 عائلة) كانت على علم برسائل العماية. وبخصوص أثر ذلك على السلك الحقيقي، وقع الأثر الأكبر على إعداد الرسائل الخاصة بحفر الخنادق والاختباء في الكهوف وتمويل العائلات وتحزين الطعام والصحة والإصحاح والإسعافات الأولية.

«هذه المجموعة ضرورية لبقائنا على قيد الحياة»: اللاجئون الحضريون والحماية القائمة على المجتمعات المحلية

جنيفر إس روزنبرغ

يعيش ما تقارب نسبته ٦٠٪ من جميع اللاجئين الآن في المدن، وستستمر هذه النزعة مع تحول المخيمات على نحو متزايد إلى خيار الملاذ الأخير. وقد بدأت هذه النقلة الحضرية بالفعل بالتسبب بتغييرات هائلة في جميع أنحاء القطاع، بما في ذلك كيفية تفكير عمال الإغاثة الإنسانية حول الحماية القائمة على المجتمعات المحلية وإقبالهم عليها.

لا يمكن لأحد أن يحدد مسبَّقاً 'المجتمعات' الواقعة في قلب الحماية القائمة على المجتمع المحلي. فقد تتلاحم المجتمعات حول أي عدد من الخصائص المشتركة، كما يمكن أن تكون أكثر أو أقل شمولية أو خصوصية حسب المعايير الداخلية الاجتماعية الخاصة بها وديناميكيات القوى فيها. وللتأكد من تمتع كل لاجئ بإمكانية الوصول إلى الحماية القائمة على المجتمعات المحلية يجب، في المقام الأول، رؤيتهم كأفراد يتمتعون بحقوق فردية. ولذلك، في حين تأتي الحماية القائمة على المجتمعات المحلية من خلال العمل الجماعي، إلا أن هدف برامج الحماية الأسمى هو تمكين الأفراد من معرفة حقوقهم والمطالبة بها، بالإضافة إلى التمكن من تحديد أي 'مجتمع' قد يكون الأكثر أهمية في مساعدتهم على فعل ذلك.

وللمساعدة في تعميق الفهم بحاجات الحماية الخاصة باللاجئين الحضريين، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمخاطر العنف القائم على الجندر وسبل إعانتهم على تخفيف تلك المخاطر، أجرت مفوضية اللاجئين النسائية أبحاثاً في عام ٢٠١٥ في أربع مدن ذات فئات سكانية كبيرة من اللاجئين وهي: بيروت ودلهي وكيتو وكمبالا. وأجرت مقابلات مع أكثر من ٥٠٠ من اللاجئين الحضريين في جميع المدن الأربعة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين المحليين في كل مدينة.[١]

تؤكد نتائج هذا البحث المجالات الرئيسية للمخاطر التي تؤثر على جميع اللاجئين الحضريين، وخاصة المخاطر المرتبطة بالعثور على مأوى آمن ومحاولة كسب ما يكفي من المال من أجل البقاء على قيد الحياة في المدينة. ولعل ما يثير الدهشة أكثر هو أن النتائج تُبرِزُ اختلافات لا يُستَهان بها في كيفية تجلي هذه المخاطر وغيرها بالنسبة لمجموعات مختلفة من اللاجئين الحضريين. ولهذا السبب قسَّمت مفوضية اللاجئين النسائية بعد ذلك بتفصيل ما توصلت إليه من نتائج حسب الفئات السكانية الفرعية التالية: النِّساء والفتيات، والرجال والفتيان، واللاجئون من فئة المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغيرو الجنس وثنائيو الجنس (إل جي بي تي آي)، واللاجئون المشاركون في العمل بالجنس، والأشخاص ذوو الإعاقة، والذكور الناجون من العنف الجنسي.

ويتكشف للعيان نمطٌ مماثلٌ من الاختلافات بشأن استراتيجيات حماية الذات وجهود اللاجئين في تكوين مجتمع معين أو الاستفادة منه بحيث يمكن أن يكون بمنزلة شبكة وقائية اجتماعية. ولكن شكل هذا 'المجتمع' اختلف اختلافاً كبيراً بين الفئات السكانية الفرعية من اللاجئين وضمنها، الأمر الذي يؤكد أنّ كثيراً من اللاجئين لا يعتقدون أنَّ مفهومات 'مجتمع اللاجئين' يتماشى مع واقع حياتهم اليومية أو يعبِّر عنها.

أسئلة الهوية

في بعض الأحيان، كانت المجتمعات التي حددها اللاجئون على أنَّها الأكثر أهمية بالنسبة لهم ولحمايتهم غير مكوَّنة أساساً من اللاجئين الآخرين على الإطلاق، بل من بعض من أفراد المجتمع المضيف. ولا يقتصر ذلك التحديد على وجه الخصوص على الفئات السكانية المهمشة، مثل أقليات الجنس والجندر، بل يشتمل أيضاً على اللاجئين المشاركين في أنواع معينة من العمل، بما في ذلك العمل في مجال الجنس.

والسبب في ذلك أنَّ بعض اللاجئين لا ينظرون إلى هويتهم كلاجئين على أنَّها الجانب الأكثر صلة بحمايتهم من ناحية الاستضعاف ولا على أنها هي الصفة المشتركة بين شبكات النظراء. بل هناك أعداد متنوعة من الهويات (القائمة على العرق أو الأصل الإثني أو الجندر) أو الخصائص الشخصية أو البيئية (اللغة التي يتحدثون بها أو العمل الذي يمارسونه، أو الحي الذي يعيشون فيه) التي قد يكون لها ثقل أكبر بالنسبة للفرد الذي يسعى للوصول إلى مجتمع الحماية أو تأسيسه إذا لم يكن قائماً.

ولعل الطريقة الأفضل لتوضيح أهمية ترتيب أولويات التأكيدات الذاتية للهوية تكمن في اللاجئين المعرضين على وجه الخصوص للعنف بسبب انتمائهم لفئات سكانية فرعية موسومة بالعار أو مهمَّشة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تتعرض أقليات الجنس والجندر إلى النبذ في مجتمعات اللاجئين الأوسع نطاقاً، بما فيها عائلاتهم. ويتعرض اللاجئون المنتمون من فئة (إل جي بي تي آي) في كثير من الأحيان لأعمال عنف على أيدي اللاجئين الآخرين، وكذلك على أيدي أعضاء المجتمع المضيف، ويعانون من التمييز وسوء المعاملة عند محاولة استئجار الشقق، أو العثور على الوظائف أو حتى الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات السائدة المتوافرة للاجئين.

وبالتالي، يتطلب تعزيز الحماية القائمة على المجتمعات المحلية بالنسبة للاجئين من فئة (إل جي بي تي آي)، في المقام الأول، مساعدتهم على تحديد معالم المجتمعات التي هي الأكثر ملاءمة وأماناً لهم. ويمكن أن يشتمل المجتمع هذا على أفراد المجتمع المضيف المنتمين لفئة (إل جي بي تي آي)، كما الحال على سبيل المثال لدى كثير من اللاجئين السوريين المنتمين لفئة (إل جي بي تي آي) الذين يعيشون حالياً في لبنان. ويشارك أبناء المجتمع اللبناني من فئة (إل جي بي تي آي) الدعم والمعلومات مع نظرائهم من اللاجئين السوريين، كما يساعدونهم على ربطهم بالمنظمات المحلية الخاصة بفئة إل جي بي تي آي بالإضافة إلى مزودي الخدمات المتعاطفين هذه الفئات. وذكر اللاجئون السوريون من فئة (إل جي بي تي آي) أنهم يذهبون إلى منظمة (إل جي بي تي آي) محلية في حالات الطوارئ (مثلاً إذا قُبِضَ عليهم دون أن يكون معهم الأوراق 'الصحيحة' أو إذا مَا اُعتقلوا بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية) وذلك لأنَّهم يشعرون أنَّ هذه المنظمة هي خيارهم الأفضل من أجل الحصول على دعم قانوني مدروس وسريع الاستجابة.

القرابة والأمن

في المقابل في كيتو، أجرت مفوضية اللاجئين النسائية مقابلة مع لويزا[٢]، وهي امرأة مثلية فرَّت من العنف الدائر في كولومبيا بحثاً عن السلامة واللجوء في الإكوادور. ومع أنَّ لويزا شاركت في مجموعة دعم للنساء استضافتها منظمة غير حكومية في كيتو، فقد انفجرت بالبكاء لدى وصفها كم كانت تشعر بالعزلة والوحدة بسبب عدم قدرتها على الكشف عن «هويتها الحقيقية» للنساء في مجموعة الدعم، وكم كانت تعيش في خوف من «افتضاح أمرها» كمثلية. ولم تكن تعرف أياً من الأفراد المثليين الآخرين في كويتو، أو من اللاجئين أو الإكوادوريين، وفوجئت عندما علمت أنَّ هناك عدة منظمات في المجتمع المدني تُعنَى بفئة (إل جي بي تي آي) في كويتو، بما في ذلك واحدة تُديرُها نساء مثليات لأجل النساء المثليات.

وبالتالي قد يتضمن أمر الوصول إلى الحماية القائمة على المجتمعات المحلية بالنسبة للاجئين المنتمين لفئة (إل جي بي تي آي) إيصالهم إلى منظمات خاصة بهم في المجتمعات المضيفة، ولذلك على الجهات الفاعلة الإنسانية تمكين هذه الروابط وتشجيعها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل مع منظمات (إل جي بي تي آي) المحلية في المراحل الأولى من الاستجابة للتشاور معهم حول اهتمامهم باللاجئين المنتمين لهذه الفئات أو قدرتهم على إشراكهم لتبادل المعارف والخبرات حول كيفية العيش بأمان كأقلية جنسية أو جندرية في المجتمع المضيف.

وكما توضح قصة لويزا، يمكن أن تمثِّل المجتمعات الفرعية عنصراً حيوياً في الحماية القائمة على المجتمعات للاجئين المُهمَّشين. وفي بيروت، كانت النساء السوريات المغيرات للجنس جزءاً من الشبكات الاجتماعية وفعاليات المجتمع المحلي المتعلقة بفئة (إل جي بي تي آي)، ومعظمها منظمات لبنانية، وإضافة إلى ذلك شكّلت تلك النسوة مجتمعاً أصغر حجماً وأشد تماسكاً يجمعهن معاً. ويمثِّلن دائرة من الصديقات، وزميلات العمل أو السكن اللاتي ينخرطن في أنشطة لخفض المخاطر الفردية والجماعية المتعلقة بالعنف اليومي، وتشتمل نشاطاتهن أفعالاً بسيطة لكنها جوهرية تتراوح بين مشاركة المعلومات (مثلاً حول نقطة تفتيش خطيرة) والتشارك بسيارات الأجرة. كما أنهن أول الأشخاص الذين سيتصلون بهن للحصول على الدعم العاطفي ومعلومات الإحالة عندما يقعن فريسة للعنف الجسدي. وتفيد النساء المغيرات للجنس في الإكوادور وبيروت وكمبالا بأن هذا النوع من العنف، بما في ذلك الاغتصاب، هو حدث يقع عليهن بانتظام، وأنهن مستهدفات بصفة خاصة بسبب حالتهن المزدوجة كمغيّرات للجنس ولاجئات.

وهناك أمثلة عن لاجئين مهمّشين شكّلوا منظمات للحماية تستند إلى المجتمعات الفرعية في مدن أخرى أيضاً. ففي كمبالا، شكّل العاملون في مجال الجنس من اللاجئين منظمة تدعى أوغيرا (OGERA) لتسهيل وصولهم إلى أنواع الدعم الممكن من نظرائهم بالإضافة إلى الخدمات المتخصصة ومعلومات الصحة والسلامة التي تُعدُّ الأكثر أهمية وإلحاحاً بالنسبة لهم. وفي كمبالا أيضاً، تشارك منظمة تسمى "منظمة الملائكة (Angels)" ويقودها لاجئون منتمون لفئة (إل جي بي تي آي) بعدة نشاطات حماية تشتمل على الحصص الغذائية في حالات الطوارئ، والفضاء الآمن، وتقديم المشورة للنظراء، والوصول إلى أجهزة الحاسوب حتى لا يضطر الأعضاء إلى زيارة مقاهي

الإنترنت لإرسال رسائل البريد الإلكتروني أو التواصل عبر سكايب مع الأصدقاء أو الأقارب في الخارج. ويمثل مقر منظمة الملائكة أيضاً مأوىً مؤقتاً للاجئين من فئة (إل جي بي تي آي) الذين لا مأوى لهم. وفي إحدى مجموعات النقاش، قال أعضاء منظمة الملائكة إنّ المجموعة «ضرورية لبقائنا على قيد الحياة».

ونشأت كلٍ من منظمتي أوغيرا والملائكة بشكل طبيعي من خلال المحادثات بين لاجئين يتشاركون بالهوية والأفعال، إلا أنّ كلا المنظمتين تكافحان للبقاء والاستمرار، وتعانيان في سبيل سداد إيجار مكاتبهما وتمويل أنشطتهما. ولا تتلقى أيٌّ منهما- ولا حتى منظمة الـ (إل جي بي تي آي) في بيروت- أي دعم مالي من الجهات المانحة الإنسانية لعملهما مع اللاجئين المنتمين لفئة إل جي بي تي آي.

بذل مزيد من الجهد لتعزيز الحماية القائمة على المجتمعات المحلية

تنبع اثنتان من الاستراتيجيات الرئيسية من مشاورات مفوضية اللاجئين النسائية لتعزيز الحماية القائمة على المجتمعات المحلية بطرق من شأنها أن تعزز وصول اللاجئين المعرضين للخطر لشبكات النظراء الوقائية والحصول على الخدمات والمعلومات المتخصصة.

وتشتمل الاستراتيجية الأولى على الوساطة في إقامة الروابط بين اللاجئين في الفئات السكانية الفرعية المعرضة للخطر، مثل اللاجئين المنتمين لفئة الـ (إل جي بي تي آي) أو اللاجئين العاملين في مجال الجنس، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المضيف ذات العلاقة (سواء أكانت مجموعات المجتمع المدني أو مزودي خدمات من القطاع الخاص). ويتطلب ذلك من الفاعلين الدوليين أن يرصدوا بشكل منتظم الشركاء المحتملين في المجتمع المضيف أو مسارات الإحالة، والتواصل معهم بشكل استباقي لمعرفة العقبات التي قد تواجههم في التعامل مع اللاجئين ولوقوف على أنواع المساعدات الضرورية لتمكينهم من التغلب على تلك العوائق.[٣]

وتقدم الاستراتيجية الثانية دعماً فعّالاً للمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية التي يقودها اللاجئون أو بمشاركة اللاجئين. وتشارك هذه المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في نشاطات مختلفة متعلقة بالحماية حسب الحاجات الأساسية لأبناء تلك المجتمعات ومخاوفهم بالإضافة إلى قدراتهم التنظيمية. ولكن من بين المجموعات التي استشارتها مفوضية اللاجئين النسائية، كان عدد قليل جداً منها يتلقى الدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو أحد شركائها، وذكرت المجموعات على وجه الخصوص أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على الدعم المالي للنشاطات. وفي الوقت نفسه، قالت القلّة التي تمكنت من الحصول على بعض أشكال الدعم-سواء أكان ذلك متمثلاً في إدارة البرامج أم الوصول إلى مكان اجتماع فعلي، أو رأس المال- إنّ ذلك الدعم كان حاسماً لتحديد وجودها وقدرتها على المشاركة في النشاطات.

ويتطلب دعم الحماية القائمة على المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية دعوة الفاعلين الإنسانيين لمتابعة كل من الاستراتيجيتين المذكورتين أعلاه في آن واحد. ولن يتطلب فعل ذلك بالضرورة موارد مالية جديدة لكنه يتطلب جهوداً استباقية لإعادة تحويل الموارد المتاحة البشرية منها أو المالية أو إعادة برمجتها. ويتطلب اعتماد هاتين الاستراتيجيتين إعادة صياغة آليات التمويل القائمة لتمكين قدر أكبر من المرونة في توفير المنح لمجموعة متنوعة من المجتمعات المضيفة.[٤] ويمثّل تسهيل حصول المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية على منح صغيرة أيضاً ضرورةً لتحقيق الحماية القائمة على المجتمعات المحلية وترجمة ذلك إلى شيء يمكن أن يكون له تأثير ملموس على حياة اللاجئين اليومية.

ويجب أن تكون المشاورات المباشرة مع اللاجئين في صميم كلٍ من هاتين الاستراتيجيتين وفي جوهر الحماية القائمة على المجتمعات المحلية. فتلك المشاورات تمثل أمراً رئيسياً ليس لتحديد المخاطر الأكثر إلحاحاً التي تواجه اللاجئين فحسب بل في دعم اللاجئين، قبل كل شيء، في تحديد المجتمعات الأكثر صلة بالنسبة لهم لتخفيف تلك المخاطر.

جنيفر إس روزنبرغ *JenniferR@wrcommission.org*
مسؤولة برامج رئيسية، قسم العنف القائم على الجندر، مفوضية اللاجئين النسائية
www.womensrefugeecommission.org

١. لمزيد من المعلومات حول منهجية البحث ونتائجه بما فيها التقارير الخاصة بكل فئة سكانية فرعية، انظر (2016) الشوارع الوسيطة: تحديد مخاطر اللاجئين الحضريين والاستجابة لها من ناحية العنف القائم على الجندر
www.womensrefugeecommission.org/gbv/resources/1272-mean-streets
(*Mean Streets: Identifying and Responding to Urban Refugees' Risks of Gender-Based Violence*)

٢. الاسم مستعار

٣. تعمل مفوضية اللاجئين النسائية حالياً على تجريب أداة للمزاولين الحضريين بحيث ترشدهم من خلال الانتقال من قطاع لآخر (الصحة والتعليم الخ) ومن فئة سكانية فرعية إلى أخرى بهدف تحديد الشركاء المحتملين في تعزيز حماية اللاجئين خاصة فيما يتعلق بمنع العنف القائم على الجندر والاستجابة لذلك.

٤. انظر المربع المتعلق بالمساومة الكبيرة الصفحة 62.

اللاجئون بوصفهم المحطة الأولى للحماية في كمبالا

يوجيني موكانداياسينجا

عُيّنت أنا وزملائي، بوصفنا لاجئان روانديان في كمبالا، بشكل استثنائي لمساعدة اللاجئين الوافدين حديثاً على شّق طريقهم في المدينة. صحيح أنَّه عمل شاق ولكنه بالغ الأهمية.

أصبحت أوغندا حالياً البلد الثالث الأكثر استضافة للاجئين في القارة الإفريقية وموطن أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ[1] إذ وفد كمبالا، عاصمة أوغندا، عشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة وما وراءها ليندمجوا في حياة المدينة. وقد كنت أنا شخصياً إحدى هؤلاء اللاجئين المستوطنين ذاتياً إذ جئت كمبالا فارةً من رواندا منذ نحو عشرة أعوام مضت.

يوفر العيش في المدينة مجموعة من الفرص التي لا توفرها المخيمات في المناطق الريفية، وعلى الرُّغم من ذلك، يُتوقّع من اللاجئين في كمبالا الاعتماد على أنفسهم في إيجاد المسكن والعمل وحماية أنفسهم دون تلقي دعم كبير من هيئات الإغاثة الدولية. ويخوض كثير من اللاجئين في مساعيهم للتغلب على تلك المعوقات والتكيف مع البيئة الجديدة نضالاً مادياً وعاطفياً. وفي ضوء غياب المساعدات الدولية، ينتظر اللاجئين كثير من الأمور التي يتعين عليهم فعلها لمؤازرة أنفسهم في حياتهم اليومية، إذ تُعد تلك المساعدات المتبادلة بالغة الأهمية بوصفها مصدر الحماية الأول.

وفي أثناء السنوات الأولى التي قضيتها هنا، أقرضني صديق لي مبلغاً من المال لأتلقى بعض الدورات التدريبية على يد صانع مجوهرات أوغندي وفّر لي حينها، بعد إتمام تدريبي، بعض المواد لبدء نشاطي التجاري في مجال بيع المصاغ الخاص بي في أرجاء المدينة. وأعمل حالياً بدوام كامل في المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين، حيث أُدّرس في هذه المنظمة الدولية الفنون والحرف اليدوية ضمن تدريب اللاجئين على تلمُّس سبل كسب الرزق. بيد أنَّ تلك المهارات الفنية التي أُعلّمها لطلابي ليست سوى جزءاً ضئيلاً من الدعم الشامل الذي يُمكنني تقديمه لهم على المستوى العاطفي أو من حيث

يوجيني موكانداياينجا (برداء أصفر) تعلّم الحرف اليدوية لزملائها اللاجئين، كامبالا، أوغندا.

التوجيه الودّي. وخارج نطاق عملي اليومي، أمضي الأمسيات وعطلات نهاية الأسبوع في لقاء اللاجئين المحتاجين للمساعدة من خلال الشبكات العديدة التي كونتها في المدينة.

دعم اللاجئين

بادئ ذي بدء، أُنشِأَت مساحة لإجراء محادثة علاجية حول المشاكل التي يصعب على الناس عادة البوح بها للآخرين، كتلك المواضيع التي يعزف المرء عن التحدث بشأنها مع السلطات أو مع المنظمات الكبيرة التي قد تبدو في ظاهرها منظمات منفصلة إذ نادراً ما توفر الهيئات الدولية، بسبب القيود المالية وضيق الوقت وقلة الموارد، الدعم الشخصي العاطفي، ولا يمنح التواصل قصير الأمد مع الغرباء، في المقابل، الجميع الطمأنينة ليبوح المرء بصراعاته الشخصية. ويعلم اللاجئون أنَّهم سيتلقون أكبر قدر من المساعدة الفعَّالة والمواتية إذا ما تعاونوا مع أفراد خاضوا بالفعل تجارب مماثلة لتلك التي مروا بها.

والأهم من ذلك أنَّ هذا النوع من المحادثات يساعدني أيضاً في فهم أفضل الطرق لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وأتساءل: هل يريدون أن أعطيهم المال، أو أن يعطوني هم المال لأعرض عليهم غرفة في منزلي أو لأرتب لهم مواعيد مختلفة وأحضرها معهم؟ أم هل يكفي أن أسدي لهم النصح وحسب بأن أوجههم إلى مزودي خدمات ناصحين، أو أن اقترح عليهم فرص كسب الرزق، أو أن أساعدهم على إدارة مواردهم المالية؟ وعلى الرُّغم من أنَّ هذه المنهجية تستلزم كثيراً من الوقت والموارد، فهي تُمكنني من تقديم المساعدة الملائمة لاحتياجاتهم.

ثانياً، أعمل بوصفي «مرشداً» محلياً لمساعدة اللاجئين الآخرين، ولا سيما الوافدين الجدد، على تعلم سُبل البقاء على قيد الحياة في كمبالا وكأن قائمة الاحتياجات والخدمات المُحتملة التي ينتظرها اللاجئون لا تنتهي. إذ يحتاجون لأفراد يرافقونهم إلى مركز الشرطة عند استدعائهم، ولإعلامهم بحقوقهم حتى لا يقعوا ضحية لسوء معاملة المسؤولين الانتهازيين، ولأخذهم إلى المستشفى إذا كانوا مرضى أو مصابين أو حوامل، ولمساعدتهم في استخراج شهادات الوفاة وإجراء ترتيبات الدفن.

ثالثاً، أقدم خدمة الإرشاد والدعم للنساء في الفئة العمرية المدرسية سواء كن لاجئات أم مواطنات أوغنديات. وتُعد قضية حقوق المرأة معضلة جسيمة هنا في كمبالا يندر مُناقشتها.[٢] وقد ساعدت مؤخراً فتاة لاجئة كانت ترغب بشدة في الذهاب للمدرسة ولكنها لم تكن تملك المال الكافي لدفع المصاريف وشراء الزي المدرسي وتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة إذ كانت تشعر أنّه لن ينتظرها مستقبل واعد بدون تعليم. وقد تسعى فتيات أخريات أحياناً في مواقف مماثلة لتأمين أنفسهن مالياً والحصول على فرصة بالتالي لمواصلة طموحاتهن الأكاديمية من خلال إقامة علاقة مع رجل أكبر سناً. ولكّني تدخلت سريعاً بكل ما أوتيت من قوة لحل مشكلة هذه الفتاة بالتحدث إلى إدارة مدرستها وتغطية التكاليف المطلوبة. وأردت التأكد من حماية أمنها الجسدي والجنسي والعقلي. وطرحت عليها وعلى أسرتها أيضاً بعض الأفكار لمواصلة تغطية هذه النفقات بأنفسهم في المستقبل. ومجدداً، كان بناء جسر تواصل قوي مع أسرة هذه الفتاة طريقي لأن أفهم أولاً وضعهم ثم لأقدم لهم بعد ذلك المشورة بشكل ودي مقارنة بتلك الإرشادات المؤقتة وغير المناسبة لظروفهم التي قد تقدمها أحياناً بعض الهيئات الدولية.

الملاحظات

ليس ما أبذله من جهود بسيطة مماثلة سوى نشاطاً فردياً إلا أنها تطرح ثماراً عظيمة بتحسينها رفاه أسر بأكملها وشبكات اجتماعية أكبر. ومن خلال العمل الذي أؤديه والأفراد الآخرون ومنظمات مجتمع اللاجئين، نحن قادرون على أن نكون منارة تُرشد اللاجئين الآخرين لسلوك طريق مماثل لخدمة اللاجئين، وأن نُعيدَ إليهم كرامتهم وأمنهم في الأوضاع التي يُحرمُون فيها الفرص، وأن نتخلى عن الأفكار الشائعة كثيراً بأن اللاجئين كسولون وغير مؤهّلين.

ولا يخلو توفير المساعدة للاجئين الآخرين من التحديات، ومن الأهمية بمكان إدراك ما يمر به الأفراد لنتمكن من مساعدة الآخرين إذ يستلزم الأمر تخصيص قدر كبير من الوقت لبناء جسور التواصل مع اللاجئين ومعرفة احتياجاتهم الحقيقية. ويتواصل معي اللاجئون لأنهم يعرفون أنَّهم يتحدثون إلى شخص يهتم لأمرهم وسيقف إلى جانبهم حتى تُحلُّ مشاكلهم أو تتحسن. وبوصفي أم لطفلين، أوازن دائماً بين احتياجات أسرتي واحتياجات الآخرين ولا أبخل بأي جهد لإسعاد الطرفين.

وهناك عدد قليل جداً من المنظمات الخارجية التي توفر هذا النوع من المساعدة التآزرية من لحظة وصول اللاجئ إلى البلاد وحتى استقرار وضعه. وفي أوضاع مثالية، يُخصص كبار مزودي الخدمات - بمن فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها المنفذون وحكومة أوغندا

- مزيداً من الموارد لزيادة التواصل مع اللاجئين في عملياتهم اليومية.

إلا أنَّه ثمة حدود لمدى قدرة المؤسسات على التغيير بهذا الصدد إذ تتقيد كثير من المنظمات بطلبات الجهات المانحة أو بالهياكل والتوقعات البيروقراطية غير العملية أو بغياب قوة الإرادة والرغبة في تغيير استجابتهم ما يجعلهم يقصرون جهودهم على تحسين تقديم الخدمات وحسب. ولذا، فالأهم من ذلك هو الاعتراف بالخدمات النفيسة التي يُقدِّمها اللاجئون المقيمون في البلاد مثلي للاجئين الآخرين الذين هم بحاجة للمساعدة.

يوجيني موكاندايسينجا *eugenie.crafts@gmail.com*
لاجئة رواندية تعيش في كمبالا وتعمل مع المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين بوصفها مدربة على الحرف اليدوية.

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تحديث الأخبار، ديسمبر/كانون الأول 2015
www.unhcr.org/567414b26.html
٢. في عام 2014، كَتَبتُ مدونة حول هذا الموضوع تستعرض آثار العنف السلبية على سُبل العيش في مجتمعات اللاجئين هنا في كمبالا:
http://bit.ly/RSC-HIP-Mukandayisenga-2014

مكافحة العِوَل والترويج لحماية الطفل في رواندا

سعيد رحمان وسيمران تشاودري ولينديسي ستارك ومارك كانافيرا

استمرار الاعتماد على المساعدات التي يأتي معظمها من مصادر خارجية والتي قد تنخفض أو تزداد مع مرور الوقت قد يؤدي إلى ظهور مشاعر الضعف والعجز التام. وقد يؤدي ذلك الاعتماد أيضاً إلى تقويض المبادرات القائمة على الأسر والمجتمعات المحلية في حماية الأطفال.

أُسّسَ مخيم جيمبي في رواندا عام ١٩٩٧ لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقطن هذا المخيم اليوم ١٤٢٩٥ [١] شخصاً نصفهم تقريباً دون سن الثامنة عشرة. وبالنسبة للقاطنين في هذا المخيم تعتمد حياتهم على المساعدات القادمة من الآخرين.

ويعيش اللاجئون في المخيم تحت حظر التجول وفي بلد تعاني من شح شديد في الأراضي حتى لمواطنيها ما يترك قليلاً من الخيارات الخاصة بالزراعة. وفي عام ٢٠١٣ [٢] أُجريَ بحث لاستقصاء رأي المقيمين حول أثر غياب خيارات سبل كسب الرزق هذه على العلاقات والأدوار ضمن العائلة في حماية الأطفال وكيف يُنظَر إلى هذه العلاقات والأدوار. وتبين أن الآباء والأمهات يشعرون بعجزهم عن إعالة أسرهم وتوفير حاجاتهم الرئيسية من غذاء، وملبس، ومأوى، وتعليم ويشهد الأطفال هذا العجز. ويتضافر عجز الأهالي عن سداد رسوم المدرسة مع غياب منهجيات المسايرة الإيجابية ما يفضي بالأطفال بدورهم إلى ممارسات مضرة من أجل تلبية حاجاتهم مثل السرقة، والبغاء، والأشكال الخطرة من العمل. وقد أشار مقدمو الرعاية في المخيم إلى انتشار حالات الحمل بين المراهقات والجنوح بين القاصرين وغياب القدرة على الوصول للتعليم على أنها جميعاً تمثل المخاطر الشائعة التي تواجه رفاه الأطفال. وهنا لاحظ الأطفال بدورهم انتشار العنف المنزلي، والتشغيل لدى السلطات، وإساءة استخدام العقاقير على أنها الأوجه الرئيسية للأضرار التي يتعرضون لها. وذكر الأطفال ومقدمو الرعاية على حد سواء عدم كفاية الحصص الغذائية وغياب نشاطات سبل كسب الرزق على أنها الحوافز الأساسية الدافعة لهذه الأخطار.

ومن ناحية العائلات، عندما يرون أطفالهم يشاركون في نشاطات خطرة، يحاول بعض أفراد العائلة أن يشرحوا لهؤلاء الأطفال التبعات السلبية لتصرفاتهم تلك. وتنجح هذه الطريقة في بعض الحالات لكنَّ كثيراً من اللاجئين ذكروا أن استمرار وضعهم في التهجير يجعل العائلات تشعر بالعجز التام.

«نحن لا نعرف ما الذي يمكننا فعله للأطفال. المشكلة الكبرى في عقلياتهم التي دُمّرَتْ لذلك من الصعب جداً مساعدتهم.»

ويؤدي التوتر الناشئ عن التهجير المطول أيضاً إلى تغيير البُنى الأسرية وممارسات تقديم الرعاية. وفي أكثر الحالات تطرفاً، قد يترك الزوج الأسرة أو قد تتخلى الأم عن طفلها من مبدأ أن الطفل سيكون أفضل لو تُرِكَ وحيداً. أما الممارسة الأكثر انتشاراً فهي أن يبيع مقدمو الرعاية أو يؤجروا حصة بطاقة المؤن الخاصة بأطفالهم التي تمنحها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وهذا الفعل ينظر إليه عمال حماية الأطفال في تلك المفوضية على أنه انتهاك لحقوق الإنسان لكنَّ بعض الأهالي يفعلون ذلك بنية حسنة بقصد

تلبية حاجات أطفالهم التي ينظرون إلى أنها ذات أولوية قصوى مثل دفع رسوم المدارس أو تأمين الملابس أو غيرها من الأمور.

«عندما تصبح الفتاة في عمر الرابعة عشرة فهي ستحتاج إلى الملابس والغيارات الداخلية والفوط الصحية.... فأنا أبيع الحصة لكي أتمكن من شراء هذه الأشياء لها. ولأنني لدي كثير من الأطفال يمكنك أن تفهم أنني لا أستطيع أن ألبي حاجاتهم جميعاً. ولذلك يخرجون بحثاً عن المال بطريقة أو بأخرى، وفي بعض الأحيان تعود الفتاة حاملاً أو مصابة بفيروس نقص المناعة البشري.»

آليات حماية الأطفال القائمة على المجتمع

حدد بحثنا الذي أجريناه عدداً من المصادر التي أنشأتها المجتمعات المحلية والتي يمكن أن يلجأ إليها القانطون وينفذونها. ومثلت هذه الآليات مجموعة متضافرة من المبادرات التي جلبوها معهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأخرى جديدة تأسست معهم خلال حياة المخيم في رواندا. لكنَّ الانطباع العام كان بأن المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية ضعيفة جداً في المخيمات أكثر مما كانت عليه المبادرات عندما كانوا في مجتمعاتهم الأصلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن هذه المبادرات أن تُشرك الأسر الأقارب وزعماء العشائر لحل النزاعات مع الأطفال بمَا في ذلك النزاعات المتعلقة بالأبوة والإساءة للطفل. كما نُظرَ إلى المدارس والكنائس على أنها تنصب في قلب الجهود الراميةَ إلى حماية الأطفال وتوفير الرعاية لهم. وتوفر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والحكومة الرواندية منحاً دراسية حتى الصف الثالث الثانوي (بعد ست سنوات من الدراسة الأساسية) وبعدها ينبغي للطلاب أن يمولوا أنفسهم بأنفسهم للاستمرار بدراستهم. ولتعزيز الدوام في المدارس، أسس الأهالي جمعيات أولياء الأمور والمعلمين، وتطوعوا في مدارس الحضانة والكنائس المحلية، ونظموا مدرسة هوب (الأمل) وهي مدرسة للاجئين الطلاب غير القادرين على دفع الرسوم للاستمرار في الدراسة في منظومة المدارس الحكومية. ونُظمَتْ أيضاً مجموعات الرياضة الشبابية من أجل إشغال أوقات الأطفال (مع أنَّ هذه المجموعات كانت لا يُنظر لها على أنها مناسبة إلا للذكور فقط)، وعمل أفراد المجتمع أيضاً عمل الباحثين الاجتماعيين من أجل دعم العائلات وتعزيز دوام أطفالهم في المدارس. وكان البالغون والمراهقون ينظرون إلى هذه المنظمات والمبادرات على الدوام على أنها من الأمور الإيجابية، ومع ذلك قال القادة إنَّهم غالباً ما افتقروا إلى المواد أو الدعم الفني اللازم لتفعيل هذه المنظمات والمبادرات.

«هنا في المخيم، بدأوا [مدارس الحضانة] بصفوف في الكنائس وفي أماكن أخرى [لكنهم] افتقروا إلى المساعدات والدعم من الجهات الخيرية.... فانهار مشروع مدرسة الحضانة ضمن في المخيم، وهكذا يذهب الأطفال إلى المدرسة في سن السادسة أما في الفترة التي تسبقها فهم دائماً يضيعون وقتهم دون فعل أي شيء.

وتأسست مدرسة الأمل، وهي مدرسة ثانوية، على يد اللاجئين الذين استفادوا من الدعم الدراسي على مستوى المدرسة الثانوية والجامعية عندما أتيح لهم هذا الدعم في الماضي لتصبح هذه المدرسة مثالاً جيداً حول المبادرة الفعالة والمستدامة التي تقودها المجتمعات في مخيم جيمبي. وحصلت المدرسة على دعم من مساهمات العائلات ما بين دولار إلى دولارين في الشهر كانت العائلات تكسبها من خلال بيع أجزاء من حصصهم الغذائية من أجل تلبية حاجات الطلاب الذين كانوا عاجزين عن دفع رسوم المدارس بعد الصف الثالث الإعدادي. وفي السنة التي كنا فيها نقابل القاطنين في المخيم، أشارت التقارير إلى أن ١٠٠٪ من الأطفال الذين تقدموا إلى الامتحانات في مدرسة الأمل قد نجحوا وكان ذلك مصدر فخار لكثير من الأطفال والمعلمين وكثير من أفراد المجتمع المحلي. وكان لدى منظمة المخيم التي تدير المدرسة خططاً لتوسيع الدعم المادي من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين المتمثلة في المقاعد الدراسية والكراسي. لكنَّ المدرسة ما زالت تواجه تحديات لتلبية كودات البناء الرواندية الخاصة بالمدارس لضمان أن تبقى مناهجهم الدراسية منسجمة مع المعايير الوطنية وقادرة على دفع المال للمعلمين.

أثر سيء للهيئات الخارجية

في وضع التهجير المطول كما الحال في مخيم جيمبي حيث يكون اللاجئون معتمدين اعتماداً شبه كلي على المصادر الخارجية لبقائهم على قيد الحياة، يمكن لهذه التبعية أن تمثل خطراً على قدرة المجتمع نفسه للاستجابة للمخاطر الخاصة بحماية الأطفال. وهناك ثلاث طرق نرى فيها أن هذا الأثر السلبي يحدث. أولها: من خلال انسحاب السلع أو الخدمات أو نقصها. فعندما يجف تمويل المانحين، تتأرجح خدمات المخيم وهذا واقع سوف يكون له آثار حادة إذا ما لم تكن لدونة العائلات والمجتمعات المحلية قد عُزِّزتْ تعزيزاً منتظماً. وعندما يرى الأطفال وأولياء أمورهم اضمحلال هذه المصادر وعدم إتاحة كثير من البدائل فعندها يضطرون إلى انتهاج سلوكات المسايرة الخطرة.

« كما ترى هنا ضمن المخيم، التعليم لدينا تدعمه المنظمات غير الحكومية. وفي بعض الأحيان قد توقف هذه المنظمات برامجها بينما نكون في منتصف الفصل الدراسي، وبذلك نُجبَر إلى الانسحاب من السنة الدراسية كلها. فعليك أن تنتظر أي شكل آخر من الدعم لتتمكن من البدء حيث انسحبت.»

وثانياً، غالباً ما يطرأ على العلاقات بين أولياء الأمور وأطفالهم نوع من التعديل والضعف. فقد يتعلم الأطفال التوجه أولاً إلى المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة بدلاً من التفكير بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية على أنها المصدر الأول لهم، وهذا الميل الذي يقوض مباشرة فعالية البنى التقليدية لحماية الأطفال. فالطفل لا يتعلم فحسب أن أسرته عاجزة عن مساعدته، لكنَّ مقدمي الرعاية أنفسهم قد يصبحون على قناعة دائمة بأنهم أصلاً ليسوا الأفضل في تقديم الحماية والرعاية لأطفالهم. تقول إحدى الأمهات بدهشة:

« الله يتصرف من خلال المنظمات غير الحكومية لكي يتمكن أطفالنا من إنهاء دراساتهم.»

وأخيراً، عندما يعتمد السكان على الإغاثة فلن يكون لهم كثيراً من القوة في تقرير الخدمات التي يجب أن تتاح لهم، وبذلك يصبح السكان غير ممكنين وغير قادرين على حل مشكلاتهم بأنفسهم. ومنظمات مساعدة اللاجئين التي ترزح تحت ضغوط كبيرة بالأصل يُنظَر إليها على أنها تفتقر إلى الشفافية، وهذه حقيقة تتضافر مع غياب بدائل للاجئين، لتقود إلى ظهور مشاعر العجز بالنسبة للأسر. وينشأ عن هذه المشاعر حاجز ثقة بين اللاجئين والمنظمات المعنية بخدمتهم ما يثبط اللاجئين عن التواصل مع المنظمات غير الحكومية وما يؤدي في النهاية إلى وضع الأطفال في خطر. وفيما يلي مثال يوضح خبرة أحد اللاجئين فيما يخص الاغتصاب الذي يُزعم أن حفيدته تعرضت عليه وأدى إلى حملها.

«اتصلت برئيس المخيم.....فأحال قضيتي إلى وحدة الحماية من العنف القائم على الجندر في [إدارة المخيم] ولكنهم على ما يبدو لم يكونوا مهتمين بقضيتي. ثم أحالت وحدة الحماية من العنف القائم على الجندر مجدداً إلى منظمة آفزي (*AVSI*) التي أحالت قضيتنا إلى الشرطة الذين بدأوا بالتحقيق ... ثم أخبرتنا الشرطة أنهم لم يكن بوسعهم فعل أي شيء لأنه لا يوجد أي دليل ولكن عندما تضع الفتاة مولودها وقتها يمكن عمل فحص للحمض النووي من أجل التأكد من هوية الأب لكي يُعاقب على ما فعل. جاءت آفزي *AVSI* إلينا عندما وُلد حفيدي ولكننا ما زلنا ننتظر ... لم نسمع عنهم أي شيء. ونحن نعتقد أنهم فاسدون أو أنهم لا يهتمون بمشكلتنا.»

الخلاصة

في الوضع الذي تكون فيه البرامج الرسمية في تقلب مستمر، يمكن عند منح الأولوية لآليات الحماية الأهلية توفير طريقة أكثر فعالية وقبولاً في الحد إلى أدنى درجة من الخطر وإعادة القوة في تقديم الحماية إلى أيدي مقدمي الرعاية في الوقت نفسه. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بها للمزاولين فعل ذلك بتوفير حاجات المبادرات التي يقودها اللاجئون للعمل على بناء الفخار المجتمعي ومحاربة مشاعر الضعف والخزلان.

وعند الإمكان، ينبغي للجهود التي تقودها المنظمات المساعدة للاجئين أن تستهدف أسر الأطفال بدلاً من إقصاء الأسر عن تقديم الدعم المباشر لأطفالهم. ومع أنَّ هناك خدمات معينة (كتلك المقدمة للأطفال المُسَاء إليهم) والتي يجب أن تستهدف الأطفال مباشرة، لا بد من توفير المساعدة المتعلقة بالتعليم، والغذاء، والمأوى أن تنطلق من وجهة نظر الأسرة. فالمقاربة المبنية على الأسرة في دعم اللاجئين لها القدرة على تعزيز توقعات الأطفال بأن أسرهم وجيرانهم قادرون على تلبية حاجاتهم ودعمهم لتشجيع الأطفال على البحث ضمن مجتمعهم المحلي قبل التوجه إلى المصادر الخارجية ولتعزيز وتمكين مقدمي الرعاية في مواجهة التحديات الماثلة أمام حماية الأطفال بأنفسهم ومعاً.

سعيد رحمان *saeed.rahman0@gmail.com*
مساعد بحث في الدراسات العليا

سيمران تشاودري *simran.chaudhri@gmail.com*
مساعد بحث

ليندسي ستارك *ls2302@cumc.columbia.edu*
مدير، شبكة سي بي سي للتعلم؛ بروفيسور مشارك

مارك كانافيرا *mc3718@cumc.columbia.edu*
مدير مشارك

شبكة سي بي سي للتعلم (CPC Learning Network)، قسم السكان وصحة الأسرة، جامعة كولومبيا، كلية ميلمان للصحة العامة *www.cpcnetwork.org*

١. منذ نهاية مارس/آذار 2016، أصبحت رواندا مضيفةً لما مجموعه 74530 لاجئاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢. على يد شبكة سي بي سي للتعلم بالتعاون مع هيلث نت تي بي أو HealthNet TPO- أوغندا ومنظمة آفزي AVSI. انظر بريكيت أ وموياً أ وموواراكي ل وكانافيرا م وستارك ل (2013)، آليات حماية الأطفال القائمة على المجتمعات المحلية في مخيمات اللاجئين في رواندا: دراسة إثنوغرافي ؛ http://bit.ly/CPCNetwork-2013-Rwanda (*Community-Based Child Protection Mechanisms in Refugee Camps in Rwanda: An Ethnographic Study*)

انظر أيضاً آفزي AVSI وإنفوإيد (2013) InfoAid حماية الأطفال، دراسة مسحية حول المعارف والمواقف والممارسات (KAP) في مخيمات اللاجئين في رواندا http://bit.ly/AVSI-2013-Rwanda-survey (*Child Protection KAP Survey in Rwandan Refugee Camps*)

العمل على المستوى المحلي لحماية المجتمعات المحلية في نيجيريا

مارغي إنساين

ساعدت المبادرات التعاونية والإبداعية في نيجيريا على حماية المجتمعات المحلية من كثير من آثار عنف جماعة بوكو حرام. بيد أن الوكالات الدولية عندما وصلت تجاهلت تلك الجهود.

تقع مدينتنا، يولا، على حافة الصحراء الكبرى، حيث يتحول اللون الأخضر إلى اللون البني على خرائط القارة. وتقع هذه المدينة في ولاية إداماوا في شمال شرق نيجيريا، ويتعايش فيها المسيحيون والمسلمون جنباً إلى جنب، وعاشت المدينة تاريخاً طويلاً من التسامح. وتأسست الجامعة الأميركية في نيجيريا قبل نحو عقد من الزمن على يد أتيكو أبو بكر، وهو نائب سابق لرئيس نيجيريا. ونشأ أتيكو في هذه المنطقة وتمثلت رؤيته في بناء جامعة من شأنها أن تساعد على تحسين حياة الناس في هذه المنطقة التي تعاني بعضاً من أعلى معدلات الأمية والبطالة ووفيات الأطفال والأمهات في العالم.

ونشأت مبادرة سلام أداماوا-الجامعة الأمريكية في نيجيريا خلال الإضرابات التي عمت البلاد في عام ٢٠١٢ والتي تمحورت حول رفع الدعم عن أسعار الوقود. وأصبحت مدينة يولا، التي اعتادت على أن تكون متسامحة، تعيش جواً من التوتر وعدم الاستقرار، مثل باقي البلاد. وفي المحادثات بين الجامعة الأمريكية في نيجيريا والقادة المحليين اُتخذ قرار بأن واحدة من أفضل الطرق لحماية مجتمعنا هي بالتركيز على الشباب والنساء الذين يغلب عليهم طابع الأمية وانعدام مصدر الدخل وقلة أو انعدام أفراد الأسرة وضعف اتصالهم بالمجتمع. واُتخذ قرار حاسم في وقت سابق بأن القادة المحليين، الذين يعرفون المجتمع أفضل من أي أحد آخر، سيكونون هم من سيحدد هؤلاء الأفراد، وليس الجامعة. ومن ثمَّ نصمم نحن في الجامعة الأمريكية البرامج اللازمة لتلبية حاجاتهم. ولم نكن نتوقع أبداً أن البرامج التي تهدف إلى تحسين محو الأمية والدخل من شأنها أن تساعد في نهاية المطاف في حماية المدينة.

ومع ازدياد تهديد الجماعة الإسلامية المتطرفة التي تدعى بوكو حرام[1]، أصبحت القدرة على تحديد الفئات المستضعفة ودعمها، وخصوصاً الذكور الشباب، أساساً للتدخل الناجح وجهود حماية المجتمع. وفي البداية لم نكن نفكر في تلك البرامج على وجه التحديد على أنها تساهم في الحماية ضد العنف بل على أنها استراتيجيات لتوفير التّعليم والدخل والأمل للناس. ولكن مع مرور الوقت، وبعدما التقينا بآلاف من الشباب الساخطين، أصبح من الواضح أن خياراتهم أصبحت ثنائية: إما الانضمام لبرنامج مبادرة سلام أداماوا-الجامعة الأمريكية في نيجيريا أو الانضمام لجماعة بوكو حرام.

«كانت الخيارات إما بوكو حرام أو أنتم: لم يكن لدينا أي خيار آخر» (شاب عمره ١٨ عاماً من يولا في نيجيريا)

تمثَّلت برامج مبادرة سلام أداماوا-الجامعة الأمريكية في نيجيريا في البداية في مشروعات 'الرياضة لأجل السلام'، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسعة النطاق، ومشروعات إدرار الدخل للمرأة. ولكن في شهر مارس/آذار عام ٢٠١٤، أدركنا أنّه علينا توسيع جهودنا بسرعة لكي نؤدي دوراً كبيراً في حماية مجتمعنا. وفي ذلك الشهر أرسل أمير موبي، وهي بلدة تقع شمالنا، طلباً عاجلاً لنزور موبي ونحضر معنا الطعام والملابس. وانطلق قرابة عشرة من أعضاء مبادرة سلام أداماوا إلى الشمال واجتمعوا مع الأمير. قال لهم: «اذهبوا إلى الغرفة المجاورة»، «ولكن استعدوا للصدمة». كانت الغرفة الكبيرة تضم نحو ٥٠٠ من النساء والفتيات. ولم يكن هناك رجال أو شباب. ولدى سؤال النساء عن أزواجهن وأولادهن من الشباب، تسببت إجابتهم بالصدمة لنا جميعنا: «أخذت بوكو حرام أولادنا وأحرقت أزواجنا أمام أعيننا.» عندها أصبح السلام والحماية وتوسيع برامجنا للوصول إلى الشباب المعرضين للخطر أمراً يقض مضاجعنا. ولكن ماذا تعني الحماية في بيئتنا؟

كانت الجامعة قد أنشأت بالفعل قوة أمن خاصة بها. ووظف رئيس الأمن لدينا- وهو أحد جنود البحرية الأمريكية سابقاً وكذلك أستاذ جامعي-في البداية ما يقارب ٣٠٠ من السكان المحليين، وعمل مع أعضاء مبادرة السلام لتحديد الشباب 'المستضعفين' الأكبر سناً ومن ثم تدريبهم كحراس. وكان لذلك تأثير مزدوج تمثل في الحد من الاستضعاف وزيادة الدخل لمجموعة كبيرة من الناس. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ضباط الأمن هؤلاء الرموز المرئية للحماية في المجتمع كما كانوا أعيننا وآذاننا في المجتمع. وبالقدر نفسه من الأهمية، دُرِّب أعضاء مبادرة السلام أيضاً على حماية الذات، وبما أنَّ المسلمين والمسيحيين كانوا يتعلمون معاً، شجعت تلك الأنشطة على التفاهم والاتصال بين الجماعات الدينية التي غالباً ما كانت

لم تشترك إلا بقليل من الفهم لبعضها الآخر. واستمر ذلك التدريب ثلاث سنوات، مع تقديم تدريب إضافي خلال فترات تزايد العنف واقتراب العطل، حين يُقدَّم المواطنون المدربون الحماية لكنائس ومساجد بعضهم.

دعم النَّازحين داخلياً

بعد فترة وجيزة من عودتنا من مويي، بدأ النّازحون داخلياً بالوصول. أولاً كانوا بضع مئات ثم وصل العدد إلى خمسة آلاف وفي نهاية المطاف أصبح العدد ٣٠٠ ألف معظمهم من النساء والأطفال. لم يكن لديهم طعام ولا ملابس ولا مكان للعيش فيه. وعندها اقترح الزعيم عبد المعين أنه إذا وفَّرت الجامعة البذور ورسوم المدارس، فسوف يُسكِنَهُم في أراضيه. فجمعنا الأموال لشراء البذور والمواد الغذائية والملابس، واعتقدنا بحماقة أنّنا حللنا مشكلة النّازحين. ولكن، على مدى الأشهر الاثني عشرة التالية، تدفق الآلاف من النّازحين إلى يولا. وانتهى المطاف بالغالبية العظمى-وفقاً لمعلوماتنا، كانوا بنسبة ٩٥٪- ليعيشوا في المجتمع مع الأقرباء أو المعارف الآخرين، بينما انتقلت نسبة ٥٪ المتبقية، الذين كانوا الأكثر يأساً ولم يكن لهم صلات عائلية كهذه، إلى العيش في مخيمات النّازحين التي تديرها الحكومة.

وبحلول شهر أبريل/نيسان كنا نقدم الطعام لـ٦.٢٩٣ شخصاً كل أسبوع. ووصل عدد المشاركين في برنامج الرياضة من أجل السلام حوالي ١٢ ألف مشارك، وكانت المشاركات في مشاريع دخل المرأة حوالي ألفين، واستمر تقديم التدريب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طوال هذه الفترة كلها، إذ بلغ من شاركوا فيه حوالي ١.٢٠٠شخص. وعُقد مؤتمرا سلام مع نشطاء سلام من المناطق التي تضررت من عنف جماعة بوكو حرام.

بعد الانتخاب السلمي للرئيس بوهاري في شهر مايو/أيار ٢٠١٥ وانتخاب محافظ جديد لمنطقتنا، قال كثير من النّازحين إنهم يريدون العودة إلى ديارهم وزراعة محاصيلهم قبل بدء موسم الأمطار. وفي مايو/أيار ٢٠١٥، طلب المحافظ من مبادرة سلام الجامعة الأمريكية-أدماوا السفر شمالاً مع قافلة من الجيش لمعرفة ما إذا كان الوضع آمناً لعودة الناس إلى ديارهم. لكنَّ الوضع لم يكن آمناً. بل كان الدمار منتشراً. فقد دُمِّرت كامل البنية التحتية تقريباً، ولم يكن هناك مياه للشرب ولا عيادات صحية ولا مدارس. ودُمِرَت المنازل وأصبحت الحقول جرداء. وفي أثناء مسيرنا عبر المنطقة، خرج الناس من الأدغال ليشكروا لزميلنا رئيس الأمن، الذي لم تقتصر جهوده على إنشاء قوة الأمن لدينا فحسب بل كان يبث أيضاً برنامجاً إذاعياً أسبوعياً حول الحماية الذاتية (الذي تضمن رسائل حول أماكن وجود جماعة بوكو حرام واقتراحات لمعرفة كيفية الاختباء). ورحّب به مئات من الناس وأخبروه أنه ساعدهم على البقاء آمنين وعلى قيد الحياة، وذلك يذكّرنا بأهمية وضرورة إبقاء الناس المعرضين للخطر على اطلاع بالمعلومات حول السلامة الأساسية وحماية الذات.

وصول الهيئات الدولية

بدأت الهيئات الدولية بالوصول إلى يولا. وأطلع أعضاء مبادرة سلام الجامعة الأمريكية-أدماوا العشرات منهم على منظور السلام الخاص بنا، ومدى اتساع قاعدة الأعضاء لدينا وبرامجنا وما تعلمناه. ولكنهم تجاهلونا إلى حد كبير. فبدلاً من الاعتماد على هذه التجربة وعلى شبكتنا، لم تُظهر الهيئات رغبة تُذكَر للتعلم منا أو إشراكنا في مشاريعها. وفيما يلي بعض الأمثلة:

طوال فترة الأزمة، جمعت الجامعة الأمريكية البيانات حول النّازحين داخلياً، مثل من أين أتوا وأعمارهم وجنسهم ومستوى تعليمهم وغيرها من المعلومات. وعندما عرضنا تقديم هذه البيانات على إحدى المنظمات الدولية الكبرى، قال ممثلها: «وبماذا سنستفيد من بياناتكم؟» ومن ثم ذهب إلى محافظ الولاية، وتفاوض معه على دفع مبلغ كبير من المال من أجل إجراء دراسات مسحية خاصة بهم.

نازحون يصطفون في طابور للحصول على الغذاء/ يولا، نيجيريا

وأصيب كثير من الضحايا بالصدمة جراء ما رأوه واختبروه. وكانت عالمة النفس في الجامعة الأمريكية في نيجيريا، وهي مستشارة مدربة في مجال الصدمات، قد بدأت في تدريب موظفي الجامعة الآخرين حتى يتمكنوا من تقديم الاستشارات الأساسية للذين تعرضوا للعنف. وعندما وصلت هيئة مساعدات دولية أخرى، لم تعرض تقديم الدعم لهذه الجهود للتعامل مع التوتُّر الناتج بعد الصدمة. وحاولوا بكل بساطة إقناع الأخصائية بالعمل بعيداً عن الجامعة الأمريكية.

ووسّعت الجامعة الأمريكية جهودها مع طلاب علوم الحاسوب والكادر لإيجاد طرق للربط بين الناس الذين فقدوا أسرهم؛ فاستخدمنا أيضاً برنامجنا المتلفز صانعوا السلام وموقعنا على الإنترنت لعرض صور أشخاص يبحثون عن أفراد أسرهم. وعندما طلبنا الحصول على دعم من هيئة دولية، قيل لنا: «نحن لا نساعد إلا الأشخاص الذين هم في المخيمات» مع أن الغالبية العظمى من النّازحين لم تكن تعيش في مخيمات بل على الأرضيات في مختلف أنحاء مجتمعنا المحلي.

واجتمع أعضاء مبادرة سلام الجامعة الأمريكية-أدماوا مع ممثلي الهيئات الأخرى لمناقشة توزيع الغذاء. وبحلول ذلك الوقت، كانت الإمدادات الغذائية لدينا للاجئين ضئيلة جداً. ولم نطلب من الهيئة مشاركتنا بما لديهم من مؤن غذائية إذ لم نطلب إليهم سوى أن يخبرونا من الذين كانوا يقدمون لهم الطعام كي نتفادى الازدواجية في الجهود. وتلقينا إجابتهم كلطمة على الوجه: «لا يمكننا مشاركتكم بقوائم من نطعمهم، فقد تكونوا متواطئين مع القاعدة!» وأشار أحد أعضاء لجنة مبادرة السلام قائلاً: «إنهم لا يعرفون حتى أن بوكو حرام هي التي تروّعنا وليست القاعدة!»

وأدت هذه المواقف إلى هدر الجهود وأسفرت كما يمكن القول إلى مزيد من المعاناة. وهناك كثير من العمل الذي يجب فعله لجعل النظام الدولي يصغي للموجودين على الأرض الذين قد تكون لديهم المعرفة الأكبر وقد يكونوا أكثر استجابة.

كسر الحلقة

على الرغم من جهودنا في إقناع النّازحين بأنه لا ينبغي لهم العودة إلى ديارهم بعد، ما زالوا راغبين بالمخاطرة في العودة إلى منازلهم. فهم مزارعون ويريدون أن يزرعوا محاصيلهم وأن يحاولوا مرة أخرى في تحقيق اكتفائهم الذاتي. وبدأت الأغلبية بالعودة إلى الشمال في منتصف عام ٢٠١٥، وبحلول سبتمبر/ أيلول لم يبقَ هناك سوى ١٠٠ ألف في يولا، ومعظمهم كانوا لا يزالون يعيشون في مجتمعنا ويحصلون على الطعام من خلال جهودنا.

ولكن مع ذلك، ظهرت مشاكل جديدة. فقد تصاعدت حدة التوترات في كثير من المجتمعات التي عاد إليها النّازحون، ذلك لأنّ أيدي بعض أفراد تلك المجتمعات كانت قد تلوثت بالدماء. وانقسمت المجتمعات المحلية على أنفسها. وطُلِبَ إلى مبادرة السلام تأدية دور جديد يتمثل في قيادة جهود المصالحة. ومع الحصول على منحة صغيرة من الحكومة الكندية، بدأنا بجهود المصالحة مع النساء والأطفال والزعماء الدينيين والحراس والشيوخ. وما زال هذا العمل مستمراً، ونأمل أن نوسعه.

فقد نجحت جهود الحماية الذاتية التي نفّذناها. وتمكنا من إطعام ما يقارب ٣٠٠ ألف نازح داخلي. ووصل عنف جماعة بوكو حرام إلى أطراف مدينتنا، ولكنها لم تكن قادرة على السيطرة على الناس أو تجنيدهم في يولا. ويعزو كثير من قادة المجتمع ذلك إلى برامج السلام والتنمية والأمن التي أطلقناها. فقد عرف المجتمع المحلي أنّ الجامعة كانت ملتزمة تماماً بالسلام والتقدم، كما أنها كانت تتولى أمر الزعامة الدينية والسياسية للمجتمع.

وتراجع عنف جماعة بوكو حرام إلا أنّ المشاكل بقيت. وبقي في أعقابها في يولا، خارج بوابات الجامعة، آلاف من الأطفال الذين يتيموا بسبب النّزاع. وقد احتوتهم العائلات المحلية، وبدأت الجامعة برامج 'الإطعام والقراءة' لأولئك الفتيان والفتيات، لتعليمهم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب مع توفير وجبة مجانية يطبخها بائعون محليون. والبرنامج آخذ في النمو لكنّه لا يمكن أن يستمر في تلبية المتطلبات. ومن الضروري تكرار هذه الجهود الصغيرة وتوسيعها، وإلا سوف تبدأ الحلقة بالتشكّل مجدداً مع الشباب غير المتعلمين والمعوزين الذين لا أسر لديهم ولا دعم، و «لا شيء آخر» في حياتهم. ونحن نعلم جميعاً إلى أين سيقودنا ذلك.

مارغي إنسان *margee.ensign@aun.edu.ng*
رئيس الجامعة الأمريكية في نيجيريا *www.aun.edu.ng*

١. منذ بدأ التمرد الحالي في عام ٢٠٠٩، قتلت جماعة بوكو حرام ٢٠ ألف شخص وشردت ٢.٣مليون شخص من منازلهم. وصُنّفَت حسب مؤشر الإرهاب العالمي على أنها أخطر جماعة إرهابية في العالم في عام ٢٠١٥.

اللاجئون يستضيفون اللاجئين

إلينا فيديان-قاسمية

الإقرار بالواقع واسع الانتشار للتهجير 'المتداخل' يتيح نقطة انطلاق نحو الاعتراف بقدرات اللاجئين ومضيفيهم المتنوعين والمشاركة معهم في توفير الدعم والترحيب بالمهجرين.

من أكثر الأمور المُسَلّم بها أنَّ المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين تتكون من مجموعات من المدنيين المستوطنين والمرسخين في أماكنهم. لكنَّ السكان المهجرين الجدد لا يتشاركون فحسب بالفضاء مع المجتمعات المحلية للمواطنين أو يسعون للاندماج في تلك المجتمعات بل يسعون أيضاً إلى الاندماج في مجتمعات أسسها لاجئون ونازحون سابقون أو مرسخون سواء أكانوا يشتركون مع المهجرين الجدد بالأصل العرقي أو القومي والجنسية أم لا.[1] ويسود هذا الوضع على وجه الخصوص نظراً لوجود ثلاث اتجاهات أساسية في التهجير وهي: الطبيعة **المطولة** المتزايدة للتهجير، والطبيعة **الحضرية** للتهجير، والطبيعة المتداخلة للتهجير.

وفي حين كُرِّس كثير من الاهتمام الأكاديمي وعلى مستوى السياسات إلى الطبيعتين الأولى والثانية، لم يقدم الباحثون كثيراً من الإسهامات حول طبيعة التهجيرات المتداخلة ومضموناتها بما في ذلك ما يتعلق بالمجتمعات المحلية. وسوف أستخدم هذا المصطلح 'التداخل' للإشارة إلى نوعين من التداخل. أولاهما يتعلق بالخبرة التي مرَّ بها كل من اللاجئين والنازحين من التهجير الشخصي والجماعي الثانوي والثالثي كما الحال بالنسبة للاجئين الصحراويين والفلسطينيين الذين غادروا مخيمات لجوئهم في الجزائر ولبنان للدراسة أو العمل في ليبيا قبل أن يُهَجَّروا من جديد إثر الأزمة هناك في عام ٢٠١١، وكذلك الأمر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين والعراقيين الذين سعوا بالأصل إلى السلامة في سوريا ثم هُجِّروا منها مجدداً بسبب النزاع هناك.[2] وثانيهما، أنَّ اللاجئين يعانون بازدياد من التهجير المتداخل بمعنى أنهم غالباً ما يتشاركون مادياً بالفضاءات مع المهجرين الآخرين. فعلى سبيل المثال، تستضيف تركيا اللاجئين من أكثر من ٣٥ بلداً أصلياً، ويستضيف لبنان اللاجئين من ١٧ بلداً، وكينيا ١٦، والأردن ١٤، وتشاد ١٢، وكل من أثيوبيا وباكستان ١١،[3] ونظراً للطبيعة المُطوَّلة للتهجير، غالباً ما تصبح جماعات اللاجئين هذه على مر الزمن أفراداً في المجتمعات المحلية التي ترحب بهم ثم ما تلبث جماعات اللاجئين هذه بأن تقدم الترحيب والحماية والدعم لمجموعات أخرى من المهجرين.

مراجعة المقاربات الشائعة للمضيفين والإدماج

لا مشكلة في فهم التركيز المنصب على 'المجتمعات المضيفة المحلية' و 'الفئات السكانية الوطنية' على مستويات السياسات والمستويات السياسية في سياقات التهجير الحضري المطور. وهكذا الحال خاصةً لأنَّ الإدماج يُنظَر إليه على أنه عملية مزدوجة لا تعتمد على أفعال الفئات السكانية القادمة ومواقفها فحسب بل تعتمد على أيضاً على «جاهزية المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية للترحيب باللاجئين وتلبية حاجات مجتمع محلي متنوع.»[4]

وبالنظر إلى ذلك، تركز معظم أدوات الإدماج ومؤشراتها على خصائص المهجرين وخبراتهم ونتائج إدماجهم ثم تُقَارَن مع خبرات الفئات السكانية المضيفة الوطنية ونتائجها. وبالإضافة إلى توفير الإطار العام للنظر في أوجه التشابه والخلاف بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمضيفين، تضع أدوات السياسة المتنوعة أولوياتها على أهمية الانطباعات والتصورات لدى المضيفين المحليين إزاء أنفسهم وإزاء أوضاع اللاجئين في بيئة الاستضافة وبلد الاستضافة. وفي سياق أزمة اللاجئين السوريين، على سبيل المثال، تُجرَى حالياً أعداد متزايدة من دراسات خط الأساس للمواقف في لبنان، والأردن، وتركيا. وتتمثل إحدى أهدافها في تحديد المجتمعات المحلية التي تتطلب تدخلات على مستوى السياسات لإزالة حالات التوتر بين المضيفين واللاجئين نظراً لتنافسهم (أو تصورهم لوقوع الظلم) حول المصادر النادرة والخدمات ولبناء البرامج اللازمة للترويج إلى اللُحمَة الاجتماعية بين المضيفين واللاجئين.

مضيفون هجينون

ينتج عن الطبيعة المتداخلة للتهجير حالة ضبابية من فئتي 'المهجر' و'المضيف'. ففي سياق شمال أوغندة، على سبيل المثال، يعيش السكان المضيفون في المخيمات ذاتها التي تؤوي النازحين بل ربما يعانون بالمثل من محدودية الوصول إلى الأرض وغالباً ما يكونون أنفسهم على أنهم نازحين أو نازحين مضيفين، وقد يصبح التمييز غامضاً بين الفئات المهجرة والفئات المضيفة في كثير من الحالات والأوضاع في العالم. وكذلك الأمر على المنطقة الحدودية بين جنوب

السودان وشمال أوغندة فالمجتمعات المحلية التي كانت مضيفة للنازحين واللاجئين أصبحت نفسها مهجرة يضيفها الآخرون. وفي أوضاع أخرى سرعان ما يصبح المهجرون مستضيفين لمهجرين جدد.

وينشأ عن استمرار حلقات التهجير وتنوع اتجاهات الحركة تحدياً منهجياً لأي عملية تقييم لأثر التهجير على المجتمعات المحلية لأنه من المحتمل أن يتغير معنى عبارة 'السكان المضيفين' حسب كل سياق تهجيري. ويثير ذلك تساؤلات حول درجة وعي صانعي السياسات والمزاولين بالآثار التي تجلبها مجموعات اللاجئين حديثة الوصول على مجتمعات اللاجئين المرسخة ممن تسبب وجودهم المطول في الفضاءات الحضرية على وجه الخصوص بحجبهم عن الأنظار (أو التقليل من أهميتهم) على أجندات المانحين والهيئات الإنسانية. وبالفعل، يُبرزُ ذلك ضرورة إحداث استراتيجيات تدعم مجموعات اللَاجئين المهجرة حديثاً على أن تبقى تلك الاستراتيجيات حساسة ومراعية للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية المستضيفة الوطنية، وعلى تلك الاستراتيجيات أيضاً أن تتجنب تهميش مجتمعات اللاجئين المضيفين أو تعزيز إقصائهم الاجتماعي الحالي.

اللاجئون المضيفون

نشأت مبادرات يقودها اللاجئون رداً على أوضاع اللاجئين القائمة والجديدة وهي تتحدى الافتراضات المنتشرة (رغم وجود اعتراضات كبيرة عليها) بأن اللاجئين ضحايا سلبيون بحاجة إلى الرعاية من الجهات الخارجية. وبهذا الصدد، يتطرق بحثي الحالي شمالي لبنان إلى المواجهات بين اللاجئين الفلسطينيين المرسخين الذين عاشوا في مخيم اللاجئين الفلسطينيين الحضري في ضواحي مدينة طرابلس اللبنانية منذ الخمسينيات (مخيم البدوي) والأعداد المتزايدة من اللاجئين الجدد القادمين من سوريا منذ عام ٢٠١١. ولا يقتصر هؤلاء اللاجئين على اللاجئين السوريين فحسب بل هناك فلسطينيون وعراقيون من بينهم ممكن كانوا يعيشون في سوريا عند اندلاع النزاع هناك وممن وجدوا أنفسهم لاجئين مجدداً. وبهذا أصبح الفلسطينيون الآن

عائد في إقليم إيكواتور، جمهورية الكونغو الديموقراطية، يجلس وذراعه ملفوفة على لاجئ كان قد فرّ مع زوجته وأطفاله من جمهورية أفريقيا الوسطى. يقول العائد المضيف "كنت لاجئاً في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٩ لكنني عدت طوعاً مني قبل ثلاثة أعوام." وقابل هذه العائلة بالصدفة في مركز باتنغا للعبور. "مباشرة قلت إنه كان علي أن أعطيهم مأوى في المكان الذي أقيم به." فقد كان هو نفسه ضيفاً على عائلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نشيطون في تقديم الدعم للآخرين بدلاً من أن يكونوا مجرد متلقين للمساعدات ما يعكس الدرجة التي يمكن أن تصبح فيها المخيمات الحضرية فضاءات متشارك بها.

وليست هذه المرة الأولى التي يرحب بها مخيم البدوي وسكانه اللاجئون باللاجئين 'الجدد' إذ يستضيف المقيمون في مخيم البداوي أكثر من ١٥ ألفاً لاجئ فلسطيني 'جديد' ممن نزحوا من مخيم لاجئي نهر البارد المجاور عندما دُمِّر ذلك المخيم خلال القتال عام ٢٠٠٧. وبوجود حوالي ١٠ آلاف لاجئ نزحوا من مخيم نهر البارد إلى مخيم البداوي، أصبح هؤلاء اللاجئين الذين نزحوا من مخيم آخر مضيفين للاجئين آخرين ضمن المجتمع المرسخ بمخيم البداوي المستضيف للاجئين الذين هجروا مؤخراً من سوريا.

ومن ناحية، كان الوصول إلى المخيم (سواء أكان مخيم البداوي أم مخيمات الفلسطينيين الأخرى في لبنان) والتشارك بالفضاء المتزايد ازدحاماً والمصادر المحدودة سبباً في توفير الفرصة للاجئين من سوريا ليكونوا جزءاً من 'أمة اللاجئين' الأوسع نطاقاً وهي تمثل فضاءً للتضامن الذي يمكن من خلاله للاجئين من سوريا أن يتشاركوا به مع اللاجئين الآخرين. ومن جانب آخر، لا يُنظر لجميع اللاجئين في مخيم البداوي على قدم المساواة بل لم يلقوا بالترحيب ذاته، ولا يحظون بإمكانية الوصول المتكافئ إلى الفضاء أو الفضاءات أو الخدمات أو المصادر.

وبالفعل، رغم إبراز طبيعة العلاقات في فضاء اللجوء ورغم زعزعة الافتراض بأن اللاجئين دائماً يستضيفهم مواطنون، لا يمكن النظر إلى تلك المواجهات التي تسم استضافة اللاجئين للاجئين على أنها مثالية لأنها غالباً ما تكون مقيدة بإطار اختلالات القوى وعمليات الإقصاء والعداء الصريح من جانب أفراد مجتمع اللاجئين الأصليين إزاء الواصلين الجدد. فبدلاً من النظر إلى هذه التوترات على أنها أمر محتوم، من الواضح أن بعض السياسات والبرامج تنشط العداء وعدم الشعور بالأمن بين المضيفين، ولذلك هناك التزام متزايد في تنفيذ البرامج الموجهة بالإنماء والتي تسعى إلى دعم كل من مجتمعات اللاجئين والمضيفين. وفي سياق التهجير المتداخل وظاهرة استضافة اللاجئين، للاجئين قد تكون هذه التوترات نتيجة عدم المساواة في تطوير البرامج لمختلف أجيال اللاجئين وللاجئين حسب بلدانهم الأصلية. وهذا ما يظهر بوضوح في مخيم البداوي حيث لم يتلق القاطنون المرسخون إلا مساعدة محدودة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[٥] منذ الخمسينيات في حين يتلقى الواصلون الجدد من سوريا الدعم من نطاق متسع من المنظمات الدولية والوطنية.

ويبقى التحدي أمام الباحثين وصانعي السياسات والمزاولين بأن ينشطوا في استكشاف إمكانيات دعم المجتمعات المحلية المرحبة وإدامتها سواء أكانت تلك المجتمعات مكونة من المواطنين أم من اللاجئين الجدد أم من اللاجئين المرسخين. وبذلك يمكن للاعتراف بالحقيقة المنتشرة للتهجير المتداخل أن يوفر نقطة انطلاق للاعتراف بقدرة اللاجئين ومضيفيهم المتنوعين ومشاركتهم الحقيقية في توفير الدعم والترحيب بصفتهم شركاء نشيطون في عمليات الإدماج مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات التي تسم تلك المواجهات. وفي أقل تقدير، يجب على البرامج الجديدة والسياسات أن تتجنب إعادة تهميش مجتمعات اللاجئين المرسخين التي تستضيف مهجرين جدد، وفي أفضل الأحوال يمكنها أن تكون حساسة ومراعية لدعم حاجات جميع اللاجئين وحقوقهم سواء أكانوا مضيفين أم مضافين.

إيلينا فيديان-قاسمية e.fiddian-qasmiyeh@ucl.ac.uk
مديرة مشاركة في وحدة بحوث الهجرة ومنسقة شبكة بحوث ملاذ في عالم متحرك (Refuge in a Moving World)، كلية جامعة لندن www.refugeehosts.org www.ucl.ac.uk

١. انظر فيديان-قاسمية إ (2015) 'اللاجئون يساعدون اللاجئين: كيف يرحب مخيم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالسوريين'، الحوار، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 http://bit.ly/Conversation-4-11-15-FiddianQasmiyeh
('Refugees helping refugees: how a Palestinian refugee camp in Lebanon is welcoming Syrians', *The Conversation*)

فيديان-قاسمية إ وقاسمية ي م (2016) 'الجيران اللاجئون والضيافة: استكشاف تعقيدات العمل الإنساني من اللاجئين إلى اللاجئين'الناقد، 5 يناير/كانون الثاني 2016 www.thecritique.com/articles/refugee-neighbours-hostipitality-2/
('Refugee Neighbours and Hostipitality: Exploring the complexities of refugee-refugee humanitarianism', *The Critique*)

٢. فيديان-قاسمية إ (2012) ' اللاجئون المحجوبون و/أو فضاء اللاجئين المتداخل؟ حماية الصحراويين والفلسطينيين الذين هجّرتهم الانتفاضة الليبية عام 2011 'المجلة الدولية لقانون اللاجئين، 24(2): 263-293 http://ijrl.oxfordjournals.org/content/24/2/263.full
('Invisible Refugees and/or Overlapping Refugeedom? Protecting Sahrawis and Palestinians Displaced by the 2011 Libyan Uprising', *International Journal of Refugee Law*)

٣. الأرقام من كراوفورد ن وآخرون (2015) التّهجير المطوّل: مسارات مجهولة للاعتماد على الذات في المنفى. لندن: معهد الإنماء ما وراء البحار (ODI)/مجموعة السياسات الإنسانية (HPG) http://bit.ly/ODI-Crawford-et-al-2015
(*Protracted displacement: uncertain paths to self-reliance in exile*)

٤. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2005) الإدماج المحلي والاعتماد على الذات، EC/55/SC/CRP.15 www.refworld.org/docid/478b3ce12.html
(*Local Integration and Self-Reliance*)

٥. وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

شمالي أوغندا: الحماية في النُّزوح والحماية عند العودة

دينيس دونوفانت

في غياب المساعدات والحماية من الجهات الدولية أو من الدولة ذاتها، تَدخَّل أفراد المجتمع المحلي في شمالي أوغندا لسد هذه الثغرة خلال مرحلة النزوح وخلال عملية العودة المجهدة بعد انتهاء النزاع.

على مدار عشرين عاماً، بين عامي ١٩٨٦-٢٠٠٦، عانت شمالي أوغندا من حرب أهلية طويلة مقيتة. ووقعت تلك الحرب بين طرفين رئيسيين هما: حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، وهجّرت ما بين ١,٥ مليون إلى مليوني شخص عبر مختلف مناطق أوغندا الشمالية. وفي مقاطعة أكولاي، نزح في النهاية ما يقارب ٩٠٪ من السكان ومعظمهم أجبرتهم الحكومة على المكوث في مخيمات النازحين وبقي بعضهم هناك لعقد من الزمن. وهناك عدد لا يقل أهمية عن ذلك، وهو تركيز هذه المقالة، ممن هُجِّروا إلى المناطق الحضرية وعلى الأخص منها جولو التي تعد المركز الحضري الرئيسي في شمالي أوغندا التي تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات خلال النزاع.

وعلى مدار خمس جولات عمل ميدانية في سبع سنوات (بين عامي ٢٠٠٨- ٢٠١٥) تَمكَّنت من العثور على ١٠٠ أسرة هجّرتها الحرب إلى جولو وتَعقَّبتُ تلك الأسر من بيوتهم الريفية في مقاطعة أتياك شمالي جولو. وقابلت تلك العائلات في كل من جولو وأتياك وحصلت على الفرصة لمعرفة كيف تمكنوا، أو على الأقل كيف حاولوا الحصول على مختلف مستويات الحماية من المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً في أتياك خلال هربهم الأولي من أتياك ثم وصولهم إلى جولو، وبالنسبة لبعضهم عودتهم إلى ديارهم في أتياك بعد سنوات أو عقود من النزاع.

مقدمو الحماية الرئيسيون في جولو

عندما وصلت أسر أتياك إلى جولو، واجهوا (كغيرهم من النازحين إلى المناطق الحضرية خلال الحرب) وضعاً تغيب عنه عملياً المساعدات للأشخاص المجبرين على الانتقال إلى مواقع جديدة. فقد وصلت ثُلثُ هذه الأسر خلال فترتي ذروة محددتين من العنف: وهما عامَا ١٩٨٦-١٩٨٧ في بداية الحرب وعامَا ١٩٩٥-١٩٩٦ بعد المجزرة التي وقعت في قرية أتياك وأودت بحياة ما يقارب ٣٠٠ شخص. ففي كلتا الحالتين، أشار عدد صغير من الأسر إلى تلقيها كميات بسيطة من الطعام وغيرها من أساسيات الحياة من الأبرشية الكاثوليكية، والصليب الأحمر أو من منظمة الرؤية العالمية (World Vision). لكنَّ الغالبية العظمى من الأسر لقيت التجاهل ليس من جانب حكومتها فحسب بل من المجتمع الدولي أيضاً. ولذلك وجدوا أنفسهم مجبرين على الاعتماد على أنفسهم و/أو غيرهم من أتياك ممن وصلوا قبلهم إلى جولو سعياً للبقاء في بيئة تختلف اختلافاً كبيراً عن البيئة التي غادروها.

وبدايةً، تُبيِّن عينة البحث التي اشتملت على معظم الأسر من أتياك بعد أن هُجّرت إلى جولو أنها قضت أيامها أو أسابيعها الأولى (وفي بعض الأحيان الأشهر الأولى) تعيش في الأماكن العامة مثل: محطات الحافلات، والكنائس، والمستشفيات، ومراكز الشرطة، وحقول كواندا التي كانت حقلاً مفتوحاً كبيراً غرب المدينة. لكنَّ معظم العائلات قالت إنها سمعت بعد مدة من الزمن عن كبار السن ممن استوطنوا في المدينة قبل الحرب فذهبوا للبحث عن أحد أولئك الناس لطلب المساعدة منهم. وحسب مرحلة النزاع، كان هؤلاء الناس قادرين في الغالب على تقديم شيء ولو كان قليلاً يتجاوز المشورة أو إتاحة الارتباطات المحتملة ذلك لأن مصادرهم أصلاً كانت ضئيلة جداً ولا تتمكن بالكاد من دعم أسرهم المباشرة. ومع ذلك، فإنَّ تكرار هذه العملية في أغلب الأحيان كان له مغزى مفاده أنَّ الأهالي من أتياك غالباً ما شعروا بالارتباط مع الآخرين في المنطقة ممن هُجِّروا إلى هذه المدينة قبلهم بسبب الحرب.

والبحث عن المساعدة من أفراد أتياك (بغض النظر عن الانتماء القَبلي (١٢ قبيلة) أو القروي (١٣٦ قرية) ممن جاؤوا إليها) ساعد على سد الثغرة التي نشأت بغياب التدخل الإنساني أو تدخل الحكومة بشأن النازحين الحضريين. وتمكنت الأسر من تلقي المشورة حول الأماكن التي يمكن أن يستأجروا بها سكنهم وأن يحصلوا فيها على فرص للعمل وفي بعض الأحيان حصلوا على مشورة فيما يتعلق بالحصول على قطعة صغيرة من الأرض لزراعتها. وفيما يتعلق بالأسر التي قابلتُها، غالباً ما كانت هذه المساعدة المقدمة من المجتمع الأوسع نطاقاً على درجة عظيمة من الأهمية لتمكينهم من البقاء على قيد الحياة والمكوث في المدينة. وبهذا المعنى، كانت جالية أتياك في جولو أولى مزودي خدمات الحماية خلال النزوح.

الحماية في المدينة خلال الحرب وبعدها

عندما طُلب إلى الأسر في المقابلات التي جرت مبدئياً في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وصف حياتهم في أتياك قبل النزاع، كان الجميع يفضل حصوله على شيء من الحماية من المجتمع المحلي والنشاط في المجموعات. فقد عرف الناس أنّه إذا ما كان المحصول سيئاً سيتمكنون من إيجاد شخص في نهاية المطاف لمساعدتهم. وإذا ما احتاجوا إلى المال لأجل سداد رسوم المدرسة فسوف يتمكنون من بيع كبش أو بقرة أو العثور على أحد أفراد قبيلتهم أو أي واحد من أقاربهم أو أصدقائهم لتقديم المساعدة لهم. وأقدمت القبائل على تنظيف أراضي مجتمعية مشتركة وزرعوها لمنفعة الجميع وكانوا يصيدون الطرائد معاً. وهذا الإحساس بالانتماء رغم كل الظروف الصعبة نادراً ما دُمّرَ بالكامل. ولم تكمن أهميته خلال النزوح فحسب بل تجاوزت ذلك.

وبالنسبة للأسر التي كانت قادرة وراغبة على الحفاظ على الروابط الاجتماعية مع الآخرين من أتياك خلال سنوات مكوثهم في المدينة، ورغم جميع التغيرات والتحديات فقد كانت هي نفسها الأكثر احتمالاً للعودة بنجاح إلى أتياك بعد الحرب. وبالفعل كان حس الارتباط هذا مهماً جداً. فبالنسبة لبعض الأسر، كانت هذه الروابط متشابكة تشابكاً كبيراً جداً مع حياتهم وسبل كسب رزقهم في المدينة. وعرفنا من هذه الأسر أنه بالنسبة للأشخاص الذين ساعدوا الأسرة أو الأصدقاء في المدينة، كانت تلك العلاقة في أغلب الأحيان متبادلة بمعنى أنهم لقوا المعاملة نفسها عندما حاولوا الرجوع إلى ديارهم. وحتى في غياب المساعدة المادية المحددة، كان للحفاظ على العلاقات البنّاءة مع الأشخاص الذين ينتمون إلى مدينتهم الأصلية أثر كبير في توفير نوع من القبول والحماية في نهاية المطاف عندما رجعت الأسر إلى منطقتها في أتياك.

وسواء أكانت الأسر من أتياك المقيمة في جولو قد هُجّرَت خلال الحرب أم كانت تعيش هناك قبل الحرب فقد قدموا التضحيات ضمن أسرهم المباشرة وذلك من أجل توفير المساعدات والحماية للأشخاص الآخرين الذين يحتاجون للحماية ضمن مجتمع أتياك الممتد. ومثل هذه التصرفات كانت تلقى الاحترام من الأشخاص الذين يتلقون المساعدة والحماية وكانوا حريصين على رد المعروف عند الإمكان.

الحماية في عملية العودة

مع تصاعد عملية العودة من المخيمات بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فصاعداً، حذّر كثير من المراقبين الدوليين من أنّ عملية العودة سوف تؤدي إلى نزاع جديد وهو: الحرب على الأرض بين الأسر والقبائل، وبين الحكومة والمستثمرين التجاريين والقبائل من جهة أخرى. وكانت إحدى الأفكار الرئيسية الشائعة لمسوغات هذه التحذيرات مقولة أنّ عشرين سنة من الحرب والنزوح قد أدت إلى"التفكك الاجتماعي" وتدهور الثقافة الأكولية.

ومع أنّ عملية العودة ولا شك صاحبتها مشكلات عدة تتعلق بالأرض، فقد حُلَتْ في نهاية المطاف كثير من قضايا ملكية الأراضي غالباً من خلال وساطة قادة المجتمع المحلي ووجهائه ما يدفعنا بالتشكيك الكبير بالتأكيدات (أو الافتراضات) المتعلقة بالتدهور الاجتماعية في أكولي. ومع أنّ النزاعات على الأراضي ما زالت مستمرة بدرجة تؤدي إلى انعدام الأمن وإمكانية حرمان الأرامل والأيتام وغيرهم من الوصول إلى الأرض، فهذه المخاوف المعممة يبدو أنها قد حُلتْ بفعالية أكبر من المستوى الذي كانت المخاوف تفترضه.[1]

وبالفعل، تبين من عينة البحث أن عدد الأشخاص الذين حاولوا الرجوع وأخفقوا في ذلك لم يتجاوز عشرة من ٦١ أسرة أتياكية وأنّ خمسة منهم فقط تحدثوا عن دخولهم شخصياً في نزاع على الأراضي (بينما قال شخص واحد فقط إنه تمكن من العودة في نهاية المطاف بعد حل نزاعه). وتبين أن أسرتين فقط ممن أخفقتا في العودة قد أُتيح لهما الوصول إلى الأرض لكنهما رفضتا ذلك الحق على اعتبار أن حجم تلك الأرض وموقعها لم يكن يلبي رغباتهما، في حين كان هناك ثلاث أسر اثنتان منهما تقودهما إناث وواحدة يقودها رجل قد عانت معاناة حقيقية من نزاعات الأراضي التي لم يكن بالمقدور حلها.

وبالنسبة للأسر التي بلغ عددها ٥١ أسرة ممن حاولت العودة ومعظمها كانت قد بنت علاقات جيدة خلال فترة نزوحها مع الأشخاص الباقين في أتياك فقد لقوا ترحيباً كبيراً وقبولاً عند عودتهم إلى أتياك. وتضمن ذلك ٢٣ أسرة تقودها إناث، ١٦ أسرة منها عادت عودة دائمة، وسبعة منها كانت تنتقل وتراوح بين جولو وأتياك. وتشير أقوال الأسر العائدة إلى مختلف أشكال الحماية التي تلقوها من أفراد المجتمع: فتمكن الأزواج من العودة إلى البقعة ذاتها التي تركوها قبل الحرب لأنّ القبيلة حافظت عليها لهم، والآباء قدموا مكاناً لبناتهم في أتياك بعد أن فقدت تلك النسوة أزواجهن أو انفصلن عنهم، والأصهرة أيضاً تولوا دوراً رياديا في دعوة النساء للعودة لمعرفتهم بمعاناة تلك النسوة.

وليس القصد هنا أن نقول إنَّ عملية العودة كانت خالية من المشكلات. فقد واجهت الأسر التي نزحت إلى أماكن حضرية بعد عودتها كراهية لدى الناس الذين تصوروا أن تلك الأسر عاشت حياة أيسر وأكثر رخاءً في المدينة من الحياة التي عاشها الأشخاص الذين بقوا في المكان، أو ربما واجهت تلك الأسر العائدة تدهوراً في الاستجابات الإيجابية المبدئية من الأقارب بخصوص عودتهم. ومع ذلك يُلاحَظ أنَّ معظم الأسر التي عادت عبّرت عن إيمانها الراسخ بأن حياتها أصبحت أفضل بسبب تجدد علاقاتها الاجتماعية مع أتياك.

وبذلك، حصلت أسر أتياك خاصة التي كان لها علاقات قوية مع المجتمع الأتياكي الأوسع عبر الزمن على المساعدة من مجتمعهم المحلي في مرحلتين عند نزوحها إلى جولو وكذلك عند عودتها إلى أتياك. وكان معظم هذه المساعدة مرتبطاً بمفهوم سائد في الثقافة الأكولية يسمى *kit mapore* أي الحق في التعايش مع الآخرين.[٢] وهذا ما ساعد في إيجاد وضع وفّرت فيه المُجتَمعاتُ المَحلِّيةُ الحمايةَ لأفرادها في مختلف مراحل النزوح.

دينيس دونوفانت denisedunovant@gmail.com
باحثة مستقلة

١. أكتينسون ر ر، ولاتيغو ج وبريغن إ (مقرر نشره في 2016) إطلاق مرحلة ريادية لحماية الحقوق بملكية الأراضي العرفي في أكوليلاند: مشروع بحثي مشترك لمنتدى قادة للمقاطعات الأكولية ومنظمة تروكاري: تقرير حول المكوّن الميداني من البحث (*Piloting the Protection of Rights to Customary Land Ownership in Acholiland: A Research Project of the Joint Acholi Sub-Region Leaders' Forum (JASLF) and Trócaire: Report on the Field-Research Component*) http://bit.ly/Trocaire-customary-land-2016
انظر أيضاً هوبوود ج وأتكينسون ر ر (2013) أداة لرصد نزاعات الأراضي وجمع المعلومات فيما يخص مقاطع أوكلي، برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام في أوغندا / ومنظمة هيومان رايتس فوكس (Human Rights Focus) (*Land Conflict Monitoring and Mapping Tool for the Acholi Sub-Region*) www.lcmt.org/pdf/final_report.pdf

٢. للاطلاع على مثال حول كيفية فعل ذلك في الثقافة الأكولية، انظر بورتر هـ (مقرر نشره في 2016) بعد الاغتصاب: العنف والعدالة والتناغم الاجتماعي في أوغندا، مطبعة جامعة كامبردج (*After Rape: Violence, Justice, and Social Harmony in Uganda*)

إعادة النظر في الدعم المقدم لاستراتيجيات الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية: دراسة حالة من أوغندا

جيسيكا إ لينتز

سوف تستمر المجتمعات المحلية في البحث عن طرق للتصدي للمخاطر التي تواجهها سواءً أكان ذلك بوجود الدعم الإنساني أم بغيابه لكنّ المجتمع الدولي قد يكون قادراً على تعزيز هذه الحلول.

في كل أزمة، يجد الناس طرقاً إبداعية في حماية أنفسهم. ومن أمثلة ذلك حفر الخنادق في الأسواق في السودان لتوفير الحماية من القصف الجوي، وتأسيس المدارس والمستوصفات تحت الأرض في أفغانستان وسوريا لتستمر بتقديم خدمات إنقاذ الأرواح، واستخدام المذياع في جمهورية أفريقيا الوسطى لبث الرسائل الحرجة للمستخطرين، والتفاوض مباشرة مع الجماعات المسلحة في كولومبيا لمنع استخدام الأطفال في النِّزاع المسلَّح. وفي حين يعترف الفاعلون الإنسانيون بأهمية الحماية القائمة على المجتمعات المحلية أو الحماية الذاتية، ما زالوا يكابدون في سبيل الاستفادة من هذه الحلول إذ غالباً ما تتجاهل برامجها تحديد استراتيجيات الحماية الحالية والتأسيس عليها وهذا بدوره قد يقوّض بالنتيجة من أسباب حياة الناس وسلامتهم.

وتتضمن الأجزاء المكوِّنة لعملية التصدي للمخاطر تخفيض التهديدات وخفض الاستضعاف ورفع مستوى القدرات. وغالباً ما يميل التدخل الإنساني إلى التركيز على التصدي للاستضعاف وبناء القدرات لكنه يهمل في الوقت نفسه ضرورة التعامل مع التهديد الذي يعد واحداً من عناصر الخطر ككل. ففي كولومبيا على سبيل المثال، في الوقت الذي يستثمر فيها عمال الإغاثة الإنسانية في برامج التعليم لخفض استضعاف الأطفال الذين هم في خطر الانضمام إلى الجماعات المسلحة، يؤسس أفراد المجتمعات المحلية الشبكات أو يشاركون في الحوار مع الجماعات المسلَّحة لخفض التهديد. ومع أنَّ كلا الجهدين ضروريان، غالباً ما تميل كفة الجهود بإقدام المجتمعات المحلية على تولي دور مهم في إيجاد الحلول لبعض أشد المخاطر وأكثرها انتشاراً. وفي حين توفّر البرامج

الإنسانية بالفعل خدمات إنقاذ الأرواح والمأوى والغذاء والعلاج الطبي، لا ينصب تركيز البرمجة في أغلب الأحيان على منع أو خفض التعرض لأشد المخاطر التي يواجهها الناس في الأزمات كالخطف والعنف الجنسي والاعتداءات العشوائية.

وتسعى عدد من المنظمات غير الحكومية منذ عدة سنوات إلى تعزيز العمل الإنساني لخفض المخاطر التي يواجهها الناس في الأزمات. وتسعى إحدى المبادرات المتمثلة في برنامج الحماية القائم على النتائج وتقوده منظمة إنترآكشن (InterAction) إلى الترويج لنقلة جذرية في طريقة تقييم التدخلات الإنسانية الحماية من ناحية تعزيزها للحماية وتصميمها وتقييم كيفية بناء نظريات التغيير وتنفيذها ورصدها. والهدف من ذلك تغيير كيفية منع العمل الإنساني للعنف والإكراه والحرمان المقصود الذي يكابده الناس في الأزمات والاستجابة لتلك الظواهر في حالة وقوعها. والممارسة الحالية غالباً ما تتسم بالجمود والعمومية وقد تُغلّب قوائم التحقق على أساليب حل المشكلات لفهم مشكلات الحماية والاستجابة لها. أما برنامج الحماية القائم على النتائج فيركز على طرق حل المشكلات التشاركية التحليلية والانعكاسية والتكيفية والتعقيبية. ويقع في مركز هذه المقاربة ضرورة تحديد ما يفعله الناس لأنفسهم وإقامة حوار يمكن أن يسلط الضوء على ما يجب فعله لدعم هذه الحلول.

وغالباً ما تكون الحلول القابلة للتطبيق مدفوعة من الأشخاص الأقرب للمشكلة وتنمو بهم. ولذلك، ينبغي لعملية حل المشكلات التي يتبعها الفاعلون الإنسانيون أن تعيد نقطة الانطلاق في العمل للناس أنفسهم. وينبغي للفاعلين الخارجيين أن يؤسسوا المناهج المعنية للتواصل مع المتأثرين ويتضمن ذلك فهم طبيعة 'حارسي بوابات' المعلومات والمجالات التي يمكن لهم أن يقدموا الدعم فيها أو كيف يكمن أن يصبحوا عوائق أمام خفض الخطر. وعليهم أيضاً أن يضمنوا المشاركة البنّاءة للسكان المتأثرين في أولى مراحل الاستجابة وفي أثنائها. ويساعد ذلك الفاعلين الإنسانيين في ضمان تلبية معلومات المجتمعات المحلية للحاجات وذلك يعني تعزيز قدراتهم على التصرف وتخفيض تعرضهم للخطر. ويجب أن تكون المعلومات ذات علاقة ودقيقة ومستندة إلى مصدر موثوق به ومتاح وصولها أمام مختلف المجموعات ضمن السكان المتأثرين. فالمعلومات قادرة على الترويج للثقة بتمكين السكان من تقييم بيئات التهديد الخاصة بهم وبها يُمكّن السكان من تصميم الحلول التي تقودها المجتمعات المحلية من خلال التعاون والتفاوض والحلول العملية.

وإذا بدأ الفاعلون الإنسانيون مع الخبرة الموجودة لدى الفئات المتأثرين بتحديد التهديدات المحددة وتحديد المستضعفين المعرضين لتلك التهديدات وسبب تعرضهم لها، سيكون وقتها من الممكن تصنيف أنماط المخاطر التي تتجاوز الجنس والعمر لتشتمل على الجندر والعرق والوقت والموقع والانتماء السياسي والدين والإعاقة والوضع الاقتصادي وغيرها من العوامل التي لها مضموناها بشأن التعرض للتهديدات. وعلى الفاعلين الإنسانيين أن يحددوا القدرات التي يمكن للناس أن يحضروها لخفض التهديدات و/أو التعرض للتهديد والتعرف على أهمية إقامة العلاقات والشراكات مع الجهات المختلفة ومن ضمنها الفئات السكانية المتأثرة لحل المشكلات بأسلوب تعاوني عبر مختلف الاختصاصات بهدف خفض الخطر. ويتطلب حل مشكلات الحماية مقاربة واعية لحشد الفاعلين المعنيين لجني ثمار التكاملية بين أدوارهم.

دراسة حالة من شمال أوغندا[1]

وفي أوج الأزمة في شمال أوغندا عام ٢٠٠٣، خُطِفَت كثير من الصبايا وأُجبَرن على الزواج من جنود جيش الرب للمقاومة. وفي الحالات التي أثمر فيها الزواج عن ولادة الأطفال، عمدت بعض الفتيات (الأمهات الجدد) إلى العثور على طرق لضمان نجاة أطفالهن وذلك بأن يلقوهم سراً قرب الكنائس والأديرة. وكما الحال في معظم الأزمات، كان الناس الأكثر تأثراً هم الذين جاؤوا بالحلول لكنَّه كان هناك طرق لتعزيز حلولهم. وتبين دراسة الحالة هذه أحد الأمثلة التي تدل على قدرة مقاربة حل المشكلات على تعزيز الحلول المجتمعية المحلية.

- **المشكلة:** أطفال في الأسر يسعون للهرب من جيش الرب للمقاومة
- **حل الحماية القائم على المجتمعات المحلية:** استخدم الأطفال في الأسر طرقهم الخاصة للتواصل سراً مع الأطفال الآخرين لكي يُعلِم بعضهم بعضاً بالأماكن الآمنة التي يمكنهم الهرب إليها ومواقعها (قرب الكنائس والأديرة) حيث يمكنهم ترك أطفالهم حفاظاً على أرواحهم.

- **الحل المعزز:** إشراك الأطفال الذين سبق اختطافهم في تصميم تقانة الاتصال واستخدامها لإرسال الرسائل إلى أصدقائهم وغيرهم ممن بقوا في الأسر طريقة للمساعدة في هروبهم.

واستغرقت عملية بدء الحوار مع الفئات المتأثرة (الأطفال في هذه الحالة) جهداً هائلاً لبناء الثقة والقبول. وكان الغرض طرح الأسئلة والإصغاء دون إبداء الأحكام أو الأفكار المسبَّقة بغية الوقوف على ما ساعد الأطفال في الهرب وما مثّل في المقابل مزيداً من المخاطر. ومن خلال مجموعات التَّركيز ومقابلات الأنداد (واحد لواحد) ونشاطات شبيهة بورشات العمل، تشارك الأطفال بقصصهم وتبين أنهم عندما كانوا في الأسر كانوا قادرين على الوصول إلى أجهزة المذياع والاستماع إلى الرسائل التي بثتها محطات الإذاعة المحلية. ومع أنَّ كثيراً من الرسائل ركَّزت على 'الطلب من الأطفال العودة' وعدم الخوف من العقاب، كانت بعض المعلومات التي سمعوها تتعلق بالخدمات ومراكز إعادة التأهيل. وقال الأطفال إنَّ معرفتهم بوجود خدمات الدعم هذه ساعدهم وحفّزهم على الاستمرار في العثور على طرق الهرب وعدم الاستسلام أو الخوف من رفض مجتمعاتهم قبولهم إذا ما عادوا.

ومن خلال هذا الحوار، أشار الأطفال إلى أنَّ البرامج الإذاعية وإن قدّمت معلومات جديدة فإنها لم تقدم المعلومات (مع مراعاة السلامة) حول الأماكن التي يمكن للأطفال أن يهربوا إليها أو حول كيفية هروبهم.

الأخت أنجليكا نامايكا (الحائزة على جائزة اللاجئين من مبادرة نانسن من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) تصاحب ناجية اغتصاب نازحة داخلياً وطفلها الصغير لفحوصات ما قبل الولادة. وكانت هذه الفتاة الكونغولية قد اختطفها جيش الرب للمقاومة واغتصبها أفرادهم ثم أصبحت حاملاً قبل أن يحررها الجيش الأوغندي من الأسر. وعندما عادت للمرة الأولى، تخلّت عنها عائلتها وأُجبرت على العيش على الشوارع وحاولت أن تكسب غذاءها وغذاء رضيعها ببيع الفحم. فأخذتها الأخت أنجليكا وعلّمتها مهارات توليد الدخل وساعدتها في الاعتناء بطفلها الذين يعاني من سوء التغذية. وبعد سنتين، تزوجت هذه الفتاة وأصبحت قادرة على إعالة نفسها وهي الآن حامل بطفلها الثاني.

والعلاقات الرئيسية والمواقع الآمنة والمهارات المفيدة التي يمكن للأطفال أن يطبقونها مثل طرق الإقناع والأحداث القادمة التي يمكن استخدامها كفرص للهرب ...كلها كان بالإمكان إدخالها في الرسائل الضرورية الإعلامية إذا ما توخى معدو الرسائل الحذر.

وبعد الحوار، بدأ الأطفال تنظيم برنامج تحاوري على الإذاعة يهدف أساساً إلى دعم الأطفال ممن عادوا للتو. وكان الهدف توفير الدعم النَّفسي-الاجتماعي ومشاركة الخبرات التي يمكن للأطفال المختطفين سابقاً أن يذكروها ويتعلموا منها لتعزيز إعادة دمجهم. وكان هناك بالفعل برامج إذاعية تنظمها نوادي حقوق الطفل التي بثّت على الهواء حوارات حول حقوق الأطفال. أما هذا الجهد الجديد فكان الهدف منه توسيع تلك المبادرات وإشراك الأطفال المختطفين سابقاً كمتحدثين 'ضيوف'.

ولفعل ذلك، كان لا بد من تقديم تحليل دقيق للخطر الذي يمكن لهؤلاء الأطفال المختطفين سابقاً أن يواجهونه. فهل من الممكن لأحد أن يتعرف على أصواتهم ما قد ينطوي على احتمال وقوع مزيد من الأذى عليهم قد يصل إلى إعادة اختطافهم؟ وإذا سمع الأطفال في الأسر طفلاً معيناً يتحدث، فهل سوف يثقون بالمصدر؟ والعكس صحيح، فلو لم يتعرفوا على الصوت هل سوف يهملون الرسالة؟ وإذا تعرف على صوت الطفل أحد أفراد المجتمع المحلي، فهل سيعرضهم إلى إلصاق وصمة العار بهم؟ فتحليل هذه الأخطار مع الأطفال سمح لكل طفل أن يتخذ قراراً مدروساً حول مشاركته في هذا النوع من التواصل.

وعند بث البرنامج الإذاعي حول حقوق الأطفال، تمكن الأطفال من مشاركة خبراتهم وتقديم رسائلهم المهمة للأطفال الذين هربوا للتو. لكنهم بذلك كانوا يعرفون أنَّ الأطفال في الأسر على الأرجح سيستمعون إلى هذه البرامج الإذاعية ولذلك صاغوا رسائل يمكن أن يلتقطها الطفل الأسير بحيث تذكر هذه الرسائل مهارات يمكن استخدامها ومعلومات عن المواقع التي تُعدُّ آمنة للفرار إليها وحيث يمكن الحصول على الدعم فيها بسهولة.

استخدام الدروس

في حين لم يحدث أن قُيِّمَت آثار هذه المبادرة لتحديد ما إذا كانت الرسائل قد ساهمت أم لا في فرار الأطفال أو إطلاق سراحهم من جيش الرب للمقاومة، هناك أشياء ذات قيمة يمكن تعلمها من مقاربة حل المشكلات للحماية التي دعمت آليات الحماية القائمة والمستندة إلى المجتمعات المحلية وانطلقت منها.

وكجزء من تحليل الأنماط السياقية للخطر وفهمها، مكَّن الحوار مع الناجين من خطر معين (اختطاف الأطفال) من استخدام خبراتهم في بناء الاستجابة للتصدي لهذه الأنماط المعينة من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، مكَّن الإصغاء لقصص الناجين وآليات المسايرة العمال الإنسانيين من الوصول إلى فهم أفضل حول كيفية تعزيز آليات المسايرة لخفض الخطر إلى أدنى حد ومعرفة الطريقة الأفضل لإيصال المعلومات، كما أتاح ذلك إحساساً قوياً لدى الناجين بملكيتهم للمبادرة وتصميمها.

ولإشراك مصادر الإعلام المملوكة محلياً والتي استخدمها المجتمع المحلي والأطفال في جيش الرب للمقاومة (والتأسيس على قنوات الاتصال القائمة والتي يوافق عليها المجتمع المحلي) أهمية كبيرة لا تقتصر على إيصال الرسائل بل تتعدى ذلك بتعزيز احتمالية استمراريتها. ومن الأمور التي اتسمت بأهمية عظمى تحليل مخاطر الحماية والاعتبارات الثقافية لدى السكان المتأثرين وذلك لتعزيز أرجحية ترويج المبادرة للحماية واستدامتها.

الحماية القائمة على المجتمعات المحلية ليست أمراً جديداً وسوف تستمر المجتمعات المحلية في البحث عن حلول سواءً أكان ذلك بوجود الدعم الإنساني أم بغيابه لكنّ المجتمع الدولي قد يكون قادراً على تعزيز هذه الحلول. وبتبني الطرق التي تروِّج للإصغاء والإشراك بطرق بنَّاءة وتحليل المشكلة بدءاً بمنظور الفئات المتأثرة، يمكننا إعادة معايرة تفكيرنا وإعادة تصميم مقاربتنا المنتهجة لتوفير دعم أكثر فعالية لاستراتيجيات الحماية التي يتّبعها المجتمع المحلي.

جيسيكا إ لينتز *jlenz@interaction.org*
مديرة رئيسية للبرامج- الحماية وبرنامج الحماية القائم على النتائج، منظمة إنترآكشن (InterAction)
http://protection.interaction.org

١. يُنبَ المثال على أساس مبادرة قادها عدة فاعلين بما فيهم منظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) الدانمارك/المملكة المتحدة ولجنة السلام والشهادة الاجتماعية التابعة للصاحبين- الكويكرز (QPSW) ومنظمة الرؤيا العالمية (World Witness) والمؤلف (الذي كان وقتها باحثاً مستقلاً).

إعادة بناء حياة الناس في كولومبيا

إيميسي كانتور

تعمل منظمة نسوية شعبية في كولومبيا على حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر ودعم التئام جروح الناجيات.

في سياق انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر في كولومبيا، كان للعمل الشجاع للمنظمات النسوية الشعبية في مدينة بوينا فينتورا الساحلية في المحيط الهادي دور كبير جداً في إنقاذ حياة الناس ومصاحبة الناجيات ودعمهن وكذلك دعم عائلتهن أيضاً والتصدي لثقافة الصمت والإنكار فيما يخص العنف الجنسي. ومن إحدى هذه المنظمات الأكثر نشاطاً منظمة تطلق على نفسها اسم فراشات بأجنحة جديدة (Butterflies with New Wings) وهي شبكة تضم ١٢ منظمة شعبية قائمة على المجتمعات المحلية أسستها نساء التَزَمنَ بتقديم الحماية بين أنفسهن وبحماية النساء في مدينة بوينا فينتورا.

ففي كولومبيا، يُستَخدَم العنف الجنسي والقائم على الجندر لأغراض السيطرة على إقليم معين أو على الموارد والمجتمعات المحلية وترويع المدنيين والحصول على معلومات بالإضافة إلى استخدام هذه الممارسة انتقاماً لمن يخالف القوانين الاجتماعية المفروضة وعقاباً لمن يعلن عن هويته الجنسية أو الجندرية أو توجهه في هذا المجال. ومن الجهات الأكثر استخطاراً في هذا السياق النساء، والأطفال، والقائدات النسائيات وعائلاتهن، والمدافعات عن حقوق الإنسان، وناشطات حقوق الأراضي، والأشخاص المنتمين لفئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الجنس وثنائي الجنس (إل جي بي تي آي). وما زال العنف الجنسي والقائم على الجندر الذي ترتكبه مختلف أطراف النزاع سبباً للتهجير وواحداً من عواقبه أيضاً.[1]

وبالإضافة إلى ذلك، تغيب حماية الناجيات ويرتفع مستوى الإفلات من العقوبة، ويضعف التنسيق بين مقدمي الخدمات (القانونية، والطبية، والنفسية) وتواجه الناجيات أيضاً وصمة العار والتمييز وفقدان الثقة بالآليات المؤسسية، وتضعف أيضاً نوعية الخدمات التي لا تراعي الثقافات أصلاً وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى شيوع جو من الخوف وانعدام الثقة. ويقود ذلك إلى انخفاض حجم الإبلاغ عن حالات العنف القائم على الجندر ما يؤدي بدوره إلى إبقاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان محجوبة عن الأنظار.

في مدينة بوينا فينتورا، يُمثِّل النازحون داخلياً قرابة ٥٨٪ من السكان وما يزيد على ٨٠٪[2] من مجموع السكان الذين يعيشون في الفقر. وما زال الناس الذين يعيشون في المنطقة يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتضمن تجنيد الأطفال، والتعذيب، والخطف، والقتل، وتهديدات الحياة، والسلامة الجسدية، والابتزاز، والعنف الجنسي والقائم على الجندر.

وقد كان للعنف الذي مارسته القوات المسلحة والتهجير الناتج عنه أثراً عميقاً ومدمراً أثّر بطريقة غير متناسبة على السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأفرو-كولومبية وعلى الأخص منهم النساء والأطفال. ووفقاً لتقرير نُشر حديثاً: «رغم كِبَر الأثر الذي تركه العنف على السكان الكولومبيين ما زالت الصحة العقلية مجالاً لم يُستكشَف بعد». فالجراح النفسية الاجتماعية التي تسببها النزاعات المسلحة أقل ظهوراً من الجراح التي تسببها الرصاصات لكنها قد تؤثر تأثيراً حقيقياً وجسيماً على حياة الناجيات وعائلاتهن.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين /كولومبيا

٣وما زال هناك ثغرة حرجة في التعامل مع هذه الجروح غير المرئية المحجوبة ليس لمساعدة الأفراد وعائلاتهن على التعافي فحسب بل كأدوات للسلام المستدام ولبناء أرضية للعثور على الحلول الدائمة.

الفراشات والمعافاة

في بداية الأمر، اتخذت الشبكة اسم فراشات بأجنحة متكسرة لتكون اسماً لها وهو الاسم الذي اقترحته إحدى الشابات الناجيات بالمذبحة عندما وصفت نفسها لواحدة من المتطوعات على أنها فراشة أجنحتها مكسرة. وبعد عدة سنوات من الترويج للتعافي الذاتي، قررت الشبكة أن تغير اسمها إلى فراشات بأجنحة جديدة (Butterflies with New Wings) لتعكس النتائج البارزة التي حققتها في مجال عمل التئام الجروح الذاتية وتمكين أعضائها.

وتحظى الشبكة اليوم بما يزيد على ١٠٠ متطوعة و٣٠ منسقة يغطين مختلف الضواحي في المدينة بالإضافة إلى ٧٥ مُيسِّرَة وأربعة منسقات إقليميات. وتسافر المتطوعات في أزواج سيراً على الأقدام أو بالدرجات الهوائية أو بالحافلات أو بالقوارب للوصول إلى النساء المستخطرات ودعمهن. وغالباً ما تواجه المتطوعات أنفسهن الخطر ويتلقين تهديدات بسبب عملهن وبسبب طبيعة الضواحي التي يزرنها. وتضع شبكة الفراشات تركيزاً هائلاً على التعافي الذاتي وذلك من خلال إنشاء مصحات للتعافي مع تفكير النساء بمصادر القوة والحكمة لدى أسلافهن. وقد أصبح الحفاظ على الثقافة الأفرو-كولومبية واحداً من المهام وأدوات التعافي الذاتي التي تستخدمها شبكة الفراشات.

وتستذكر الشبكة ممارسة أفرو-كولومبية دأب عليها الأجداد تسمى كومادريو وتهدف إلى الوصول إلى النساء في مختلف الضواحي في بعض أفقر أطراف مدينة بوينا فينتورا أكثرها عنفاً. فغالبا ما تكون النساء في تلك المناطق في خوف كبير من الإبلاغ عن العنف الجنسي أما بالنسبة للنساء التي يبلغن عن ذلك فيبقين دون حماية لأنهن غالباً ما يعشن جنباً إلى جنب مع المعتدي عليهم. فبناء الثقة في مثل هذه المدينة بطيء ويمثل عملية لا تخلو من تحديات لكن شبكة الفراشات مع ذلك تبين لها أن النساء يستجبن إلى مبدأ الكومادريو الذي يتضمن روح الاحترام والثقة والتضامن وسرية المعلومات. ويمكّن اللقاء مع الضحايا الكولومبيات أيضاً من النساء ممن واجهن العنف الجنسي في التعرف على مزيد من ثقافتهن وتقاليدهن. فالمعارف حتى لو انتقلت من جيل إلى جيل غالباً ما فُقدت أو نُسيَت عندما هاجر الناس من منازلهم. وتُذكّر هذه الاجتماعات النساءَ والفتيات بالوقت الذي كانت فيه النساء تستخدم التجديل من أجل إخفاء الحبوب أو وضع خرائط على شعورهن، تلك الخرائط التي ساعدتهن وساعدت مجتمعاتهن في العثور على طريقهم إلى مكان آمن وإلى الحرية ومن هنا يؤكد ذلك على تسريحة الشعر على أنها نوع من التعبير الثقافي عن النساء الأفرو-كولومبيات.

وتستخدم الشبكة نطاقاً واسعاً من ممارسات التعافي التقليدية منها الشعائر، والاحتفالات، والأعمال الرمزية، ورواية القصص. وبإقامة فضاء يراعي الخصوصية والسرِّية حيث يمكن للنساء التشارك بأكثر الذكريات إيلاماً لهن وأحياناً للمرة الأولى دون خوف من وصمة العار أو التمييز تساعد الشبكة الناجيات على اتخاذ الخطوات الأخرى في مسار التعافي الذاتي.

ويسعى أعضاء الشبكة أيضاً إلى تعزيز قدرات مؤسسات الدولة المحلية في منع العنف الجنسي والقائم على الجندر والاستجابة له. وتنشط الشبكة أيضاً كعضو في اللجنة متعددة القطاعات العاملة على منع العنف القائم على الجندر ولتعزيز الصحة العقلية (اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة العنف القائم على الجندر والصحة النفسية) حيث يمكن لهن تشارك المعلومات التي حصلن عليها من خلال عمل مخاطبة المجتمع المحلي فيما يخص الثغرات في مسارات الإحالات ومقاربات الوقاية والمنع.

وتنفذ شبكة الفراشات ورشات عمل تدريبية على تصميم المشروعات، والرصد، والتقييم لكي تكون تدخلاتها أكثر استدامة. كما توفر الشبكة لأعضائها فرص التدريب ليس على حقوق النساء فحسب بل أيضاً في المجالات الأخرى مثل الرعاية الصحية، والدعم النفسي الاجتماعي، وإدارة الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف أعضاء هذه الشبكة إمكانية إشراك الرجال والصبيان في نشاطاتهن من خلال مشروع ريادي للعمل مع الشباب الذكور من بوينا فينتورا وحقق المشروع نجاحاً كبيراً لدرجة أنّ الشبكة تخطط الآن لتطوير هذا المشروع وتكراره في أماكن أخرى في مدينة بوينا فينتورا بالتوازي مع تدخلاتهن مع النساء والفتيات.

الاعتراف بالأثر

لقد قدمت الشبكة الدعم والمصاحبة لأكثر من ألف امرأة وفتاة من مدينة بوينا فينتورا، وفي عام ٢٠١٤ تلقت شبكة الفراشات جائزة نانسن للاجئين نظير عملهن الرائع في مجال الحماية. وتساعدهن الجائزة الآن على تحقيق هدف آخر وهو بناء ملاذ آمناً للنساء ومركز للمجتمع المحلي.

وتساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مدينة بوينافينتورا الشبكة في عملها الخاص بالتعافي الذاتي وتعزيز قدرة المجتمع المحلي للحد من التوتر النفسي والاجتماعي الذي يعاني منه الأفراد، والعائلات، والمجتمعات التي تعيش في العنف والتهجير.٤ومن هنا يكتسب عمل الفراشات والمنظمات الشعبية

المماثلة دوراً محورياً ليس بسبب الأثر الهائل الذي خلفته تلك الشبكات فحسب على حياة النساء والفتيات في مدينة بوينا فينتورا بل أيضاً بسبب الأثر الذي تركه التعافي الذاتي للأفراد على تعافي المجتمع بأكمله.

وسيكون للجهود المنسقة متعددة القطاعات التي يبذلها جميع أصحاب العلاقة المعنيين لمنع العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حال وقوعه دور حيوي في إنشاء وإقامة سلام مستدام خاصة بعد إعلان أغسطس/ آب ٢٠١٦ لإبرام اتفاقية سلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا (فارك).

إيميسي كانتور kantore@unhcr.org
مسؤولة حماية مشاركة (الحماية القائمة على المجتمع المحلي)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/كولومبيا
www.unhcr.org

١. الأمين العام للأمم المتحدة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات: تقرير للأمين العام، 23 مارس/آذار 2015 (203/S/2015)
http://bit.ly/23-3-2015-SecGen-ar
انظر أيضاً المجلس الترويجي للاجئين/ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2014)، بوينا فينتورا، كولومبيا: حقائق مريعة
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/9183706.pdf
(*Buenaventura, Colombia: Brutal Realities*)

٢. المدينة التي لا يحكمها القانون: تقرير وفد بوينافينتورا، قافلة الحقوقيين الكولومبيين، أغسطس/آب 2014
http://bit.ly/Lawless-city-Aug2014
(*The lawless city: Report of the Buenaventura delegation Caravana Colombiana de Juristas - August 2014*)

٣. www.msf.org/colombia

٤. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2012) الدليل العملياتي لدعم الصحة العقلية والنفسية-الاجتماعية لعمليات اللاجئين
www.unhcr.org/525f94479.pdf
(*Operational Guidance Mental Health & Psychosocial Support Programming for Refugee Operations*)

الحماية القائمة على المجتمع المحلي: مقاربة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أنجيلا كوترونيو ومارتا باولاك

تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان أن يكون لنشاطاتها التي تنفذها نيابة عن النّازحين داخلياً والمعرضين لخطر النزوح الدعم بدلاً من تقويض آليات الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية والفردية وآليات المسايرة التي يتبعونها.

لا تنتظر المجتمعات المحلية ولا الشعوب التي أثرت عليها النزاعات المسلحة والعنف الجهات الفاعلة الإنسانية لتحلل المشاكل والتهديدات التي تواجهها وتعالجها بل إنّها ترصد دائماً البيئة المحيطة بها وتتخذ قراراتها بأنفسها، كأن تنزح كآلية للحماية الذاتية، وأن تُقرِّر أفضل السُبل للسفر في جماعات وأن تسعى لضمان عدم ترك الأطفال والمسنّين بمفردهم أثناء الفرار بأن تختار مُسبَّقاً الطريق الذي ستتبعه، وأن تُناقش أيَّ المواقع التي ستتحاشاها، وأن تُخفي الطعام والإمدادات الطبية طوال الطريق، وأن تتفاوض مُباشرة مع حملة السلاح.

وهناك قدر كبير من الإجـراءات التي يتخذُها الناس قبل عملية الفرار وفي أثنائها لكي ينتقلوا بطريقة أكثر أمناً وتنظيماً وليتعايشوا في أثناء فترة نزوحهم مع الوضع الجديد ويُلبُّوا حاجاتهم من الحماية والمساعدات. والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً هو كيف للجهات الفاعلة الإنسانية أن تضمن ألا تُقوِّض تدخلاتها آليات الحماية الذاتية واستراتيجيات التعايش التي تنتهجها المجتمعات المحلية والأفراد وأنّها تشد فعلاً من عضدهم؟ وفي الوقت نفسه، كيف يمكن دعم المجتمعات المحلية والأفراد لتجنيبهم اللجوء إلى آليات التعايش الضارة؟

وفي حين دأبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عملها على المحافظة على القرب من السكان المتضررين والحوار معهم، تبذُل اللجنة اليوم جهوداً خاصة لضمان إدماج مقاربات الحماية القائمة على المجتمع المحلي إدماجاً أكثر تنظيماً في استجابتها. ويهدف إشراك المجتمعات المحلية بهذه الطريقة إلى المساعدة على دعم لدونتها من خلال تقليص مساحة تعرضها للتهديدات وللجوء إلى استراتيجيات التعايش الضارة فضلاً عن أنه عنصر بالغ الأهمية في التزام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحملها مسؤولية السكان المتأثرين. وهذا يعني بدوره الاشتراك مع المجتمعات المحلية والأفراد المتأثرين من أجل الوصول لفَهم

محادثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع قادة المجتمعات المحلية في التشاد ممن قدّموا المأوى للنازحين داخلياً ودارت المحادثات حول توزيع المعدات الزراعية.

أفضل بشأن احتياجاتهم وهمومهم الحمائية، وإدراك أنَّهم 'الخبراء' في وضعهم الحالي، ومراعاة قدراتهم وآرائهم عند تحديد استجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويأتي دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بعض الحالات للمجتمعات المحلية في صورة تعزيز لأنشطة الحماية الذاتية القائمة أو وضع استراتيجيات جديدة تُحددها تلك المجتمعات. وقد تقترح اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حالات أخرى عند تحديدها للاستراتيجية الممكنة التي لم يقترحها المجتمع المحلي، تلك الاستجابة بعد التشاور الكامل مع هذا المجتمع.

وتُعد أنشطة الحماية القائمة على المجتمع المحلي التي تطرحها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تَتِّمة مهمة لمقارباتها الحمائية الأخرى. وتسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال الحوار السرّي مع السلطات وحملة السلاح وما تقدمه من دعم هيكلي لهما[1] (سواء الجهات الفاعلة الحكومية أم غير الحكومية)، إلى منع ظاهرة النُّزوح القسري وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والسلوكيات الضارة التي قد تُسفر عن نزوح المدنيين[2]، بالإضافة إلى مساعدة السلطات على الوفَاء بالتزاماتها تجاه حماية النازحين داخلياً ومد يد العون لهم ضمن ولايتها.

وتهدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال الجمع بين الأنشطة على مستويات حملة السلاح والسلطات والمجتمعات المحلية، إلى تعظيم أثر مقاربتها في الحماية. وتقوم فكرتها على العمل المتزامن للتأثير على سلوك الجُناة وتوفير الدعم للسلطات المسؤولة من أجل إيجاد بيئة مواتية لاحترام حقوق الناس وكرامتهم على المدى البعيد وتعزيز لدونة الأفراد بتقليص تعرضهم للمخاطر. فعلى سبيل المثال، قد تستغرق الأنشطة على مستوى حملة السلاح في بعض الأوضاع بعض الوقت قبل أن تُترجم إلى نتائج ملموسة ودائمة. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تكون أنشطة الحماية القائمة على المجتمع المحلي قادرة على مساعدة المجتمعات المحلية على خفض تعرضها للتهديدات المُحْدقة بالحماية وتعزيز استراتيجياتها في المسايرة. ولضمان نجاح مَنهجية الحماية القائمة على المجتمع المحلي، يُفضَّل إجراء الأنشطة التكميلية على جميع المستويات.

ورشات عمل الحماية القائمة على المجتمع المحلي

تُنظِّم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشات عمل تجمع بين أفراد المجتمع المحلي وكوادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل فهم احتياجاتهم الخاصة وأوجه استضعافهم وقدرتهم فهماً أعمق ومن أجل المشاركة في نقاش هيكلي يُفضي إلى نتائج وقرارات ملموسة. ويُناقش المشاركون ما يواجههم من

مشاكل وتهديدات ويُصنِّفونَها وفقاً لأهميتها، ثم يُحلّلون أسبابها وعواقبها ويخلصون إلى اقتراحات ملموسة لمعالجتها وتحديد استراتيجيات المسايرة الملائمة. وتُقيّم اللجنة الدولية للصليب الأحمر عقب انتهاء ورشة العمل كل اقتراح وتُجري له تقييم جدوى عند الاقتضاء، ثم تطرح اللجنة على المجتمع المحلي اقتراحاتها بشأن الأنشطة التي يمكن تنفيذها، ويُشارك المجتمع المحلي بدوره في تصميم الأنشطة المُختارة وتنفيذها. وتستمع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متى اقتضى الأمر، إلى اقتراحات المجتمع المحلي التي تتجاوز نطاق عمل اللجنة وتوصلها إلى الجهات الفاعلة الأخرى لمتابعتها.

ويُعد اختيار المشاركين في ورشات العمل تلك أمراً بالغ الأهمية إذ ينبغي أن يُراعي تشكيل مجموعات النقاش البؤرية أوجه الاستضعاف المتعلقة بالجندر والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. فذلك من شأنه أن يساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مراعاة أوجه الاستضعاف الخاصة بالنَّازحين داخلياً وقدراتهم على المساهمة في حماية أنفسهم. وفي سياقات النزوح على سبيل المثال، يمكن أن يكون الرجال عرضة للاعتقال التعسفي والنِّساء للاستغلال والأطفال للتجنيد القسري والمسِّنون وذوي الإعاقات لمعوقات الانتقال. ويمكن الاستفادة من ورشات عمل الحماية القائمة على المجتمع المحلي أيضاً في جمع أفراد مجتمعات النازحين داخلياً والسُكان المحليون لبلوغ فَهم أفضل لأوجه الشبه والاختلاف المحتملة في أوضاع النازحين داخلياً (أو العائدين) مع مجتمعاتهم المُضيفة ولتعزيز الاستراتيجيات المشتركة.

الأنشطة الملموسة داخل إطار الحماية القائمة على المجتمع المحلي

تُحدد اللجنة الدولية للصليب الأحمر خمسة أنـواع من الأنشطة التي يُمكن تنفيذها بوصفها جزءاً من إطار الحماية الحماية القائمة على المجتمع المحلي لمُعالجة أوجه الاستضعاف والهموم الحمائية الخاصة، مع مراعاة قدرات الأفراد أفي ثناء مختلف أطوار عملية النُّزوح.

التثقيف/التوعية بالمخاطر: تشتمل تلك الأنشطة على توفير المعلومات بشأن التهديدات المُحْدقة وكيفية معالجتها أو تحاشيها، بالإضافة إلى توعية النَازحين داخلياً بحقوقهم ليعرفوا آلية الوصول للخدمات الأساسية ويصبحوا قادرين على تحديد الوقت الذي لا تلبي فيه السلطات التزاماتها. ففي أوكرانيا على سبيل المثال، قدّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السنوات الأخيرة أنشطة للتوعية بمخاطر الألغام للنازحين داخلياً والعائدين في المناطق المزروعة بالألغام أو الذخائر غير المنفجرة. وتنظم اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عام ٢٠١٠ في جورجيا دورات توعوية لأسر المفقودين وكان غالبيتهم نازحين داخلياً منذ أمد بعيد، وذلك بشأن حقوقهم القانونية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وإعلانات المفقودين اللازمة لتأكيد استحقاق الأسرة للحصول على دعم الدولة. وتُعد المعلومات بشأن الحقوق والخدمات بالغة الأهمية لدى النازحين داخلياً الذين يجدون أنفسهم في أماكن جديدة ويُنتزعون عادة من شبكاتهم الداعمة لهم ويُعزلون عن المعلومات الضرورية للتمتع بحقوقهم والوصول للخدمات الأساسية.

الحماية الذاتية: يمكن استخدام منهج الحماية المجتمعية في أثناء مرحلة ما قبل النُّزوح لدعم الأشخاص المُعرضين للخطر في استعداداتهم للنُّزوح من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على تحسين أنظمة الإنذار المبكر وعلى خفض بعض مخاطر الفرار المُحتملة، مثل الانفصال الأسري وفقدان الوثائق الأساسية. وفي كاوكا في كولومبيا، ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٢٠١١ المجتمعات المحلية المُعرضّة لخطر النُّزوح الوشيك على حماية مقتنياتهم إذ وفرّت اللجنة للأسر صناديق لحفظ معظم مقتنياتهم الثمينة ثم حفظتها إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في منطقة آمنة.

المساعدة على خفض التعرض للخطر: يشتمل ذلك على المساعدة التي تُعالج الاحتياجات المادية للأفراد بالتوازي مع خفض تعرضهم للتهديدات المباشرة أو توفير بديل عن استراتيجيات المسايرة الضارة أو الخطرة. وفي بعض السياقات، قد تنقل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بَرّاً ما ليكون أقرب إلى مجتمع النازحين داخلياً لتنأى بهم عن خطر قطع مسافات بعيدة بحثاً عن الماء. وفي سريلانكا، توفر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنشطة مُدِّرة للدخل للأرامل العائدات بهدف تقليل احتياجهن للجوء إلى الاستراتيجيات الضارة، مثل توفير المال بعدم إنفاقه في الرعاية الصحية أو بإرسال أطفالهن للعمل.

مشاركة من يُمثلون مصدراً للتهديدات: ينطوي تعزيز استراتيجيات المشاركة أو وضعها على أ) أنشطة تدعم مساعي المجتمعات المحلية لضمان حفظ السلطات وحملة السلاح التزاماتهم واحـترام حقوق المجتمع المحلي، وب)أنشطة الوساطة والتواصل بين المجتمعات المحلية والسلطات وحملة السلاح لإرساء أسس الحوار المباشر. فعلى سبيل المثال، أشارت النساء في ورشة عمل عُقدت مؤخراً مع النازحين داخلياً في مخيم بجمهورية أفريقيا الوسطى حول الحماية القائمة

على المجتمع المحلي، إلى تشكيلهن لرابطة تهدف إلى تعزيز قدراتهن على إثارة ما يشغل البال من هموم ومخاوف إزاء حَمَلَة السلاح وللتفاوض بشأن الوصول الآمن للأرض، وتنظر حالياً اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إمكانية دعم مساعيهن.

التنظيم الذاتي واللُّحمة الاجتماعية في المجتمع: غالباً ما يكون حملة السلاح مسؤولين عن التسبب في الضرر، إلا أنَّ المُعاناة قد تأتي أيضاً على أيدي المدنيين أنفسهم. ويَصْدُق هذا القول على وجه الخصوص في أوضاع النُّزوح حيث أُضعِفَت اللُّحمة الاجتماعية المتمثلة في رغبة أفراد المجتمع في التعاون معاً لتحسين استراتيجيات مسايرتهم للتهديدات وتحسين لدونتهم، وحيث يشيع التوتر بين المجتمعات المضيفة والنَّازحين من جهة وبين النازحين أنفسهم من جهة أخرى وقد تزداد حالات التوتر تلك عندما يصبح النُّزوح مطولاً. ولا تُعالِج اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بسبب محدودية ولايتها، قضية اللُّحمة الاجتماعية لكنَّ الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (شركاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأساسيين في أوضاع النُّزوح) يمكنهم تقديم مساهمة عظيمة في هذه المسألة. ومع ذلك، قد يكون لبعض أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثر إيجابي من ناحية خفض أجواء التوتر بين المجتمعات المضيفة والنَّازحين داخلياً وكذلك الاستجابة لاحتياجات النّازحين داخلياً المادية. فعلى سبيل المثال، قد توزع اللجنة الدولية للصليب الأحمر قوالب الفحم الحجري على النّازحين داخلياً لنزع فتيل التوتر في الأوضاع التي يتنافس فيها النّازحون داخلياً مع المجتمعات المضيفة على الموارد الطبيعية الشحيحة مثل الحطب.

القيود والمعوقات

يصعب قياس مساهمة أنشطة الحماية القائمة على المجتمع المحلي الرامية لخفض التعرض للتهديدات وضرورة اللجوء إلى استراتيجيات المسايرة الضارة، وقياس آثارها الملموسة إلا من منظور نوعي. وفي أثناء إجراء تقييمات الأثر، يُطلَب إلى المجتمعات المحلية المتعاونة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكر كيفية مساهمة تدخلات اللجنة في ضمان سلامتها ورفاهها. إذ قد تمنح بعض أنشطة الحماية القائمة على المجتمع المحلي شعوراً مزيفاً بالأمن. ففي السودان، على سبيل المثال، وفّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر صافرات للنِّساء النَّازحات داخلياً اللاتي يجمعن الحطب ليستخدمنها في التحذير من خطر ما، ولكنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر أدركت في أثناء آخر تقييم لها بشأن هذا التدخل أنَّ النِّساء كن خارج نطاق إمكانية سماعهن عند تعرضهن للهجوم.

ويستهلك تنفيذ الحماية القائمة على المجتمع المحلي وقتاً كثيراً ولذلك لا بد من تدريب الموظفين على تطبيق منهجية الحماية القائمة على المجتمع المحلي، ويجب إجراء التقييمات وتعبئة أفراد الفريق من مختلف البرامج. وذلك ما يُصعِّب من تنفيذها في حالات الطوارئ. وفي أوقات الطوارئ الحادة حين يصبح الوصول والأمن من الأمور المثيرة للقلق، لن يكون من المجدي في أغلب الأحيان تنظيم ورشات عمل الحماية القائمة على المجتمع المحلي مع الأشخاص الفارين أو مع من لم تستقر أوضاعهم بيد أنّه ما زالت هناك طرق لإشراك المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، قد تُجري اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشات عمل مع من تجاوزوا مؤخراً وضعاً معيناً. وفي فبراير/شباط ٢٠١٦، أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشة عمل بشأن الحماية القائمة على المجتمع المحلي مع اللاجئين السوريين الوافدين مؤخراً إلى الأردن بهدف جمع معلومات عن وضع النازحين داخلياً على الحدود السورية التي قدموا منها. وهناك حل آخر ممكن يتمثل في إجراء ورشت عمل الحماية القائمة على المجتمع المحلي مع أفراد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية الذين قد يعيشون في مجتمع النازحين ما يجعلهم على اطلاع مباشرة بالوضع هناك.

وعلى الرَّغْم من هذه القيود المفروضة، تقع أنشطة الحماية القائمة على المجتمع المحلي في القلب من عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إذ تُعزز تلك الأنشطة مبدأ المساءلة عن حقوق المتضررين من النزوح داخلياً وتضمن مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة جوهرية في حماية أنفسها.

أنجيلا كوترونيو *acotroneo@icrc.org*
مستشار في مجال النازحين داخلياً

مارتا باولاك *mpawlak@icrc.org*
مستشار في مجال الحماية القائمة على المجتمع المحلي

اللجنة الدولية للصليب الأحمر *www.icrc.org*

١. انظر http://bit.ly/ICRC-weapon-bearers
٢. لمعلومات عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنع النُّزوح، انظر تالفيستي ف.، ويليامسون ج. أ.، وزيدان آ. (2012)، 'منهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات ما قبل النزوح'، نشرة الهجرة القسرية، العدد 41.
www.fmreview.org/ar/preventing/talviste-et-al

الشبكات و'الحق في المدينة' في ميديلين، كولومبيا

جوناثان أليخاندرو ميرسيا وجيمس جيلبرتو غرانادا فاهوس

اتسم العمل الجماعي للنازحين الداخليين في ميدلين بالتنوع والاستراتيجية.

خلال السنوات العشر الماضية، استقبلت مدينة ميدلين في كولومبيا ما يزيد على ٣٠٠ ألف نازح بسبب العنف. وعندما لا تُتَاح أمامهم أي خيارات أخرى سوى الاستسلام للفشل، تصبح عملية الاستقرار في أي مكان آخر عندئذ في حد ذاتها في المقام الأول نوعاً من العمل الجماعي في المدينة. فوجود كثير من المنازل والأسر يُوجِد مجتمعاً محلياً ولكنه يتطلب بذل مزيد من الجهود للحصول على الخدمات والمرافق الجماعية الأساسية مما أدّى بالتالي إلى ظهور أشكال اجتماعية ومجتمعية محلية من العمل الجماعي في ميديلين.

وتجسِّد هذه الأنشطة تعبيراً عن 'الحق للمدينة'[1] وذلك في الأماكن التي انتهى إليها الناس. فقد تحولت الاستيطانات الجماعية إلى مقاطعات ضمن الأحياء القائمة بالفعل والمعترف بها على أنها كيانات إدارية داخل نطاق البلدية. وما زالت بعض هذه القطاعات الجديدة تُقبَل في القائمة الرسمية للمقاطعات في حين أن بعض القطاعات الأخرى تواجه المعارضة الشديدة وينتهي بها الحال إلى أن تُستَأصل عن بكرة أبيها. وأصبح النضال من أجل الحصول على الاعتراف الرسمي جزءاً من الذاكرة الجماعية للنازحين وكذلك أصبح الاسم الذي يطلقه النازحون على المستوطنات هو الاسم للمقاطعة الرسمية وأحياناً يكون هذا الاسم هو اسم موطنهم الأصلي وأحياناً أخرى يكون اسماً جديداً يعكس بداية جديدة للمجتمع المحلي.

وفي أثناء عملية اتخاذ مدينة ميديلين وطناً جديداً لهم، وجد النازحون الداخليون سبلاً لتشكيل البُنَى التنظيمية أو المشاركة في المنظمات المجتمعية القائمة. وتعد تلبية حاجات النازحين هدفاً مشتركاً بما يتضمن تعاملاتهم مع الدولة إذ إنهم أسسوا منظمات تُركِّز على المطالبة بضمانات حقوقهم في النزوح أو حماية تلك الضمانات إن كانت موجودة.

وأدّى العمل الجماعي للنازحين أيضاً إلى مشاركتهم في الحياة السياسية كما كان له تأثيره على جوانب الإدارة في المدينة. وربما تكون هناك فرص أخرى لفعل ذلك في مجموعة متنوعة من الظروف، نذكر منها على سبيل المثال مقاومة أوامر الإخلاء، وفي أثناء إبداء مطالباتهم التي تتجسد في شغل الكنائس والمباني العامة، أو من خلال تقديم التماسات رسمية وما شابه ذلك وكذلك من خلال إقامة المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية أو الاحتفالية، ومن خلال إقامة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ونقابات العمال، وجمعيات المزارعين. وفي عام ٢٠٠٥، شُكِّل تحالف بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بما فيها التحالفات التي أقامها النازحون مما أدى بالنتيجة إلى إعداد اجتماع طاولة مستديرة، وتشكيل لجنة ووحدة فنية للتعامل مع 'ضحايا' النازحين داخلياً في ميديلين.

وبطريقة أو بأخرى، أسس النازحون داخلياً علاقات مع عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسين مثل جامعة أنتيوكيا التي ساعدت النازحين داخلياً في الوصول إلى المساعدة الطبية والنفسية والحصول على المشورة السياسية والقانونية. وكان طلاب وأساتذة الكليات والجامعات على رأس من تولوا قيادة هذا العمل واضعين جُلّ اهتمامهم على المجتمعات المستضعفة والضحايا. فعلى سبيل المثال، عملت وزارة الطب الوقائي والصحة العامة التي أجرت عدداً من الدراسات التغذوية على سكان هذه المجتمعات المحلية، في حين أدت تفاعلات المجتمع المحلي مع طلاب وأساتذة كليات العلوم السياسية والحقوق إلى تشجيع النازحين الداخليين على رفع مجموعة من الدعاوى القضائية ضد الدولة يطالبونها بتوفير مياه صالحة للشرب لمجتمع فيريدا جرانيزال في بلدية بيلو ويطالبونها أيضاً ببناء وإدارة خطة لتنمية المجتمع المحلي للأشخاص هناك الذين يمثل النازحون الداخليون الأغلبية منهم .

جوناثان أليخاندرو ميرسيا
Jonathan.murcia@udea.edu.co
باحث، معهد الدراسات السياسية، جامعة أنتيوكيا

جيمس جيلبرتو غرانادا فاهوس
James.granada@udea.edu.co
محاضر وباحث، معهد الدراسات السياسية، جامعة أنتيوكيا

www.udea.edu.co

١. مصطلح استحدثه هينري ليفي بفري في كتابه المنشور عام 1968 بعنوان الحق في المدينة (*Le Droit à la ville*).

برمجة فعالة للحماية القائمة على المجتمع المحلي: دروس من جمهورية الكونغو الديمقراطية

ريتشارد نان

على ضوء العمل الذي نفذته منظمة أوكسفام (Oxfam) مع المجتمعات المحلية في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قررت المنظمة بناء إرشادات توجيهية لها ولغيرها من العاملين في الأوضاع المشابهة.

تختلف الطرق التي تستجيب بها المجتمعات المحلية إلى المخاطر اختلافاً كبيراً من مجتمع لآخر، وقد تكون استراتيجيات الحماية التي تنتهجها إيجابية أو سلبية من ناحية الآثار التي تترتب بسبب تلك الاستراتيجيات في التأثير على حياة الناس. وفي شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتضمن استراتيجيات الحماية الإيجابية القائمة على المجتمعات المحلية انتقال النساء إلى الحقول بجماعات أو تغيير أوقات تحركاتهم. وفي عدد من المناطق في إقليم كيفو الجنوبية تستخدم النساء إشارات رمزية لينبه بعضهن بعضاً حول المناطق التي لا تعد آمنة والتي يجب تجنبها ومن ذلك، على سبيل المثال، رسم علامة الصليب على جذع شجرة. وفي إيرومو في إقليم أورينتالي الذي شهد عمليات عسكرية للمليشيات المسلحة وعنفاً وسلباً ونهباً معاً في ٢٠١١ تضمنت منظومات الإنذار المبكر التقليدية قرع الأواني أو استخدام الصافرات عندما كان يشعر الناس باقتراب عصابات السلب والنهب.

وفي كثير من الحالات، يعمل أفراد المجتمعات المحلية مع السلطات المحلية لإيجاد الاستجابات اللازمة نحو تهديدات الحماية.[1] وفي أحد المجتمعات المحلية في كيفو الجنوبية، حظرت السلطات بيع المشروبات الكحولية قبل منتصف الظهيرة بعد أن شجبت النساء مساهمة استهلاك المشروبات الكحولية في زيادة العنف الأسري وفي النزاعات داخل المجتمع المحلي. وفي مجتمع محلي آخر، وافقت السلطات المحلية إثر حالات من سرقة الدواب التي أثارت التوتر في المنطقة على تأسيس هيئة (تضمنت الطبيب البيطري المحلي وأحد القادة التقليديين) لضمان التحقق من الوثائق المصاحبة للماشية التي تُباعُ في السوق المحلية أو الموجودة في المسالخ. وفي مجتمع محلي آخر، ساندت السلطات السكان في التفاوض على تخفيض الغرامات المطلوبة من أفراد المجتمع المحلي الممتنعين عن دفع «ضريبة الأمن» التي تفرضها جماعة مسلحة على السكان.

ومن جانب آخر، يمكن لبعض استراتيجيات الحماية القائمة على المجتمع المحلي الأخرى أن تتسبب بظهور مخاطر جديدة أو أن يكون لها آثار سلبية على بعض أفراد المجتمع أو على المجتمع برمته. فنتيجة غياب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي الجيش الوطني للدولة في عدة مواقع من البلاد اضطرت المجتمعات المحلية إلى تأسيس مجموعات الدفاع الذاتية المحلية لها والتي تُسَيِّرُ الدوريات الليلية. لكنَّ أفراد هذه الجماعات غالباً ما يكونوا معرضين لخطر الهجوم وبدورهم كانوا أيضاً متورطين في الانتهاكات بما فيها الاعتقال التعسفي والاحتجاز واقتطاع الغرامات غير القانونية وتعذيب المحتجزين عدا عن أنَّ بعض أفراد هذه الجماعات يغادرون مجتمعاتهم المحلية ثم يؤسسون جماعاتهم المسلحة الخاصة بهم ما يوسع من المشكلة القائمة.

ويدفع الأفراد في أغلب الأحيان عدداً من الضرائب غير المشروعة لتجنب وقوعهم في خطر متزايد من الإساءة. ويتضمن ذلك الناس الذين أُعْتُقِلوا والذين يُجبرون على دفع أجرة نقلهم إلى مركز الشرطة ومنهم أيضاً الناجون من العنف الجنسي الذين يجبرون على دفع للحصول على شهادة طبية.

وفي حالة العنف الجنسي، هناك استجابة شائعة تتمثل في الزواج القسري للناجيات من مرتكبي العنف الجنسي بحقهم. ورغم أن الحديث الشائع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤكد على أن مجموعات من الجيش الوطني هي التي ترتكب العنف الجنسي، تشير البيانات المستمدة من المسوحات إلى أنه في معظم حالات العنف الجنسي على الواقع على النساء أو الفتيات لا تعرف الناجية من ارتكب الجريمة بحقها. ومع أن الزواج القسري ممارسة غير قانونية، ما زال الجهل بالقانون وانتشار ظاهرة الإفلات من العقوبة يؤبدان هذه الممارسة. وتتضمن الأسباب التي يعزوها أفراد المجتمع المحلي في كيفو الجنوبية خوف الوالدين من أن تفقد فتاتهم المغتصبة أي قيمة إزاء الزواج عدا عن الفقر الذي يدفع العائلات إلى قبول المهر من مرتكب الجريمة بدلاً من التوجه للقضاء (في دعوى قضائية يُجهَل نتيجتها بل قد تتطلب دفع مزيد من تكاليف النقل إلى المحكمة لكل من الناجية والمجرم).

الواقعية إزاء التحديات

لا يمكن ببساطة أن نعرّف بعض الاستراتيجيات على أنها إما إيجابية أو سلبية فقد تكون إيجابية لجماعة معينة ضمن مجتمع محلي

معين وسلبية لجماعة أخرى. ففي بعض المجتمعات المحلية، يواجه الرجال المتوجهون إلى السوق خطر التعرض للتعذيب والقتل أثناء مرورهم بنقاط التفتيش، وقد أشارت عائلات إلى اتخاذهم لقرار واعٍ بأن تذهب المرأة بنفسها بالمحصول الزراعي إلى السوق بدلاً من الرجال حتى لو كان ذلك يعني تعرض النساء إلى خطر الإساءة والاعتداء الجنسيين على اعتبار أن هذا الخطر أكثر قبولاً. وهناك مجتمعات محلية أخرى أقامت حواراً رسمياً مع الجماعات المسلحة للعثور على حلول لمشكلات الحماية في غياب الجيش الوطني وربما يدخلون في اتفاقات من أجل إمداد هذه الجماعات بالغذاء أو المال لوقف تلك الانتهاكات لكن ذلك لا يعالج تماماً الخطر لأنه غالباً ما يقود إلى اتهامات الجيش الوطني بتواطؤ تلك المجتمعات المحلية مع تلك الجماعات ما يقود الجيش الوطني إلى الإساءة إليها.

والنـزوح أيضاً استراتيجية شائعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رداً على التهديدات المباشرة أو كإجراء احترازي. لكنَّ النازحين حتى لو وجدوا فرص كسب رزق جديدة في المكان الذي ينزحون إليه وحتى لو وجدوا هناك قدراً أكبر من الخدمات فذلك لا ينفي أنَّ النزوح ظاهرة تنزع الناس من شبكاتها الاجتماعية ومن الأشياء التي كانوا يألفونها وقد تظهر بسببها مخاطر جديدة. فغالباً ما تنفصل النساء والأطفال عن الأزواج وبقية أفراد العائلة خلال النزوح سواء أكان ذلك خياراً متعمداً (للنساء والأطفال) أو نتيجة للارتباك خلال عملية النزوح. ومنعاً لذلك، بدأ بعض الآباء والأمهات في ماسيسي في كيفو الشمالية بحمل حبل طويل يمكنهم ربط الأطفال به خلال عملية النزوح. ويمكن للانفصال أن يزيد من تعرض النساء والأطفال إلى العنف الجنسي والسرقة ويمكن أن يعرض الرجال إلى القتل أو الاتهام بانتمائهم إلى جماعة مسلحة معينة. وخلال النزوح، قد يسعى أفراد الجماعات المسلحة إلى الاندماج مع السكان وهذا ما يعرض السكان في نهاية المطاف إلى خطر الاتهام بالتواطؤ مع تلك الجماعات المسلحة.

وتظهر لنا هذه الأمثلة أن استراتيجيات الحماية القائمة على المجتمع المحلي غالباً ما تعكس قراراً براجماتياً عملياً للعثور على حل يمثل «أحلى المرَّين» لقضية الحماية عندما يكون المسؤولون عن الحماية إما غائبين أو غير قادرين على ممارسة دورهم بالكامل أو عندما يكونون هم المجرمون أصلاً. ومن هنا، يجب على المنظمات العاملة في مجال الحماية القائمة على المجتمعات المحلية أن تسعى إلى أ) خفض المخاطر أو تثبيط استخدام استراتيجيات الحماية السلبية ب) تعزيز الاستراتيجيات السلبية القائمة ج) دعم الآليات الإيجابية الجديدة.

لجان الحماية في المجتمعات المحلية والممارسة الجيدة

يعمل برنامج حماية المجتمعات المحلية لمنظمة أوكسفام (Oxfam) [٢] منذ عام ٢٠٠٩ على تأسيس لجان حماية المجتمعات المحلية ودعمها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك بغية تحديد المخاطر ضمن بيئاتها ومنعها والاستجابة لها عند وقوعها. ويتضمن ذلك: تقديم الإطار التنظيمي لاستراتيجيات الحماية الذاتية الإيجابية القائمة، والمناصرة المحلية، ورفع الوعي بشأن حقوق الإنسان، والقانون، والخدمات الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية والترويج لمشاركة مختلف مجموعات المدنيين في القرارات المتعلقة بالحماية. وبهذه الطريقة، تصبح السلطات المدنية والعسكرية المحلية أكثر استقبالاً واستجابة لقضايا الحماية والمدنيين وفي الوقت نفسه يصبح أفراد المجتمع المحلي أكثر علماً وقدرةً للوصول إلى خدمات الإحالة المناسبة. ومن خلال المراجعة والتقييمات التي أجريت على هذا العمل (بما في ذلك بحث أُجرِيَ مؤخراً وتضمن ٣٢ مجتمعاً محلياً استضاف في السابق دورة كاملة للبرنامج وكانت منظمة أوكسفام (Oxfam) قد خرجت منها للتو) تمكنت المنظمة من بناء إرشادات توجيهية للممارسات الجيدة في عمل الحماية القائمة على المجتمعات المحلية.

ومن الجدير ذكره أن نماذج الحماية القائمة على المجتمعات ليست حلاً واحداً يناسب الجميع. فلجان الحماية وإن كان عملها جيداً جداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد لا تكون مناسبة في سياقات أخرى مثل سوريا حيث يشيع تصور يجعل الناس يربطون بين اللجان وأجهزة الأمن في الدولة وغالباً ما يُنظَر إليها بعين الريبة. ومع ذلك يمكن نقل عناصر من الممارسة الجيدة عبر السياقات المختلفة لضمان جودة أي تدخل للحماية قائم على المجتمعات المحلية:

وأي إجراء يُتَّخذ بهذا الشأن يجب أن يستند إلى **التحليل المناسب للمخاطر** التي يواجهها مجتمع محلي بحد ذاتـه. وينبغي لهذا التحليل أن يستكشف الاستراتيجيات والحلول المحلية المستخدمة لخفض المخاطر ويتطلب ذلك فهماً دقيقاً لأوجه الاختلافات بين سياق وآخر وبين الفاعلين المعنيين (على المستويين الرسمي وغير الرسمي). ففي بعض المناطق، على سبيل المثال، قد يمثل القانون العرفي مرجعية لمجتمع محلي معين على ضوء تعذر تطبيق القانون الوطني أو عندما يكون تطبيق القانون الوطني أكثر خطورة من تطبيق الممارسات العرفية. ففي هاوت إيلي، تعتمد المجتمعات المحلية النائية على الآليات التقليدية لأنَّ أقرب محكمة تبعد عنهم ما يزيد على ثلاثة أيام مشياً ولعجز الشرطة عن توفير الطعام لكوادرها خلال الرحلة أو السلاح

للدفاع عن أنفسهم أو للدفاع عن السجناء من اعتداءات جيش الرب للمقاومة. وفي مثل هذه الحالات، لا بد من إطلاق المناصرة لتشجيع تحسين توفير المنظومة العدلية للخدمات وذلك قبل توجيه الاقتراح نحو مجتمع محلي ما باتباع الإجراءات الأصولية للتصدي للجرائم.

وبالإضافة إلى ذلك لا بد من توفير التدريب والدعم المستمرين لتحليل المخاطر. ويجب تدريب أفراد المجتمع المحلي على تحديد المخاطر المحتملة لأي إجراء يمكن أن يتخذوه ليتمكنوا بذلك من اتخاذ القرار الصحيح عندما يكون الإجراء خطراً للغاية. ففي مولينجي في كيفو الجنوبية، قررت لجنة الحماية بعد إجرائها لتحليل المخاطر تجنب الاقتراب المباشر من الجماعة المسلحة المسؤولة عن ابتزاز المال من عابري السبيل. وبدلاً من ذلك أثارت القضية مع الوجهاء في المجتمع وهم بدورهم ذهبوا لمقابلة الجماعة المسلحة في مكانها. واتفق الوجهاء على إعطاء الجماعة حقلاً يمكنهم استخدامه لزراعة المحاصيل واضعين بذلك حداً لعملية الابتزاز.

فمن المهم **إذاً إشراك جميع أصحاب العلاقة المعنيين** في أي مجتمع محلي عند تحليل المخاطر وتصميم الاستجابات. وليس من الضروري أن تنظر استراتيجيات الحماية 'القائمة على المجتمع المحلي' في أمر جميع الجماعات ضمن ذلك المجتمع بل قد تستفيد بعض المجموعات من استراتيجية ما على حساب مجموعة أخرى. فضمان المشاركة قد يعني أن تقوم بُنَى الحماية على ممثلين عن مختلف الجماعات أو قد تنطوي على إعطاء مجموعات معينة منبراً منفصلاً للتعبير عن مخاوفها ومناقشة تلك المخاوف علناً ثم إدراجها في الإجراءات الأوسع نطاقاً. وتتضمن استراتيجية منظمة أوكسفام (Oxfam) في جمهورية الكونغو الديمقراطية منتديات منفصلة خاصة للنساء في كل مجتمع محلي تناقش قضايا الحماية التي تؤثر على النساء على وجه الخصوص. ثم تُدمَج هذه القضايا بطريقة منهجية في خطط حماية المجتمع المحلي. وتدرس منظمة أوكسفام (Oxfam) حالياً الطريقة المثلى لضمان تمكين الشباب من المشاركة بفعالية في البرنامج. وقد تتضمن مجموعات أخرى الأقليات العرقية أو النازحين وذلك حسب السياق.

تمنح الروح التطوعية أفراد اللجنة بمصداقية كبيرة في عملهم وينبغي أن تكون هذه الروح حجر الزاوية في الحماية القائمة على المجتمع المحلي، لكنَّ تطبيقها يجب أن يكون واقعياً في الوقت نفسه. فإذا ما كان النشاط يستغرق يوماً كاملاً لا بد من إعطاء تعويض ما للمشاركين وأضعف الإيمان توفير الطعام لهم أو إعطائهم المال الخاص للتنقل على سبيل المثال. وقد أظهر المشاركون في بحث أجرته منظمة أوكسفام (Oxfam) مؤخراً درجات مرتفعة من التحفيز والالتزام نتيجة القيمة المتأصلة في العمل الذي كانوا ينفذونه، وفي المقابل في المناطق التي كان الناس يدفع لها حوافز مادية لمشاركتهم في الحماية غالباً ما كان الحافز يزوي حسب تمويل المشروع.

والتغيير السلوكي وتمكين المجتمع المحلي يستهلك **وقتاً وموارد بشرية** ومالية. وفي الوضع المثالي، ينبغي المحافظة على المشاركة في المجتمع المحلي لمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات حسب السياق العام مع أنه يمكن تحقيق مكاسب أقل في مدة زمنية أقل. أما التدريب وحل المشكلات التعاوني المنتظمة فهما من الأمور الضرورية. أما الوقت وحاجات تعيين الكوادر بالإضافة إلى كثافة النشاطات مثل التدريب ورفع الوعي فهي تعني أنه لا يجوز الاستهانة من أهمية الاستثمار المالي.

وينبغي للحماية القائمة على المجتمع المحلي أن **تكمل النشاطات الأخرى** الرامية إلى خفض نقاط الاستضعاف والتعرض للخطر. وينبغي للنشاطات أن تتضمن تحسين النفاذ المادي للخدمات والمصادر وينبغي أن تتضمن تدريب السلطات على أداء أدوارها ومسؤولياتها في الحماية. وأهم ما في الأمر أن تتضمن تلك النشاطات حملات المناصرة المتعلقة بمخاطر الحماية وثغراتها في الخدمات أو العوائق القائمة أمامها التي حددها المجتمع المحلي.

لكنَّ تدخلات الحماية القائمة على المجتمع المحلي **لا ينبغي أن تستبدل إجراءات المجتمع ولا إزالة المسؤولية من السلطات** إذ ينبغي تخفيض مستويات مشاركة الفاعلين الخارجيين طيلة فترة حياة المشروع مع بناء قدرات المجتمعات المحلية والسلطات. فلا ينبغي للمنظمة المنفذة أن تكون بديلاً لتلك الجهات المتولية لمسؤولية الحماية ولا ينبغي أن يُنظر لتلك المنظمات على أنها ذلك البديل ولا ينبغي أن ينظر للبنى الاجتماعية المحلية على أنها بديل للسلطات أو نظام مواز لها.

ريتشارد نان *RNunn@oxfam.org.uk*
مستشار الحماية الإقليمي، منظمة أوكسفام
www.oxfam.org.uk

١. تُعرَّف التهديدات على أنها عنف أو تهديد باستخدام العنف أو الإكراه أو الحرمان العمد.

٢. يتقدم الكاتب بالشكر والعرفان لكل مما يلي على عملهم ومساهمتهم: هيلين ليندلي-جونز، منسقة الحماية لمنظمة أوكسفام (Oxfam) في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ميلاني كيسماتشكر-فيسينغ، مديرة برنامج الحماية في منظمة أوكسفام (Oxfam) في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ إيدوارد نيونزما، قائد فريق الحماية في منظمة أوكسفام (Oxfam) في كيفو الجنوبية/جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أوغستاين تيتي، منسق في أبرشية مار ديل بلاتا (CEDIER)، كيفو الجنوبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية

مساعدو الاتصال المحلي: جسر بين قوَّات حفظ السلام والسكان المحليين

يانوش كالنبيرغ

قد يُمثِّل مساعدو الاتصال المحلي أكثر أدوات حفظ السلام فعَّالية التي تنتهجها الأمم المتحدة في إشراك المجتمع ليمثل دوراً حاسماً في حماية المدنيين بيد أنَّ غياب الرؤية الشاملة وتردد الردود العسكرية وبطء الهياكل الإدارية وتعقدها جميعها عوامل تُقوض فعَّاليتهم.

أصبحت حماية المدنيين من الركائز الأساسية في حفظ الأمم المتحدة للسلام إذ تُرسَل معظم بعثات حفظ السلام حالياً لدعم السلطات المُضيفة بعدة أساليب إلا أنَّه يتعين عليها كذلك اتخاذ إجراءات فردية إذا لم تكن الحكومة المُضيفة قادرة على حماية المدنيين المُهدّين بخطر التعرض للعنف البدني أو تعجز عن ذلك. ومما لا شك فيه أنَّه لن يتسنى ذلك لقوَّات حفظ السلام دون مزيد من الفهم المحلي ومراعاة آليات الحماية القائمة.

وتكابد قوَّات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة[1] منذ أمد بعيد لإشراك المجتمعات المحلية في إجراءات حمايتها. وتركزت التدخلات الدولية عادة على العمليات السياسية على المستوى الكلي وعلى تنفيذ أبرز المراحل المُقرَّرة كدعم توقيع اتفاقيات السلام وإقامة الانتخابات وتمكينهما. وبناءً عليه، يوجد غالبية موظفي بعثات حفظ السلام المدنيين التابعين للأمم المتحدة في العواصم والمراكز الإقليمية. وفي حين يكتسب دعم هذه العمليات أهمية في إيجاد بيئة خصبة لحماية المدنيين، تجري أعمال الحماية الفعلية التي تؤديها قوَّات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة على المستوى المحلي. وتُنشَر الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة باسم 'ذوي الخوذات الزرقاء' في كثير من المواقع النائية وغالباً لا يتحدثون اللغة المحلية. ولا تتيح لهم تناوباتهم السريعة الوقت الكافي للتعرف على تاريخ النزاعات المحلية وأبعادها الاجتماعية والسياسية.

وقد تسبب هذا الانفصال إلى بانخفاض كبير في فعالية جهود الحماية. وتميل المجتمعات المحلية التي تتجاهلها بعثات حفظ السلام - وإن كان عن غير قصد - إلى رؤية هذا الانفصال كضرب من الغطرسة والإهانة وعادة يأتي رد فعلها في شتى أشكال المقاومة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يبلغ ببعثة حفظ السلام الانفصال عن البيئة المحلية درجة ألا يفهم السكان المحليون طبيعة مهمتها المعقَّدة والقيود العملية الكبيرة المحيطة بها. إذ لا يرى السكان المحليون من تلك البعثات سوى سيارات لاندكروزر البيضاء ومركبات مدرعة وطائرات هليكوبتر تدفعهم لافتراض توقعات غير واقعية قد تُغيِّر من تصوراتهم عن الأمن ما يُعرِّضَهم لمزيد من الخطر.

وبالمقابل، لا تدرك قوَّات حفظ السلام - التي لا تفهم جميع أبعاد النزاع المحلي - الإشارات التحذيرية وتواجه بذلك صعوبات عند التدخل في الوقت المناسب. وفي غالبية الأحداث الكبيرة، يؤدي ذلك إلى إخفاق قوَّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في منع تعرض المجتمعات المحلية للعنف الشديد. وتُعدُّ مذبحة كيوانجا التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٨ مثلاً على ذلك، حيث قُتل ١٥٠ مدنياً على بُعْد أقل من ميل واحد من قاعدة الأمم المتحدة. وأثار إخفاق قوَّات حفظ السلام في اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك نقداً لاذعاً لكنه حفَّز أيضاً من ابتداع الابتكارات الرئيسية.

نحو تواصل أفضل مع المجتمعات المحلية

عقب التحليل الدقيق للملابسات هذه المذبحة، أقنع قسمُ الشؤون المدنية في مونوسكو قيَادَةَ البعثة بضرورة التعرف أكثر على البيئة المحلية وفهم أبعادها لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. واتخذ قرارٌ بأنَّه بدلاً عن توظيف مزيد من المترجمين الفوريين، يجب تزويد قوَّات حفظ السلام بمصدر يعينهم على تولي أدور أكثر شمولية من خلال الانخراط في المجتمعات المحلية. ومن هنا ابتُكِرت مهمة جديدة تعرف باسم مساعد الاتصال المحلي.

ويمثل مساعدو الاتصال المحلي طاقماً وطنياً يعمل كهمزة الوصل بين بعثة حفظ السلام والسلطات المحلية والسكان المحليين. وينتشرون مباشرة مع قوَّات حفظ السلام النظامية على الأرض ويساعدون القادة على فهم حاجات السكان المحليين والتخطيط لاستجابات تناسب التصدي للتهديدات التي تواجهها تلك المجتمعات المحلية. ويديرون نظام الإنذار المُبكِّر الذي وضعته مونوسكو من خلال إقامة شبكات إذاعية وتوزيع أرقام الهواتف المُخصَّصة لحالات الطوارئ على نطاق واسع وتوفير هواتف مزودة برصيد لجهات الاتصال الرئيسية. ويُمكِّن هذا النظام المجتمعات المحلية في المواقع النائية من تحذير مونوسكو والاستجابة للتهديدات الوشيكة من خلال نشر قوات الأمن الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يُرسِل مساعدو الاتصال المحلي إلى جميع أقسام البعثة التحذيرات ويوفرون

مساعد للاتصال المحلي مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)

موتو بكر/ سلطان ليخي

المعلومات الأساسية ويقدمون التحليلات الميدانية لها عبر رفع التقارير اليومية والأسبوعية واللحظية.

وفي الوقت نفسه، ينشر مساعدو الاتصال المحلي رسائل البعثة إلى السكان المحليين ويساعدونهم في إدارة توقعاتهم. وقد ساعدت أنشطتهم التوعوية والاتصال المتبادل على بناء الثقة في العمليات السياسية وإشراك الجهات الفاعلة الدولية. وأخيراً، يمتاز مساعدو الاتصال المحلي بالخبرة المحلية وبشبكات مستوى القاعدة الشعبية ما يجعلهم مُيسِّرين مثاليين للزيارات الميدانية التي ينفذها موظفو قوَّات حفظ السلام وتُتيح لهم تنفيذ مجموعة متنوعة من أنشطة الحماية ذات الصلة.

وفي ضوء الاعتراف المتزايد بأنَّ تركيز مزيد من الاهتمام على استراتيجيات الحماية الخاصة بالمجتمعات المحلية أكثر فعَّالية وترشيداً عن التدخلات القائمة كلية على تصورات الغُرباء وأولوياتهم، ازداد إيكال المهمات لمسؤولي الاتصال المحلي للعمل مع المجتمعات المحلية لرفع مستوى تأهبهم واستجابتهم للتهديدات المحيقة بهم. ويدعم مساعدو الاتصال المحلي المجتمعات المحلية في تشكيل لجان حماية مجتمعية تجمع بين السكان المحليين والمجتمع المدني والسلطات التقليدية لمناقشة التهديدات وتخفيف حدة النزاعات ووضع الحلول. وبالإضافة إلى بناء قدرات تلك المجتمعات المحلية من خلال توفير الدورات التدريبية والعمل عن كثب معها، يساعد مساعدو الاتصال المحلي تلك المجتمعات أيضاً على وضع استراتيجيات الحماية المناسبة لها في خطط الحماية المجتمعية. وتستطيع المجتمعات المحلية، من خلال العمل على هذه الخطط، دراسة التهديدات المُحْدقة بالحماية ووضع استراتيجيات للتخفيف من وطأتها ثم مُشاركتها مع قوَّات حفظ السلام لتوجيه تدخلاتهم في المسار الصحيح.[٢] إلاَّ أنَّ بعض المشاكل البسيطة ظهرت لدى هذه المجتمعات المحلية وظلت التساؤلات قائمة بشأن ما إذا كانت بعثات حفظ السلام هي أفضل البعثات المؤهلة للتعامل مع المجتمعات المحلية أو ما إذا كان من الأفضل التنسيق مع المنظمات الأخرى التي تعمل في هذا المجال. ومع ذلك، بدت هذه المبادرة في جميع الأحوال مثمرة.

تعميم هذه المبادرة

بالنظر إلى مدى فعالية مساعدي الاتصال المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حصدت هذه المبادرة اعترافاً واسع النطاق بفعاليتها وتبنتها ثلاث بعثات رئيسية أخرى لحفظ السلام كوسيلة لتحسين تواصلهم مع المجتمعات المحلية والاشتراك معهم في حمايتهم. وفي ضوء توجيهات أصحاب المبادرة الأصليين من قسم الشؤون المدنية لدى مونسكو، توجهت كل من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان (يونميس) وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي(مينوسما) وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوسكا) إلى تعيين مساعدي اتصال محلي بلغ عددهم ٢٨٠ مساعداً وهم منتشرون في الميدان.

لكنَّ الغالبية العظمى من أولئك المساعدين عيَّنتهم مونوسكو. وأحد الاسباب في ذلك أنَّ البعثات الأكثر حداثة ما زالت في مرحلة التوسّع إذ تُعيّن اثنين من مساعدي الاتصال المحلي على الأقل لكل قاعدة من قواعد حفظ السلام وهو الأمر الذي ينطوي على مفاوضات مُعقَّدة وأحياناً غير ناجحة بشأن مخصصات الموازنة. وهناك سبب آخر مردُّه اختلاف السياقات العملية، إذ تبنَّت البعثات هذه المبادرة وطبقت رؤى متنوعة لمساعدي الاتصال المحلي. فقد قررت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في جنوب السودان (يونميس)، على سبيل المثال، عدم نشر مساعدي الاتصال المحلي مع ذوي الخوذات الزرقاء في قواعد قوات حفظ السلام بل أوكلت إليهم مهاماً بصفتهم موظفين مدنيين مع رؤساء المكاتب الإقليمية. وخلص تقييم أُجري مؤخراً إلى انتقاص ذلك من السمة المميزة لمساعدي الاتصال المحليوبالتالي اختزال قدرتهم على العمل كمنسقين عسكريين مدنيين في هذا المجال.[٣] بيد أنَّه مع اندلاع موجة الأعمال العدائية الجامحة في عام ٢٠١٣ واستئنافها في يوليو/تموز ٢٠١٦، وَقَعَت يونميس في أزمة أفقدتها القدرة على تحقيق الاستفادة المثلى من مساعدي الاتصال المحلي. وبالمثل، حجَّمت الظروف اللّوجيستية والأمنية في مالي من متطلبات مساعدي الاتصال المحلي.

وعلى الرَّغْم من تلك الاختلافات، تشير المقارنات بين مختلف السياقات إلى تلازم بعض التحديات مع الأداة. فمساعدو الاتصال المحلي، بحكم طبيعة انتشارهم، يعيشون تحت ظروف صعبة وقاسية وقد تكون خطرة ولا يتلقون إلا دعماً محدوداً من المكتب الإقليمي وتقيد حركتهم ويواجهون مشكلة التقطُّع في إمكانية الوصول إلى شبكة الهاتف والإنترنت. وتُصعِّب تلك التحديات من إرسال التقارير والإدارة والتناوب. بالإضافة إلى ذلك،

يتعين على مساعدي الاتصال المحلي الموازنة بين عدد من المعضلات المتصلة بدورهم المزدوج كعناصر داخليين وخارجيين في آن واحد. فعلى سبيل المثال، هم جزء لا يتجزأ من قوَّات حفظ السلام، وعليهم في الوقت نفسه التفاوض على أمنهم مع الجهات المُسلّحة الأخرى بما في ذلك في أثناء انسحاب البعثة. وعلى مساعدي الاتصال المحلي أيضاً بناء علاقات وثيقة مع المجتمع المحلي بالإضافة إلى تجنب التحيز والامتناع عن انتهاك مبادئ عدم الإفصاح. وعلى الرَّغم من أنَّ هذه الجوانب تُمثِّل تحدياً، يُشير البحث إلى أنَّ أكثر المسائل إلحاحاً ليست متأصلة في مساعدي الاتصال المحلي أنفسهم بل في كيفية استخدام مساعدي الاتصال المحلي وآلية تمكينهم.

المضي قدماً

ثبت عبر مختلف البعثات أنَّ مساعدي الاتصال المحلي ليسوا استراتيجية في حد ذاتهم وأنَّه على قدر جودة الهياكل الإدارية والموارد المُخصصة لدعمهم تأتي ثمار جهودهم إذ ليست إدارة عدد كبير من الموظفين الوطنيين في المواقع النائية بالمهمة السهلة. وتُصعِّب الصرامة النسبية للوائح الأمم المتحدة الإدارية من نشر مساعدي الاتصال المحلي على نحو يتسم بالمرونة وفقاً للاحتياجات في الميدان فضلاً عن ضرورة تحليل مختلف أنواع المعلومات التي يوّفرها مساعدو الاتصال المحلي وإحالتها والتعامل معها.

وعلى الرَّغْم من هذه الاحتياجات (وفي سياق الاضطرار لتعيين عدد كبير من الموظفين تعييناً استثنائياً وسريعاً)، لا تحظى البعثات في المقابل بزيادة في قدرتها الإدارية. لكنَّ مونوسكو تكيَّفت تكيفاً سريعاً نسبياً من خلال تعيين اثنين من مساعدي الاتصال المحلي وبعض متطوعي الأمم المتحدة الدوليين في المكاتب الإقليمية لإدارة مساعدي الاتصال المحلي المنتشرين في الميدان - وقد حاكت البعثات الأخرى هذه المنهجية لكنَّها لم تكن الحل الأمثل على المدى البعيد. ويتعين على الموظفين الدوليين قضاء مزيد من الوقت في الميدان برفقة مساعدي الاتصال المحلي من خلال التناوب على سبيل المثال داخل المكاتب الميدانية وخارجها. وقد طُلب إلى مقر الأمم المتحدة أيضاً وضع تصنيف جديد للموظفين الجُدد من مساعدي الاتصال المحلي لتجري عملية نشرهم بصورة أكثر مرونة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد مدى فعَّالية مساعدي الاتصال المحلي على رغبة الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في التصدي للتهديدات الموجهة ضد المدنيين. وإذا شعر السكان المحليون بأنَّ قوَّات حفظ السلام لا تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم، فستضمحل كذلك ثقتهم بمساعدي الاتصال المحلي إذ يُفضي عدم اتخاذ بعض البلدان المساهمة بقُوات الإجراءات الحاسمة لحماية المجتمعات المحلية بجهود مساعدي الاتصال المحلي هباءً منثوراً وقد يُعرضهم في أسوأ الحالات للخطر حيث تتعامل معهم الجماعات المسلحة كمخبرين لا سَنَد لهم.

واستجابة لذلك، تعمل بعثات حفظ السلام على إدماج تقارير مساعدي الاتصال المحلي وتحذيراتهم في نظام متكامل لتغطية الأحداث وقاعدة بيانات لتنفيذ عملية تحليل المعلومات والتشارك بها بطريقة أكثر منهجية ويصبح التعامل مع التحذيرات ليست مجرد تفسيرات شخصية للوحدات الوطنية. وبدلاً من إجراء نقاش بين أحد مساعدي الاتصال المحلي وقائده على المستوى المحلي أو بين المستويات المختلفة من الرُّتب العسكرية بالوحدة - حيث سينتهي النقاش في كلتا الحالتين بتأخر الاستجابة - ستغذي تقارير هذا المساعد مباشرة التقرير الرئيسي الذي تُعدُّه البعثة وجهة الاستجابة. وبهذه الطريقة، ستُعامَل تحذيرات مساعدي الاتصال المحلي معاملة ممنهجة وشفافة ما سيزيد الضغط على البلدان المساهمة بالقُّوات لتتخذ إجراءات حاسمة فضلاً عن تلافي النزاعات الشخصية بين مساعدي الاتصال المحلي وقادتهم.

يانوش كالنبيرغ *janosch.kullenberg@oxon.org*
زميل الدكتوراة، كلية الدراسات العليا في كلية برمِن الدولية للعلوم الاجتماعية *www.bigsss-bremen.de*، وباحث زائر، معهد سالتسمان لدراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا *www.siwps.org*، وموظف معاون للشؤون المدنية (سابقاً)، بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١. www.un.org/en/peacekeeping

٢. انظر أيضاً استعراض الممارسات المثلى لمساعدي الاتصال المحلي التابعين لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2014 http://bit.ly/MONUSCO-CLA-Review-2014 (MONUSCO *CLA Best Practice Review 2014*)

٣. لمزيد من التفاصيل بشأن تعميم مبادرة مساعدي الاتصال المحلي، انظر التقييم المتوقع نشره قريباً والذي أعده قسم سياسات إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني والممارسات المُثلى بعنوان دراسة مسحية أو ممارسة: مساعدو الاتصال المحلي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. (*Survey or Practice: Community Liaison Assistants in United Nations Peacekeeping Operations*)

تنمية مجتمعات اللاجئين في نيودلهي

ليندا بارتولومي، وماري حميدي، ونعمة محمد محمود، وكريستي وارد

إدراكاً لكون الإجراءات لا تقل شأناً عن النتائج، قد يكون نهج التنمية المجتمعية فعَّالاً في دعم المجتمعات المحلية بوصفها الملاذ الأول لتقديم الخدمات. ويُظهِرُ مشروع تديره مجتمعات اللاجئين الصوماليين والأفغان في الهند كيفية نجاح ذلك.

يُعدُّ الدور الحاسم الذي يؤديه أفراد المجتمع أنفسهم بوصفهم 'الملاذ الأول لتقديم الخدمات' في سياقات التَّهجير من الأدوار المتأصلة في المجتمع. وقد أصبحت الحماية القائمة على المجتمع المحلي الآن مبدأً رئيسياً لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمات غير الحكومية، ولكنَّ قضية كيفية دعم المبادرات التي يقودها اللاجئون وتعزيزها ما زالت تمثل تحديات مستمرة إذ يُعد العمل مع المجتمعات المحلية لتحديد الدعم الذي ينتظرونه ويحتاجون إليه من المنظمات الخارجية وتسمية المعنيين بتوفير هذا الدعم من الأمور بالغة الأهمية.

وعادة ما يُنظَر للحماية القائمة على المجتمع المحلي على أنَّها من واجبات المجتمع نفسه ولا يُتعامَل أحياناً مع المبادرات التي تتضمن مشاركة المنظمات أو الداعمين الآخرين على أنَّها مشاريع حقيقية 'قائمة على المجتمعات المحلية'. بيد أنَّ الجهات الفاعلة الخارجية قد تؤدي دوراً حاسماً في دعم المجتمعات المحلية لتحدد احتياجاتها وتُديرَ مشروعاتها. (تظهر أهمية هذا الدور على وجه الخصوص عندما لا يتمتع الأفراد المهجَّرون بالحقوق القانونية التي تُخولُهم بإقامة منظماتهم المجتمعية الخاصة، كما الحال في الهند.) ويكفل ذلك أكثر من مجرد جني مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية مكاسب قيِّمة كخفض التكاليف وتوسيع نطاق خدماتها ما يُحفِّز إعادة النظر في معنى 'الدعم' وكيفية تعزيز الشراكات. ولذا، فالتنمية المجتمعية (بوصفها إطاراً مميزاً يعكس النظرية والتطبيق) هي مفتاح هذه القضية لأنَّها تعترف بأنَّ الإجراءات لا تقل شأناً عن النتائج.

لقد كان مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين تديره مجتمعات اللاجئين الصوماليين والأفغان في جنوب دلهي وشمالها (الهند). وقد أسَّس هذا المَشروعَ مركز أبحاث اللاجئين بجامعة نيو ساوث ويلز بعد التشاور مع مجتمع اللاجئين وبدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ووفرت منظمة دون بوسكو غير الحكومية في الهند، وهي أحد الشركاء التنفيذيين الذين تمولهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مساحة لبعض أنشطة المشاريع وصارت في السنوات الأخيرة من الشركاء المنسقين المحليين لتعميم الدروس المستفادة من تجارب التنمية المجتمعية في تقديم خدمات أوسع نطاقاً للاجئين. ووضع المشروع، خلال سنوات عمله التي دامت أربعة أعوام (حتى نهاية عام ٢٠١٥)، برنامجاً شاملاً يشتمل على أنشطة تعليمية وداعمة للمرأة وتوعوية وأنشطة سبل كسب الرزق، ووظف المشروع ٣٤ عاملاً من مجتمع اللاجئين الصوماليين والأفغان وأشرك ٢,١٠٠ فرد من مجتمع اللاجئين الذين شاركوا في الصفوف التعليمية ومجموعات الدعم الاجتماعي النسائية والرحلات الترفيهية والأنشطة المدرة للدخل.

ولم يقتصر المشروع على مجال تقديم الخدمات إذ قام على فرضية أن الاعتراف الصريح بمساهمات الأفراد في المجالات الشخصية والمجتمعية والمؤسسية عنصر أساسي في تمكين الحماية. وعزَّزَ هذا النموذج تمكين النَّازحين بأن يكونوا قادرين على تقييم الخيارات المتاحة وصنع القرارات واتخاذ الإجراءات.

«كانت غالبية هؤلاء النِّسوة ذات شأن في بلادهن - فبعضهن كن طبيبات وأساتذة جامعات ومُعلمات - وعقب وصولهن إلى هنا شعرن بأنهن لا قيمة لهن، ولذا فقد أعاد هذا المشروع للجماعات النسائية ثقتهن بشكل أو بآخر. فهن يشعرن بأهميتهن الآن بأنَّهن جزء من شيء مهم». (امرأة صومالية، منسقة المشروع)

أركان النجاح

أبرز هذا المشروع قدرة الشراكات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية على تقديم الكثير للمنظمات القائمة على مجتمعات، ولكنَّها بحاجة لطرق جديدة في العمل تُغيِّر أدوارها التقليدية في تقديم الخدمات.

نهج التنمية المجتمعية: هناك حد دقيق ومهم بين المناهج القائمة على المجتمع المحلي وبين التنمية المجتمعية إذ تتضمن التنمية المجتمعية دعم المجتمعات المحلية على تحديد قضاياها ووضع الحلول وتنفيذها. ومن ركائز التنمية المجتمعية الجيدة إشراك المجتمعات المحلية كشركاء على قدم المساواة في كل مرحلة من مراحل تطور المشروع وتنفيذه وتقييمه. وقد تشتمل المشاريع القائمة على المجتمع المحلي على بعض عناصر

التنمية المجتمعية إذ يُديرها غالباً متطوعون من المهجَّرين أما التخطيط لها وتقييمها فذلك أمر تتولاه منظمات خارجية. أما التنمية المجتمعية فتتطلب إحداث تحول في التفكير بشأن من ينبغي أن يقود الدّفة ويتخذ القرارات ومن يضع جدول الأعمال وكيفية إعادة توزيع السلطة.

دفّة القيادة واتخاذ القرار في أيدي اللاجئين: في مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين، كانت مجتمعات الصوماليين والأفغان هي من قررت ما سيُقدمه هذا المشروع. فبناءً على الحوارات الإقليمية مع النساء والفتيات المهجرات الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عامي ٢٠١٠-٢٠١١، أجرت مجتمعات الصوماليين والأفغان جلسات تشاورية دامت يومين مع أكثر من ٢٠٠ فرد وشكّلت لجنة توجيهية مؤلفة من ١٢ فرداً ونفّذت مسحاً مجتمعياً على ٣٠٠ أسرة. وأدار العاملون بالمجتمع المحلي جميع جوانب المشروع واستهلوا اجتماعات دورية مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومع الشركاء المنفذين الذين تمولهم المفوضية (بما فيها دون بوسكو) لضمان تنسيق الأنشطة وتجنب ازدواجيتها. وتولى إدارة مركز المجتمع والأنشطة المجتمعية اثنين من المنسقين - أحدهما صومالي والآخر أفغاني - وقدما الدعم للعاملين بالمجتمع المحلي.[1] ويتمتع أفراد المجتمع المحلي بالمهارات والمعارف اللازمة لإدارة المشاريع على الرُّغم من أنهم قد لا يستطيعون تأمين الحقوق القانونية وقد يفتقرون أحياناً الثقة بالنظر إلى ما شهدوه من تجارب التمييز العنصري والإقصاء في البلدان المستضيفة.

«نقوم بكل شيء هنا دون الحاجة لمساعدة تُذكر من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهذا هو الشعور الذي منحه مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين للناس. شعور أنّك ما زلت إنساناً، وأنك ما زلت تتنفس، وأنّ لديك ما تفعله في هذه الحياة.» (أفغاني، منسق سابق في المشروع)

دعم النساء في الأدوار القيادية: كان أحد الأهداف الرئيسية في مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين الاستجابة إلى ارتفاع ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي ناقشتها النِّساء في الحوارات النسائية الإقليمية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقرر المجتمع ضرورة أن يكون الدعم النسائي الاجتماعي من الأنشطة المحورية في المشروع، وتشكّلت على إثر ذلك مجموعات نسائية وصفوف لتعليم الكبار. واختيرت ثلاث نساء ليمثلن نقاط الاتصال في كل مجموعة بالتناوب ويتولين تنسيق الأنشطة الشهرية للمجموعات وقد تبادلن النساء اللاتي حضرن تلك المجموعات الدعم والمهارات. وأشارت النساء إلى أنَّ تلك المجموعات أحدثت فرقاً في حياتهن إذ أتاحت لهن فرصة التحدث واعترفت بقدراتهن على وضع الخطط واتخاذ القرارات وإدارة أنشطة المجموعة.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير الحكومية: لم يكن لمشروع مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين أن ينجح دون دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير الحكومية بما فيهم دون بوسكو ومركز المعلومات الاجتماعية والقانونية. وفي بداية الأمر، رأى البعض المشروع مجرد تكرار للخدمات القائمة ولكنَّ الموظفين في دون بوسكو ومركز المعلومات الاجتماعية والقانونية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمسوا فيما بعد المنافع المتبادلة إذ وّفرت منظمة دون بوسكو الدعم المحلي للمشروع بمساعدة فريق عمله في الأوضاع التي تستلزم التفاوض مع الشرطة والخدمات الحكومية ومالكي العقارات وكانت تُحيل منظمة دون بوسكو في الوقت نفسه الحالات المستضعفة إلى مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين وتتواصل من خلالهم مع المجتمع المحلي. وفي أثناء ذلك، طلبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من العاملين بمجتمع اللاجئين التعاون لتيسير المشاورات التشاركية لما لهم من خبرات ومهارات بهذا الصدد وللمساعدة في توفير المعلومات إلى المجتمع المحلي بشأن تغير متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول. وبهذا أصبح مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين قناة مهمة للمجتمع الأوسع بسبب جسور الثقة التي نجح فريق العمل بالمشروع في مدها بين كل من المنظمات الإنسانية من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى.

الرواتب الملائمة: عادة ما تطلب المشاريع المجتمعية إلى الناس العمل كمتطوعين أو بمقابل أج منخفض، إما بسبب افتقار اللاجئين للحق في العمل أو ربما بزعم أن لدى اللاجئين كثيراً وقت الفراغ. ولكن ذلك يُقلل من قيمة مهارات العاملين وخبراتهم ويوجد تسلسلاً هرمياً يرفع من قيمة العاملين في المنظمات غير الحكومية القائمة عن أولئك العاملين في المشاريع المجتمعية بغض النظر عن المسؤوليات المُوكلة لكل منهم. ولكنَّ العاملين المجتمعيين في مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين يحصلون على رواتب تُعادل ما يجنيه العاملون الهنود في المنظمات غير الحكومية، وذلك تقديراً واعترافاً بكل من مهاراتهم ومستوى مسؤوليتهم في إدارة جمعية القائمة على المجتمع المحلي تضم أكثر من ٢,١٠٠ مُشارك ويرفدها موازنة كبيرة.

ما الدروس المستفادة من مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين؟

تمثِّل المقاربات القائمة على المجتمع المحلي المدعَّمة بقيم التنمية المجتمعية دوراً مهماً أكبر من مجرد سد ثغرات الخدمات. فتلك المقاربات مهمة في الاعتراف بقدرات الأفراد في سياقات التَّهجير. وغالباً ما تُكرر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المبادرات المجتمعية الناجحة أو تنميها بما لديها من تمويل وموارد ولكن ينبغي أن تُدير المجتمعات المحلية عملية صنع القرارات بشأن ما إذا كان يجب توسيع المشروع وما الذي سيُقدمه من خدمات وكيفية مشاركة أفراد المجتمع فيه ونوع الدعم الذي يحتاجون إليه. ولكنَّ هذه العملية تستغرق كثيراً من الوقت كل من المجتمعات المحلية والجهات الممولة والداعمة لتلك المبادرات. بيد أنَّه لا سبيل لتحقيق نتائج ناجعة عن التمكين وتقرير المصير إلا من خلال إجراءات صحيحة. وتتسم التنمية المجتمعية بأنها تستغرق وقتاً طويلاً وهي فوضوية ومعقدة ويصعب تحديد نتائج وأهداف واضحة لها بدءاً باللحظة الأولى ووصولاً إلى قياسها في نهاية المشروع. وتُمثل ضبابية مستقبل أي مشروع تحدياً في عالم يُقدِّس المساءلة عن أموال المانحين. ولكنّ تقييم الرحلة وصفاتها التحولية للأفراد والمجتمعات المحلية محوريةً لإنجاح المبادرات القائمة على المجتمع المحلي التي يديرها اللاجئون. وندرك صعوبة ذلك على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية بالنظر لسياساتهم وطلبات المساءلة من جانب الجهات المانحة، ولكننا نعتقد أنَّه يجب بذل مزيد من الجهود لبناء دليل يدعم توفير جواً أكثر مرونة من جانب تلك الجهات المانحة.

لقد أُقيم مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين كمشروع تجريبي بهدف تنمية المقاربات التي تديرها المجتمعات المحلية ونمذجتها بحيث يمكن تكرارها في أوضاع مماثلة عندما تخفق المنظمات القائمة على المجتمع المحلي بإدارة اللاجئين في تسجيل حقها. وعلى الرُّغم من أنّ المشروع لم يعد يعمل بالصورة التي بدأ بها في دلهي، فقد عُممت الدروس المُستفادة منه في جميع مفاصل عم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة دون بوسكو في دلهي التي أعادت توجيه كثير من برامجها وأنشطتها لدعم المشاريع والمبادرات التي تديرها المجتمعات المحلية. وعلى الرُّغم أيضاً من غلق مكتب مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين في نهاية ٢٠١٥، مكّن ما تبقى من تمويل الجماعات النسائية على الاستمرار في الاجتماع بصورة شهرية واستمرت عمليات جمع التمويل. ويحدو جميع من شارك في هذا المشروع الفخر بأن وضعوا مبادرة حماية وأداروها وأن كانت مقدمة 'للاجئين من لاجئين' وجاءت 'مكاسب' الحماية أكبر بكثير من الأنشطة المنفذة. ونحن فخورون على وجه الخصوص من حقيقة توحيد صفوف المجتمعات الصومالية والأفغانية معاً في مشروع واحد.

ومع ذلك، لا تُعد الاستجابات القائمة على المجتمع المحلي حل الحماية السحري. فهي ليست قادرة بمفردها على معالجة تحديات الحماية المتعددة التي يشهدها الناس أثناء تهجيرهم. وقد أوضحت الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة دون بوسكو ومشروع تنمية مجتمعات اللاجئين في دلهي أنَّه على مختلف المنظمات تولي أدوار مختلفة في المشروع ذاته، وذلك ليس بالأمر العسير عليها. وفي كثير من الحالات، قد يختلف هذا الوضع عما اعتادت عليه كثير من المنظمات وقد يتطلب في المقابل نوعاً من إعادة توجيه المقاربات وبناء مهارات جديدة لجميع المشاركين في مشروع مماثل.

ليندا بارتولومي *linda.bartolomei@unsw.edu.au*
مدير مركز أبحاث اللاجئين، جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا

ماري حميدي *basatjan@gmail.com*
عاملة مجتمعية ومنسقة سابقة في مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين

نعمة محمد محمود *naimammsahal@gmail.com*
عاملة مجتمعية ومنسقة سابقة في مشروع تنمية مجتمعات اللاجئين

كريستي وارد *kristy.ward@unsw.edu.au*
باحثة مشاركة، مركز أبحاث اللاجئين، جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا

لمزيد من التفاصيل بشأن المشروع، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني *www.crr.unsw.edu.au* أو مراسلة كاتبات المقالة بالبريد الإلكتروني.

١. أدارت المشروع منذ عام 2015 كاتبتا هذا المقال، ماري حميدي ونعمة محمد.

هل يمكن لنشرة الهجرة القسرية أن تدعم طلباً لك للحصول على التمويل؟

أُدرِجَت نشرة الهجرة القسرية في عدة مناسبات في طلبات تمويل البرامج والأبحاث الناجحة بما يحقق الفائدة لكل الأطراف. فإذا كنت متقدماً بطلب للحصول على تمويل خارجي، فلما تكرَّمت بإدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وفي موازنتك) لتعزيز نشر المعلومات والنتائج وآثارها؟ يرجى مراسلة أسرة المحررين على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

الخفارة المجتمعية في مخيم كاكوما في كينيا

هانو برانكامب

أصبحت الخفارة المجتمعية من الطرق الشعبية للترويج للملكية المحلية للأمن في مخيمات اللاجئين في كينيا وما وراءها لكنها قد تقع ضحية لموقفها المتباين الواقع في مفترق الطرق بين خفارة مجتمعات اللاجئين وخفارة الدولة.

تقع مسؤولية الحفاظ على 'سلامة' المقيمين في مخيمات اللاجئين في معظم البلاد المضيفة على عاتق الشرطة أو الجهات العسكرية أو غيرها من قوى الأمن الوطنية. وتقر هيئات المساعدة والحكومات على حد سواء أن هذه الحماية المادية للاجئي المخيمات لا معنى لها دون تنشيط مشاركة اللاجئين أنفسهم. ونتيجة لذلك، أصبحت خفارة عدد من المخيمات الآن مسؤولية مشتركة بين الشرطة الوطنية والقوات المساعدة للاجئين التي تعمل بموجب اتفاقيات خاصة ووفق إطار عام للخفارة المجتمعية.

وتمثل الخفارة المجتمعية استراتيجية لإدارة الحكم وتهدف إلى إنشاء رابطة مباشرة بين المجتمعات المحلية وقوى الحكومة الرسمية في محاولة لردع العنف والجريمة وبناء علاقة مستدامة بالثقة مع السكان. وفي كثير من المجتمعات الإفريقية، أصبحت الخفارة المجتمعية أيضاً الجهات السائدة التي توفر خدمات الأمن اليومية للناس في مواجهة الفساد وانعدام الثقة بالشرطة أو ضعف أداء السلطات الرسمية. وتظهر مبادرات الخفارة المحلية لتكون بدائل جاهزة لتوفير العدل والأمن وذلك باستخدام المعارف المحلية والممارسات العرفية وشبكات القيادة التقليدية أو أي واحدة منها.

وفي مخيمات اللاجئين التي تضم فئات سكانية متنوعة ومتعددة الأديان، يسعى صانعو السياسات الآن إلى إدماج عمليات الأمن في البنى المحلية. وفي يومنا هذا، تُمارَس الخفارة المجتمعية في مخيمات اللاجئين عبر مختلف المواقع الجغرافية والبيئات الاجتماعية والثقافات وتشهد مسؤولياتها توسعاً أيضاً. وتتضمن تلك المسؤوليات تبادل المعلومات والوساطة بين أطراف نزاع ما، والسيطرة على الحشود، وإظهار الوجود المادي في المخيم من خلال دوريات الخفر الراجلة اليومية وحملات التمشيط الأمنية، وذلك كله يجسِّد مبدأ ملكية اللاجئين للعمليات الأمنية على أرض الواقع.

وفي مخيم لاجئ نياروجوسو غربي تنزانيا، هناك حراس مسلحون للاجئين، معروفون رسمياً باسم سنجس أونجو، وهم مسلحون بأسلحة خفيفة مثل العصي والهراوات، وقد أُشركوا في التصدي للجريمة ولاضطرابات النظام العام منذ أوائل هذا القرن. وهم مسؤولون مباشرة أمام قائد المخيم وهو مسؤول حكومي تنزاني يراقب جميع العمليات في المخيم.

وفي مخيمي داباب وكاكوما للاجئين في كينيا، تواجه المنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على الدوام مقاومة من مجتمعات اللاجئين الذين يُشكِّكون بالتدخلات الخارجية لأسباب مفهومة. ومنذ ذلك الحين، أنشئت خطة أولية للخفارة المجتمعية في مخيم داباب في عام ٢٠٠٧ ثم تطورت إلى ما يدعى بفرق السلام والحماية المجتمعية تحت رعاية الاتحاد العالمي اللوثري. لكنَّ القيود الشديدة المفروضة على الحركة في مخيم داباب وحَولَهُ وقوة الأشكال التنظيمية القائمة على القبائل أثرت تأثيراً كبيراً على سلوك هذه الفرق ضمن المجتمعات المحلية وعبر المخيمات.

الأمن في كاكوما

توضح قضية مخيم اللاجئين في كاكوما بعض العناصر المتباينة والمتضاربة في الخفارة القائمة على المجتمع المحلي في السياقات الإنسانية. فمخيم كاكوما يقع في مقاطعة تركانا التي تقع في الشمال الغربي النائي لكينيا وتضم خليطاً من ١٨ مجتمعاً قومياً وعرقياً للاجئين ممن فروا من مختلف النزاعات في المنطقة عبر ٢٤ سنة الماضية. وفي مايو/ أيّار ٢٠١٦ أصبحت كاكوما مضيفة لما يزيد على ١٩٢ ألف لاجئ غالبيتهم من جنوب السودان والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأثيوبيا. وهذا التنافر في الفئات السكانية بالإضافة إلى التوسع الجغرافي للمخيم يجعلان عملية الخفارة مهمة لا تخلو من التحديات.

وتتولى هيئات الأمن الحكومية في كينيا مسؤولية إنفاذ القانون لكنها تعمل أيضاً جنباً إلى جنب مع الشركات الأمنية التجارية التي استقطبت لتأمين المجمعات الإنسانية. وتشير التقارير الأمنية إلى تفشي قدر واسع من الجرائم في المخيم منها العنف الجنسي والاغتصاب والعنف الأسري، والسطو المسلح، والسرقة، والصدامات بين المجتمعات، والجريمة

المنظمة، وإساءة استخدام العقاقير، والتهريب، ومخالفة السير، وزعزعة النظام العام لكنَّ كثيراً من اللاجئين ينظرون إلى الشرطة الكينية نفسها على أنها مصدر للانفلات الأمني، والفساد، والابتزاز.

وتسعى الخفارة المجتمعية في مخيمات اللاجئين إلى الحد من هذه التخوفات عن طريق تنشيط المجتمعات المحلية المشاركة في الحالات التي لا يُرغب بها قبول التدخل الخارجي أو يُخشَى منه. وفي كاكوما كما الحال في داباب، يدير الاتحاد العالمي اللوثري فرق السلام والحماية المجتمعية وهي قوة للاجئين تتعاون مع الشرطة الكينية في عملية دوريات الخفر والتحقيق في الجرائم والسيطرة على الحشود. وتعود أصول البرنامج الحالي إلى مبادرة أمنية سابقة سميت 'بحرس اللاجئين' وهي الآن تُنفذ جنباً إلى جنب مع غيرها من مختلف آليات العدالة العرفية المخصصة للمجتمعات المحلية. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت فرق السلام والحماية المجتمعية قوة متنامية يصل قواهم إلى ٣٣٠ ضابطاً أمنياً من اللاجئين (٥٥ امرأة و ٢٧٥ رجلاً) إضافة إلى ٢٧ مواطناً كينياً يتولون أدوار الرقابة والإشراف.

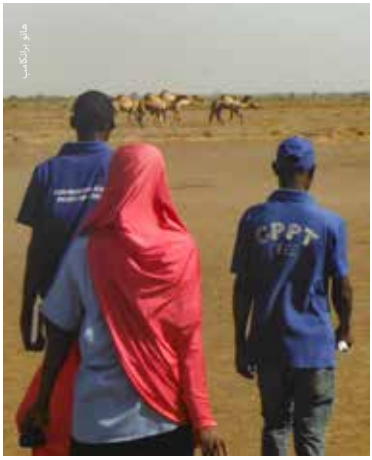
هانو برانكامب

دورية لفرق السلام والحماية المجتمعية في مخيم اللاجئين في كاكوما

وخلال السنوات الأخيرة الماضية، بذل الاتحاد العالمي اللوثري جهوده لتثبيط الطائفية والنعرات العرقية ضمن قوات الخفر المجتمعية التابعة لها لكنها لم تحقق كثيراً من النجاح. فكاكوما يظهر أنها منقسمة بين عدد كبير من مختلف المجتمعات المحلية للاجئين، وهذا ما يعني بالطبع أنَّ أفراد فرق السلام والحماية المجتمعية إنَّما يُستقطبُون من هذه المجتمعات الحلية ذاتها. ورغم استخدام لغة طموحة تفصل بين عمل الخفر والشرطة والانتماءات العرقية والقبلية ما زالت فرق السلام والحماية المجتمعية تضرب جذورها في مجتمعاتها العرقية وقبائلها حتى إن بعض المباني الإدارية المجتمعية تستخدم كقواعد عملياتية لقوات الخفر لفرق السلام والحماية المجتمعية والمحققين أو للوساطة بين الأطراف المتنازعة.

وبالنسبة للاجئين الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية المادية يبد أن الوصول إلى فرق الحماية والسلام أيسر وأقل خطراً من الوصول إلى الشرطة الكينية. وفي كل مبنى هناك ما لا يقل عن ضابطين لاجئين مناوبين في الليل والنهار. ومن الناحية النظرية، تتولى فرق السلام والحماية المجتمعية مسؤولية جمع المعلومات في استقصاءات الشرطة بفضل مهاراتهم اللغوية ومعرفتهم بالمجتمعات المحلية. وفي حالات الطوارئ، يمكن للاجئين الاتصال بهذه الكوادر المحلية الذين سوف يقيّمون الوضع ثم يستدعون تعزيزات الشرطة أو سيارة الإسعاف حسب الضرورة. وقد أبدى أعضاء إحدى فرق السلام والحماية المجتمعية الصوماليين موقفاً متصلباً من أن جميع عمليات الأمن في كاكوما تعتمد اعتماداً كلياً على شرطة المجتمع المحلي: يقول:» لا يمكن للشرطة أن تأتي إلى هنا وتعرف بالضبط ما الذي يحدث. فهم (فرق السلام والحماية المجتمعية) يعتمدون علينا لنخبرهم بما يحدث وما يجب فعله حيال ما حدث».[1] وبالفعل، لا غرابة في أن هذه الفرق تمثل المصدر الذي يُرجَع إليه بين حين وآخر باعتبارها عيون وآذان الشرطة والمفوضية.

ومع ذلك، أنشأ هذا الارتباط الكبير مجموعة جديدة من المشكلات، فقد أصبح بعض المقيمين في المخيم ينظرون إلى كوادر فرق السلام والحماية المجتمعية على أنهم جواسيس ومتعاونون في منظومة المخيم لغايات الرقابة والسيطرة وعلى أنهم من عوامل الفساد لا الحماية. والمفارقة أن كوادر فرق السلام والحماية المجتمعية في الوقت نفسه معرضون لعنف الشرطة خاصة عندما يظهرون للتدخل أو بالتعدي على مسؤوليات الشرطة. ولذلك، لا تعتمد الخفارة المجتمعية المحلية لكاكوما على شرعية كوادر فرق السلام والحماية المجتمعية فحسب في حل النزاعات وإقامة علاقات الثقة مع مجتمعات اللاجئين لكنَّ الخفارة المجتمعية أيضاً تعتمد على ارتباط هذه الفرق الحقيقي والمتصور مع قوى الشرطة الوطنية.

هانو برانكامب *hanno.brankamp@sant.ox.ac.uk*
مرشح لنيل درجة دكتوراه الفلسفة، كلية الجغرافيا والبيئة، جامعة أكسفورد، *www.geog.ox.ac.uk*

١. مقابلة، كاكوما 2، مارس/آذار 2015

دور المراكز المجتمعية في توفير الحماية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجمعية الغيث في اليمن

نيكولاس مارتن أتشارد وجمعية الغيث

تمثل المراكز المجتمعية دوراً مهماً في توفير الحماية لمجتمعات النازحين ولاسيما للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فيها. وقد شكّل اللاجئون الصوماليون في اليمن جمعية الغيث ويُديرون حالياً مراكزهم المجتمعية لدعم اللاجئين أمثالهم. وفي هذه المقالة، تناقش المفوضية وجمعية الغيث مقارباتهما.

المراكز المجتمعية ودورها في توفير الحماية

نيكولاس مارتن أتشارد

في أوضاع التهجير القسري، عادة ما تضعف الروابط التي تلم شمل المجتمع المحلي أو تنكسر. ولذلك قد يمثل صون النسيج الاجتماعي لمجتمعات اللاجئين وتعزيز التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة تحدياً كبيراً في مختلف السياقات التي يجد اللاجئون أنفسهم فيها سواءً أكانت في الحضر أم في الريف حيث يعيشون بين ظهراني السكان الأصليين للبلد المضيف أو في المخيمات. وقد يكافح اللاجئون ليجدوا أماكن آمنة تلم شمل مجتمعاتهم أو تغيب عنهم المعلومات والمساعدات أو يعجزون عن إيجاد فرص عمل تناسب مهاراتهم وقدراتهم ليلبوا احتياجاتهم، وجميعها معوقات تحول دون مشاركتهم في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم ودون حماية أنفسهم كأفراد وكمجتمعات. وتُعدُّ تلك التحديات مشكلة خطيرة على وجه الخصوص عند الفئات المهمَّشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار مساعيها لمعالجة هذه التحديات، مع المجتمعات المحلية لدعم المراكز المجتمعية أو إقامة مراكز جديدة - بحيث تكون أماكن عامة آمنة يلتقي بها النِّساء والرجال والفتيان والفتيات من مختلف الثقافات في الفعاليات الاجتماعية والترفيهية والتعليمية وبرامج سُبل كسب الرزق وتبادل المعلومات وغيرها من الأغراض.[1]

وعلى الرَّغم من أنَّ ضمان قدرة اللاجئين على الوصول إلى المراكز المجتمعية المحلية القائمة واستخدامها والاشتراك بها بفاعلية هو الخيار الأفضل، فذلك ليس خياراً متاحاً دائماً (خاصة إذا كانت المناطق التي يعيش فيها اللاجئون نائية على سبيل المثال). وقد يحصل اللاجئون في مثل هذه الحالات على الدعم لإقامة مراكزهم المجتمعية الخاصة بهم في تلك المناطق النائية وإدارتها. وفي بعض الحالات الأخرى، كما الحال في أثناء المراحل الأولية من الاستجابة في حالات الطوارئ، لا يكون أي من الخيارين مُجدياً ويتعين حينها على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها - بالتشاور مع المجتمع المحلي - تولي إدارة المركز المجتمعي في بادئ الأمر، وتسيير الخطة في هذا السياق، عل أن تسلم مهمة إدارة المركز تدريجياً إلى المنظمات المحلية أو جماعات اللاجئين، كما حدث مع جمعية الغيث.

عندما توافد اللاجئون الصوماليون على المخيمات في اليمن، استخدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المباني العسكرية السابقة لإدارة المراكز المجتمعية. ثم تولت المنظمات غير الحكومية الشركاء إدارة هذه المراكز لاحقاً. وفي أثناء ذلك، بدأ بعض اللاجئين الصوماليين في تنظيم أنفسهم وقدموا في البداية دورات لتعليم الحاسوب لأفراد مجتمعهم باستخدام حواسيب مُستعملة حصلوا عليها. وأقاموا في نهاية الأمر جمعية خاصة بهم وهي جمعية الغيث ثم توسعوا في إدارة مزيد من الأنشطة في المركز. وبعد انتهاء الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، تولّت جمعية الغيث إدارة المراكز المجتمعية بأنفسها ووضع خططها السنوية وتنفيذها بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

الاستدامة

عادة ما يمثل تعزيز الاستدامة التحدي الرئيسي الذي تواجهه عمليات دعم المراكز المجتمعية التي تستلزم تحمل تكاليف مرتفعة كالإيجار والمرافق والتوظيف. وقد وجدت بعض المراكز المجتمعية التي تديرها المنظمات المحلية غير الحكومية أو اللاجئين سُبلاً لإدرار الدخل من أجل تقليل اعتمادها على التمويل الخارجي. وفي مصر، تدير جمعيات اللاجئات السوريات المشرفة على المراكز المجتمعية مشروعاً ناجحاً لتوريد الأطعمة والمشروبات لكل من المصريين والسوريين على حد سواء إذ تُعدُّ السيدات الطعام والشراب بأنفسهن في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، تتقاضى الجمعية

رسوماً رمزية مقابل ما تقدمه من تدريبات مهارية واستخدام رياض الأطفال الخاصة بهم. ثم تُوَّجه تلك الرسوم لخدمة أكثر الأسر عرضة للخطر. وبالمثل، تدير لجنة من الأشخاص ذوي الإعاقة مركزاً مجتمعياً في مخيم كيجيم في رواندا وتدر الدخل عن طريق عرض مباريات كرة القدم وتأجير قاعات للمناسبات.

الأمن والحماية

يقع في صلب مقاربة الحماية التي تنتهجها المفوضية تأسيساً على المجتمع المحلي تعبئة قدرات السكان اللاجئين والاعتماد عليها لضمان الحفاظ على كرامتهم وتقديرهم لذاتهم وقدراتهم الإنتاجية والإبداعية والترويج لها. ويمكن أن تكون المراكز المجتمعية مصدراً رئيسياً لتعزيز التعايش السلمي من خلال إجراء الأنشطة المشتركة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ففي لبنان، على سبيل المثال، يعمل كل من اللاجئين والسكان المحليين في لجان إدارة المراكز المجتمعية جنباً إلى جنب. وفي نيبال، هناك مراكز الطفولة المبكرة في المخيمات ويستخدمها كل من اللاجئين والمواطنين المحليين على حد سواء. وفي حالة المجتمعات المضيفة والسلطات غير المُرحِّبة باللاجئين، تمنح القدرة على التجمع اللاجئين الشعور بالانتماء والأمن، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقات والمُسِّنون غير المصحوبين ببالغين والأطفال المُنفصلون عن أُسرهم أو غيرهم من المُهمَّشين المُعرضين للمخاطر على وجه الخصوص.

وبتوفير مجموعة واسعة من الخدمات والبرامج التي تخدم المستفيدين بغض النظر عن العمر أو الجنس والخلفيات الأخرى في مكان واحد، تتاح الظروف الملائمة على وجه الخصوص للاجئين الذين قد تتعطل حركتهم بفعل بُعد المسافة أو تكاليف المواصلات أو المخاوف الأمنية. وتعمل المراكز المجتمعية في بعض السياقات عن كثب أيضاً مع شبكات المتطوعين/العاملين المجتمعيين الذين يستخدمون هذه المراكز كمكاتب لهم وينشرون من خلال أنشطتهم التوعوية المعلومات بشأن المراكز المجتمعية - والخدمات المتاحة - في المناطق النائية وعند الأشخاص محدودي الحركة.

نيكولاس مارتن أتشارد *martinac@unhcr.org*
مستشار الحماية القائمة على المجتمع، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، *www.unhcr.org*

١. انظر قسم مزاولي الحماية المجتمعية على برنامج تبادل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين www.unhcrexchange.org/communities/9159

معرفة المرء لمجتمعه

جمعية الغيث

كما يقولون، «الحاجة أم الاختراع». وقد دعتنا «الحاجة» إلى إقامة جمعيتنا للاجئين، جمعية الغيث إذ لاحظنا بوصفنا لاجئون وجود ثغرة وتعين علينا لسد هذه الثغرة أن نؤدي بدورنا في خدمة مجتمعنا المحلي. وفي حين تبذل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين جهوداً لحماية اللاجئين، فهي غير قادرة على تغطية جميع نواحي الاحتياجات الحياتية لمجتمع اللاجئين. ومن هنا جاءت فكرة تشكيل جمعيتنا. وعقب نقاش طويل وتشاور وتخطيط دقيقين، أسسنا جمعية الغيث.

وقد حددت أهدافنا غاياتنا والفئات التي ستستفيد من خدماتنا بالإضافة إلى مجالات التنمية المجتمعية التي ينبغي أن نركز جهودنا عليها. وبما أننا أفراد من هذا المجتمع، فلا يخفى علينا نقاط ضعفنا وقوتنا وتعاونا معاً لتلبية احتياجاتنا في مجتمعنا المحلي. ومن خلال تقييم احتياجاتنا ونقاشات مجموعات التركيز مع مختلف الفئات، حددنا على رأس أولوياتنا الحاجة لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة - بمن فيهم المسنُّون والفقراء المعدمون والأيتام.

ثم أدرنا ما نتلقاه من تبرعات لضمان استفادة هذه الفئات منها من أجل تحسين الأمن الغذائي مع التركيز أيضاً على التعليم بوصفه إحدى آليات الحماية. وقد حدنا أيضاً أفراداً مؤهلين من المجتمع المحلي وعيناهم مدرسين وحراس وعمال نظافة في مراكزنا ومرافقنا وساعدنا ذلك على إدرار الدخل.

أما أكبر التحديات التي واجهتنا من ناحية الاستدامة فكانت القيود المالية إذ يعمل جميع أعضاء جمعية الغيث بموارد محدودة للغاية. وعلى الرَّغْمُ من دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ما زلنا غير قادرين على تلبية جميع احتياجات مجتمعنا المحلي، ويؤثر غياب المرافق أو المعدات المناسبة على قدرتنا على تنظيم بعض الأنشطة الترفيهية في المراكز المجتمعية مثل كرة القدم وكرة السلة أو على توفير مساحات للصالات الرياضية والملاعب.

وعلى الرغم من أنَّ جمعية الغيث قادرة من الناحية الفنية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع في مختلف

القطاعات، ما زال تمويل هذه الأنشطة تحدياً. وهذا سبب تركيز جهودنا حالياً في المقام الأول على بناء قدرات مجتمع اللاجئين.

تعزيز الوئام

تُعدُّ الطريقة التي منح بها المجتمع فرصة إدارة المركز لافتة للنظر وذات تأثير كبير. صحيح أن قائمة الحاجات لدينا طويلة، لكننا في المقابل نجحنا في استكمال أنشطتنا الاجتماعية بغض النظر عن جميع الصعوبات التي واجهناها.

ونعطي الجميع الفرصة للكشف عن مواهبهم الجديدة والخفية ثم نعمل على تحسينها من خلال الأنشطة التي نجريها داخل المركز وخارجه كالألعاب وتأليف المقطوعات الموسيقية وإقامة ورش العمل ودورات رفع الوعي. وقد أتحنا بذلك لمجتمعنا فرصة الاندماج في المراكز المجتمعية من خلال تشجيع المودة والوئام بين أفراد المجتمع.

جمعية الغيث

دور المعايير الثقافية وبنى القوى المحلية في اليمن

محمد الصباحي وفاوستو أريا دي سانتي

تمثل بنى القوى في المجتمعات المحلية ومواقفها في اليمن عوامل محورية في إمكانية حصول النازحين الداخليين على الحماية والمساعدة.

لقد كانت الحاجات الإنسانية بالأصل في مستويات حادة قبل اندلاع الأزمة باليمن وتصاعدها في مارس/آذار ٢٠١٥. فقد كانت اليمن دائماً ما تعاني من ضعف في الحكم والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وارتفاع معدلات الفقر. ويفتقر نصف عدد السكان إلى الوصول إلى مياه الشرب الآمنة في حين يفتقر ثلاثة أرباعهم إلى الوصول إلى الإصحاح الآمن إضافةً إلى أنَّ ما يقارب ٣,١ مليون يمنياً ويمنية هم من النازحين داخلياً منهم ٢,٢ مليوناً ما زالوا نازحين لغاية يوليو/تموز ٢٠١٦.[1]

وتقوم البنية الاجتماعية القبلية السائدة في اليمن على المسؤولية والمساءلة الجماعيتين للقادة العشائريين (الشيوخ) أمام مجتمعاتهم المحلية. وأصبحت العشائر تتولى وظيفة شبيهة بوظائف الدول بتوفير الاستقرار والحماية والدعم الاقتصادي لأفرادها. ودائماً ما كان الشيوخ وما زالوا يتمتعون بمستوى لا بأس به من السلطة غير الرسمية، وبقيت هذه السلطة حتى بعد نشوب النزاع بل زادت عما كانت عليه سابقًا.

وعلى العموم، يحصل الشيوخ على الشرعية من خلال قدرتهم على حل النزاعات وضمان الحفاظ على مصالح عشيرتهم. وخلال الأزمة الحالية، حصل بعض الشيوخ على مزيد من الشرعية عندما حددوا مواقفهم المؤازرة للجماعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة المحلية، ويُنظَر لهؤلاء الشيوخ على أنهم يوفرون قدراً أكبر من الأمن لأفراد عشيرتهم، وهذا ما يعزز من مكانتهم بين الناس. وفضلاً عن ذلك، بعد أن فقد الناس ثقتهم في المؤسسات الحكومية أصبح عِوَلُهُم يزداد شيئاً فشيئاً على بنى القوى الأخرى مثل الشيوخ. فقد أشار ما يقارب ٦٥٪ من النازحين الداخليين إلى أنهم يعتمدون على الشيوخ في الأمور التي تتعلق بسلامتهم وأنهم سوف يلجؤون إليهم لحل النزاعات. كما أنَّ المنظمات غير الحكومية الإنسانية أضافت ثقلاً لهذه الشرعية لأن تلك المنظمات تسعى بدورها إلى الحصول على الموافقة من الشيوخ قبل العمل في المجتمعات المحلية التي يحكمونها.

وقد دأب النازحون على اللجوء إلى الأماكن القريبة من مجتمعاتهم المحلية والتي يثقون بها، تلك المجتمعات التي يحكمها قانون عشائري يهيمن على الجميع. وتجلت هذه الروابط أيضاً في المجتمعات المضيفة التي تقدم المساعدات للنازحين خلال الأوقات العصيبة إذ تشارك المجتمعات المضيفة ما أتيح لها من موارد مع النازحين. لكن هذه اللُحمَة الاجتماعية والميل نحو الحصول على الدعم القائم على المجتمعات المحلية يمكن أن يتأثر تأثراً سلبياً بالمساعدات الإنسانية التي تخفق في تغطية كل الأشخاص المحتاجين. وظهرت رسالة قوية من دراسة أجرتها مؤخراً حول الحماية منظمة أوكسفام (Oxfam) ومفادها أنَّ المساعدة لا ينبغي أن تُبنَى على واقع مجتمع النازحين أو

المضيفين بل على الحاجة ذلك أنَّ أولويات المساعدة على الوضع وليس على الحاجة، وينتج عن ذلك عدم تلبية الحاجات الملحة للمجتمعات المضيفة.

ويدل على ذلك دراسة اشتملت على ٤١٦ أسرة (٥٨٪ منهم نازحون) أجرتها منظمة أوكسفام (Oxfam)، تبين فيه أنَّ ٤٨٪[٢] من عناصر الدراسة شعروا أنَّ المساعدات الإنسانية لم تكن بالضرورة لتصل إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وهناك عاملان مهمان لا بد من النظر بهما هنا: أولاهما، الوصول إلى المعلومات، وثانيهما، المواقف المجتمعية المحلية ضمن المجتمع اليمني الكبير.

الوصول إلى المعلومات: أشار المسح المذكور إلى أنَّ كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والأميين والمجتمعات المحلية الأكثر تهميشاً في المجتمع اليمني كانوا يواجهون صعوبة أكثر من أي فئة أخرى من ناحية الوصول إلى المعلومات حول توافر المساعدات الإنسانية، وهذا ما يتضمن زيادة المصاعب في الوصول إلى المساعدة بالضرورة. والمثير للاهتمام أنَّ قادة المجتمعات المحليين وشيوخ العشائر مع أنهم يُنظَر إليهم باحترام كبير من ناحية ما يقدمونه من فائدة ومن ناحية مصداقيتهم في نظر المجتمعات المحلية المتأثرة، لم يفضل الناس اللجوء إليهم لتمثيل دور الوسيط في توفير المعلومات القادمة من المجتمع الإنساني إلى الفئات السكانية المتأثرة ولا من الفئات المتأثرة إلى المجتمع الإنساني. ويُعدُّ الاتصال عن طريق الهواتف المحمولة (٥٩٪) وتناقل المعلومات شفاهة (٥٦٪) القناتان الأكثر استخداماً لتحقيق التواصل لدى السكان المتأثرين. وأشار المسح إلى أن المتطوعين في المجتمعات المحلية (٣٢٪)، والمذياع (٢٥٪)، والواتس أب WhatsApp (٢٤٪) كانت من الوسائل الأكثر استخداماً. (لا يستخدم الواتس أب WhatsApp إلا ٢٦٪ من السكان النازحين.) أما التلفاز فيشيع استخدامه لكنه بأقل درجة من استخدام القنوات الأخرى. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى الكيفية التي تتمكن بها الهيئات المختلفة من نشر المعلومات المهمة لضمان وصولها إلى أكثر عدد ممكن من القطاعات المهمشة من السكان.

مواقف المجتمعات المحلية: ربما يجب بذل مزيد من الجهود في فهم كيفية تعريف المجتمع المحلي للضعف. فما يطلق عليهم اسم 'المهمشون' من الأقليات في اليمن وعانت من التمييز المستمر والاضطهاد والإقصاء من المجتمع العام وما زالت تعاني من التهميش الذي تمارسه بقية فئات المجتمع حتى خلال هذه الأوقات من النزاع. ومثال ذلك أنّ النازحين 'اليمنيين' يعيشون في بيوت مستأجرة مع الأقارب أو في المباني العامة أو المهجورة، أما أغلبية النازحين المهمشين في الجانب المقابل فلا يجدون مكاناً ليعيشوا فيه سوى الخيم أو الأراضي المفتوحة، ودائماً ما يقعون في خطر الطرد والتعرض للعنف. أما من ناحية العمل، فيعملون في المجالات التي لا يرغب غيرهم في العمل فيها مثل: تفريغ حاويات القمامة، وتكنيس الشوارع، وتنظيف المصارف الصحية لكن أغلبية النازحين المهمشين خلال النزاع وجدوا أنفسهم دون عمل. وكان الحل الوحيد المتاح لهم: العيش على ظهر المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ولكن ذلك الخيار أيضاً لم يكن متاحاً إلا إذا كان عمل تلك المنظمات قائماً من خلال شيوخ العشائر والمجتمعات الراسخة، وبما أن ضعف المهمشين لا يراه الشيوخ يستمر إقصاء معظم النازحين المستضعفين بالنتيجة.

وفي أثناء محاولات المجتمع الإنسانية لتقديم المساعدات للنازحين في اليمن خلال النزاع الحالي، لا بد لصانعي السياسات والمزاولين من استكشاف الطرق التي يمكنهم من خلالها ضمان أن لا يؤدي توفير المساعدات الإنسانية إلى تقويض البنى الثقافية والقوى المحلية بل أن تُستخدَم لمساعدة **جميع** النازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة دون استثناء لتعزيز قدراتهم على مواجهة تبعات النزاع.

محمد الصباحي *mohammed.sabahi@hotmail.com*
مسؤول المناصرة، أوكسفام اليمن

فاوستو أريا دي سانتي *faustoaarya@gmail.com*
منسق الحماية، أوكسفام اليمن.

www.oxfam.uk

١. انظر فريق عمل مجموعة الحماية العنقودية اليمنية الخاص بحركة السكان، التقرير العاشر، يوليو/تموز 2016
http://bit.ly/Yemen-TFPM-10thReport-July2016
(Yemen Protection Cluster Task Force on Population Movement)

٢. انظر دي سانتيس ف إيه وكارتر س إيه (2016) تعزيز المشاركة الواعية مع المجتمعات المتأثرة بالنِّزاع في اليمن
http://bit.ly/Yemen-Community-Engagement-August2016
(*Enhancing Informed Engagement With Conflict Affected Communities in Yemen*)
ستُتاحُ قريباً نتائج دراسة أوكسفام (Oxfam) للمجتمعات المتأثرة في اليمن (مجتمعات النّازحين داخلياً والمضيفين في أربع محافظات).

دور المجتمع المحلي في رحلات اللاجئين نحو أوروبا

ريتشارد ماليت وجيسيكا هاغن-زانكر

في سياق الإريتيريين والسوريين القادمين إلى أوروبا، تشجَّع شبكات المجتمعات المحلية المهاجرين على اتخاذ القرار المبدئي بالهجرة وتوفِّر لهم في الوقت نفسه الدعم على طول الطريق.

نعرف منذ أمد بعيد أنَّ الروابط والشبكات الاجتماعية للناس غالباً ما تيسِّر من هجرتهم بطريقة أو بأخرى، منها على سبيل المثال تمويل التكاليف الأولية أو تسلّم الناس فور وصولهم. لكنَّ هذه الشبكات ذاتها تمثِّل دوراً في الترويج للهجرة على أنَّها خيار قابل للتطبيق في المقام الأول. وفي أثناء إعدادنا لدراسة لمعهد الإنماء وراء البحار[1]، قابلنا ٥٢ شخصاً من ثلاثة بلدان هي أريتيريا والسنغال وسوريا ممن 'تمكنوا' من الوصول إلى ثلاثة بلدان أوروبية مؤخراً وهي: ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. ولكثير من الأشخاص، غالباً ما كانت المشورة والمساعدة التي تلقوها من الناس الذين كانوا يعرفون سبباً مساعداً في اتخاذ قرارهم بالتحرك. وفي كثير من الأوقات، جاءت هذه التأثيرات من خلال العلاقات الشخصية مع من نجح في رحلة الهجرة من قبل. ومثال ذلك أنَّ كل سوري وسورية تقريباً ممن قابلناهم كانوا يعرفون شخصاً ما سبق له أن خاض رحلة السفر عبر دول البلقان. ولهذا الواقع الذي يصاحبه التشارك بالمسارات الخاصة التي يستخدمها الأشخاص من خلال مجتمعات وسائط الإعلام الاجتماعية على الإنترنت دور في تطبيع فكرة عبور الحدود.

ودأبت التغطية الإعلامية 'لأزمة اللاجئين' على تصوير اللاجئين والمهاجرين على أنهم ضحايا سلبيين واقعين تحت رحمة الأشرار من مهربي البشر. لكنَّ ذلك التصوير غير دقيق إذ يصف هؤلاء الأشخاص على أنهم يفتقرون إلى القدرة على السيطرة على مصيرهم. ورغم الاستضعاف الذي يصاحب كثيراً من رحلات 'اللاجئين' 'والمهاجرين' (لناتج بدوره عن افتقارهم لوثائق التعريف الشخصية واليأس والخوف والجهل بالأماكن الجديدة والقواعد) لا يمنعهم ذلك من السعي لمصالحهم حسب الظروف المحيطة وحشد القوى فيما بينهم ومقاومة الظروف غير المواتية.

هناك عدة أمور تُستخدَم بالعادة لتعريف 'أزمة اللاجئين' ومن بينها دور المجتمع المحلي في تسهيل الهجرة وحماية الأفراد المستضعفين. ومن أكثر الأمثلة بروزاً في هذا السياق تدخل المواطنين الأوروبيين للمساعدة، لكنَّ المهاجرين واللاجئين أنفسهم أيضاً يقدمون أشكالاً حيوية من الدعم فيما بينهم. وتقدم قصة موجزة لرحلة إحدى السوريات مثالاً توضيحياً يندرج تحته نمط متَّبع لكثير من الحالات الأخرى:

انتهى المطاف بفاطمة وطفليها بعد عبورهم تركيا إلى اليونان ومنها إلى ألمانيا مسافرين ضمن جماعة من الرجال العراقيين ممن قابلتهم على القارب الذي نقلهم من تركيا إلى اليونان. أولئك الرجال وقفوا مساندين لفاطمة عندما واجهتها المخاطر ودفعوا حصتها من النفقات عندما استنفدت المال الذي كان معها وحملوا أطفالها بعد أن مشوا على الأقدام لأيام. وعندما وصلت المجموعة إلى ميونخ، تفرّقوا على مختلف المدن حيث كان أصدقاؤهم بالانتظار. أما فاطمة فعلقت في محطة قطارات ميونخ دون أي مال. لكنَّ الحظ حالفها مجدداً. فقد التقت بسيدة ألمانية أخبرتها أنَّ هناك متجراً قربها يديره عراقي قد يمد لها يد العون. فتوجهت إلى هناك وأحضر لها العراقي تذاكر القطار وأعطاها وطفليها البسكويت وخمسين يورو. وفي وقت لاحق في ذلك اليوم، صعدت إلى القطار المتجه إلى برلين.

الشاهد في هذا المثال أنَّ الهجرة لم تكن نتاجاً صرفاً للسلوك الفرداني بل نرى أنَّها مثال للعمل الجماعي. فقصة فاطمة توضّح لنا أنَّ هذا التصرف الجماعي يزداد قوّة عندما يتشارك الأشخاص بالهويَّة، كأن يتشاركون في الرحلة نفسها، وهذا ما يجعلهم أفراد مجتمع واحد حتى لو كان هذا المجتمع فضفاضاً أو مؤقتاً. ويتضح ذلك لنا جلياً إذا ما نظرنا للأمر من ناحية التمويل واتخاذ القرار والتيسير. والأمر نفسه ينطبق على الطريقة التي يكابد فيها المهاجرون واللاجئون لتأمين الحماية على طول الطريق، فهذه الأفعال الجماعية أبعد من أن تكون أحداثاً فردانية بل يلاحظ تكرارها.

ريتشارد ماليت r.mallett@odi.org @rich_mallett

جيسيكا هاغن-زانكر j.hagen-zanker@odi.org

زميلان بحثيان، معهد الإنماء وراء البحار www.odi.org

١. هاغن-زانكر ج و ماليت ر (2016) الرحلة نحو أوروبا: دور السياسة في اتخاذ المهاجرين لقراراتهم، تقرير إعلامي، معهد الإنماء ما وراء البحار http://bit.ly/ODI-JourneystoEurope (*Journeys to Europe: the role of policy in migrant decision-making*)

دمج الحماية في جاهزية مواجهة مخاطر الكوارث في جمهورية الدومينيكان

أندريا فيرديخا

يكتسب التعامل مع الحماية على أنه عنصر أساسي في الجهود المبذولة للحد من المخاطر الناشئة عن الكوارث وجاهزية المجتمعات المحلية إزاءها أهمية خاصة في ضمان حقوق الإنسان في بيئات الكوارث والطوارئ.

منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أحرز قطاع الحماية تقدمات رائدة وكبيرة في تحديد المخاطر التي تؤثر على السكان المحليين والاستجابة لتلك المخاطر خلال أوضاع الطوارئ سواء أكانت ناشئة عن أوضاع النزاع أم عن الكوارث. ورغم القدر الكبير والهائل من المعارف والخبرات والأدبيات التي نشأت عبر السنوات الماضية حول الحماية في تلك السياقات ما زال الاهتمام ضعيفاً حول التفكير بالحماية من منظور الجاهزية للتصدي لمخاطر الكوارث. وبمعنى آخر تُنَفَذُ تدابير الحماية ونشاطاتها في بيئات الكوارث في العادة خلال مرحلة الاستجابة ولكنها غالباً ما لا يُنظَرُ إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث أو منعها.

وفي كثير من البلدان، وخلال الكارثة أو بعيدها مباشرة، كثيراً ما يكون فاعلو الاستجابة الحكومية غير قادرين على الوصول إلى الفئات السكانية المتأثرة لمدد مؤثرة من الزمن أو قد يفتقرون إلى القدرة أو المصادر اللازمة لمساعدة الفئات السكانية إلى الدرجة الكاملة المطلوبة. وبالنتيجة، خلال أي كارثة معطاة يُلاحَظ أنَّ المجتمعات المحلية أنفسها، وليس الأطراف التي تقع عليها المسؤولية في الدولة بالضرورة، هي التي ستكون المستجيبين الأوائل. وبهذا المعنى، تمثل المجتمعات المحلية دوراً عظيم الأهمية في الحفاظ على سلامتهم وإذا ما أتيحت الأدوات الصحيحة لهم يمكن إشراك هذه المجتمعات مشاركة فعالة في تنفيذ تدابير الحماية لمنع و/أو الاستجابة للأوضاع التي تؤدي إلى الأذى أو الإساءة والتي غالباً ما تحدث في بيئات الطوارئ. وفي هذا السياق بالذات، سعى اتحاد[1] للمنظمات التي تضم منظمة أوكسفام (Oxfam)، ومنظمة بلان الدولية، ومنظمة موئل للإنسانية إلى العمل على مستوى المجتمعات المحلية في جمهورية الدومينيكان التي تنتشر فيها مجتمعات محلية حضرية فقيرة على جوانب الأنهار والتي تواجه خطراً كبيراً للتهجير الناتج عن الكوارث.

فبين حين وآخر، تعاني جمهورية الدومينكان من أحداث كبيرة مرتبطة بالمناخ، وعندما تجتمع مع هذه الأحداث الظروف الكامنة في البلاد والمتمثلة في انتشار حالة عدم المساواة السيئة والفقر المنتشر فإنها غالباً ما تؤدي إلى وقوع الكارثة. ومن أكثر الأمثلة حداثة إعصار جورج في عام ١٩٩٨ الذي هجّر ٨٥ ألف نازح داخلي وأودى بحياة ٣٥٠ شخصاً، ثم فيضان جيماني عام ٢٠٠٤ شخصاً الذي محا عن الخارطة عدداً كبيراً من المجتمعات المحلية وأودى بحياة ٦٠٠ شخص وهجّر قرابة ألف عائلة، وفي عام ٢٠٠٧ ضربت البلاد عاصفتان استوائيتان هما: نويل وأولجا وخلفتا ١٦٠ قتيلاً و١٤٠ ألف نازح داخلي.

التدريب على خفض مخاطر الكوارث وإدارتها سان كريستوبال

ومع قلة متابعة الحكومة أو عدم متابعتها أصلاً لشؤون العائلات المهجرة بهذه الأحداث، ونظراً لأنهم محجوبون عن السجلات أو الإحصاءات الوطنية ما زالت آلاف منهم تعيش حتى هذه اللحظة في مخيمات مؤقتة حيث أعادت نقلهم الحكومة ما زالوا ينتظرون بعد سنين إن لم يكن عقود إعادة توطينهم أو إرجاعهم إلى الأماكن الأصلية التي هجروا منها. وعلى أرض الواقع، لا تمثل هذه الملاذات أكثر من أكواخ فقيرة مصنوعة من القصدير، والورق المقوى، أو الطين أو الكتان، وغالباً ما تكون في مناطق ذات خطورة عالية تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية بل تؤوي أعداداً مكتظة من الناس ضمن ظروف معيشية يُرثى لها.

لكن المجتمعات المحلية المتأثرة، في أثناء حالات الطوارئ وبعدها، يتعرضون روتينياً إلى مخاطر حماية إضافية وحادة. ومثال ذلك أن كثيراً من الدومينكايين الذين يعيشون في المناطق ذات الخطورة العالية يرفضون إجلائهم وإعادتهم

أوكسفام، بلان إنترناشونال، موفن للإنسانية/ آنا باول فان دالين

إلى دور الإيواء الجماعية التي تديرها الحكومة لأنهم يرون فيها أماكن غير آمنة لهم بسبب انتشار الإساءة الجنسية والاستغلال على يد الجهات الفاعلة من الدولة (وعلى الأخص منهم الجيش) وعلى أيدي مديري دور الإيواء أيضاً ممن يستغلون ضعف هذه الفئة السكانية التي تنضوي تحت رعايتهم.٢وعلى وجه الخصوص، غالباً ما يعمد الفاعلون المستجيبون إلى حجب وصول هذه الفئة إلى الطعام والرعاية الطبية إذ يطلب هؤلاء المستجيبون منهم ممارسة الجنس أو تقديم خدمات جنسية مقابل مدهم بالمعونة الإنسانية. وتتجلى إساءة السلطة هذه أكثر في حالات الفساد، والإكراه، والحرمان المقصود من الخدمات على خلفيات الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو العرق والأصل علماً أن قضية الأصول العرقية تستهدف في الغالب المهاجرين الهايتيين والدومينكايين المنحدرين من أصول هايتية الذين يُمنَعون منعاً منتظماً من الحصول على الخدمات أو المساعدات الأساسية بل في بعض الأحيان يُحظَر عليهم استخدام دور الإيواء.[٣]وأشارت التقارير أيضاً إلى ظهور شبكات للإتجار لغاية الجنس والبغاء القسري بالإضافة إلى الإساءة للأطفال والإساءة على العموم في مثل هذه البيئات خاصة في المناطق الحضرية المهمشة.

لقد هدف البرنامج الريادي لاتحاد المنظمات المذكور على مدى عام كامل وصولاً إلى شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ إلى إقامة فيالق حماية قائمة على المجتمع من أجل التعامل مع كل هذه المخاطر، واستهدفت المناطق الحضرية على ضفاف الأنهار في مدينة سان كريستوبال حيث نتج تضافر الفقر مع انعدام التخطيط الكافي للأراضي في إجبار آلاف من الناس على العيش في سهل الفيضانات في نهر نيجوا. وكما حدث في عام ٢٠٠٧ مع عاصفتي نويل وأولجا، تواجه هذه المجتمعات المحلية خطراً كبيراً بأن تُمحَى تماماً من الخارطة إذا ما ضربها إعصار قادم أو عاصفة استوائية أو فيضان كبير.

وفي هذا الإطار، تركزت الجهود على تدريب المجتمعات المحلية وتنظيمها في المناطق المحاذية للأنهار في سان كريستوبال في مجالي خفض مخاطر الكوارث وإدارتها وذلك من خلال تأسيس شبكات تقودها المجتمعات المحلية لغايات الاستعداد للكوارث والخفض منها عند وقوعها والاستجابة لها في كل حي من الأحياء. وتضم كل شبكة ٢٥-٣٠ عضواً مجتمعياً استقطبوا على وجه الخصوص بما يضمن التوازن في تمثيل الذكور والإناث في جميع الفئات

العمرية من اليافعين إلى كبار السن كما اشتملت الشبكة على الأعضاء الذين كانوا يُستَثنَون من فضاءات صناعة القرارات الجماعية كأمثال الأشخاص الذين يعيشون مع الإعاقة ضمن المجتمع المحلي وضمن مجتمع المهاجرين الهاييتيين.

وبنيت هذه الشبكات القائمة على المجتمعات المحلية على وحدات تتألف من ٦-١٠ أعضاء وكل وحدة تتلقى تدريباً متخصصاً على مدى عدة شهور في جانب مختلف من الاستجابة للكوارث مثل: الإجلاء والإنقاذ (الماء والإصحاح والنظافة الشخصية) والاتصالات أو إدارة دور الإيواء. وفي حين تُعدُّ هذه الجوانب جميعها جزءاً من الأدوار التقليدية التي تمثلها الشبكات القائمة على المجتمع المحلي في العالم، سعى المشروع- على وجه الخصوص- إلى تدريب أعضاء وحدة إدارة دور الإيواء على تشكيل فيلق حماية متخصص في مبادرة ريادية يمكن إذا كُتِبَ لها النجاح أن تُكَرَرَ ضمن جمهورية الدومينكان وخارجها.

فيالق الحماية

كجزء من الهدف المأمول بدمج الحماية بفاعلية في جاهزية مواجهة أخطار الكوارث على مستوى المجتمع المحلي، تَلقَّى جميع أفراد الشبكة تدريباً في تدابير الحماية ومبادئها بما في ذلك كيفية توفير المساعدات المكيفة للحاجات المخصصة للنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) أو غيرها من الأمراض المزمنة، والفئات السكانية المهاجرة (التي يسودها المهاجرون الهاييتيون). ثم تنفذ فيالق الحماية المهمة الحساسة لترجمة هذه المبادئ إلى إجراءات عملية على أرض الواقع. وبعد الحصول على تدريب إضافي في منع الإساءة والاستغلال الجنسيين بالإضافة إلى حماية الأطفال، تمثل فيالق الحماية القائمة على المجتمعات المحلية هذه أيضاً آلية الرصد والمنع والاستجابة ضمن دور الإيواء الجماعية في مواجهة الحالات المتكررة من العنف الجنسي وغير ذلك من أنواع استغلال السلطة. ويتضمن ذلك ضمان الوصول إلى آليات الإحالة والشكاوى في حالات انتهاكات الحقوق وضمان الاستجابة للضحايا وتلقيهم العناية الملائمة وذلك من خلال القنوات المناسبة وتوفير الصحبة لهم خلال تلك العملية.

وفي حين تُدمَجُ الشبكات القائمة على المجتمع المحلي في منظومة إدارة مخاطر الكوارث الوطنية تحت إشراف الدفاع المدني وتنسيقه، تستفيد فيالق الحماية أيضاً من العمل مباشرة مع هيئات الحماية الاجتماعية في الدولة إذ إن ذلك عنصر أساسي في ضمان فاعلية تلك الفيالق واستدامتها. ولذلك اختير واحد أو اثنان من ضباط الارتباط في كل فريق لغرض تكوين همزة الوصل بين الفئة السكانية المتأثرة ووزارة العدل في الحكومة المحلية، وخدمات الحماية الاجتماعية، وبالارتباط بالخصوص مع الممثلين الإقليمين لوزارة المرأة وهيئة رفاه حماية الأطفال، والهيئة الوطنية للإعاقة، وخدمات الصحة العامة ومكتب النائب العام.

وبهدف مأسسة هذا التنسيق، أُسِّست بروتوكولات حماية خاصة للحماية في حالة الطوارئ بمشاركة فاعلي الدولة المذكورين الذين لم يكن لديهم حتى هذه اللحظة إلا قليلاً من المعرفة بحالات الإساءة التي تحدث خلال بيئات الطوارئ ضمن ولاية اختصاصها. وبتأسيس آلية للتنسيق بين هيئات الحماية الاجتماعية للحكومة على مستوى الأقاليم وبين فيالق الحماية القائمة على المجتمعات المحلية في الميدان، يُؤمَل تحقيق الاستجابة إلى أعداد أكبر من الحالات في أوضاع الطوارئ وتوجيهها عبر القنوات المناسبة من خلال منظومات الحماية والعدل والدولة.

إن جميع البلدان في هذه المنطقة وعلى الأخص منها الدول التي تنشأ في جزر صغيرة في منطقة الكاريبي تواجه حتمية وقوع الكارثة عاجلاً أو آجلاً. وإذا ما ضُمِنَ إدماج تدابير الحماية وآلياتها في جهود خفض مخاطر الكوارث وتعزيز الجاهزية للاستجابة لها خاصة على مستوى المجتمعات المحلية فيمكن أن تحقق شوطاً طويلاً في ضمان حقوق الإنسان عند وقوع الكوارث.

أندريا فيرديخا *averdeja@oxfamintermon.org*
مسؤولة الحماية الإنسانية، أوكسفام في جمهورية الدونيميكان
www.oxfam.org/en/countries/dominican-republic

١. ممول ضمن الإطار العام لبرنامج الجاهزية لمواجهة الطوارئ التابع لقسم المساعدات الإنسانية والحماية المدنية لدى المفوضية الأوروبية (إيكو) في منطقة الكاريبي

٢. سيزاريس غارسيا ر (2013) النساء والفتيات في سياق الكوارث: دراسات لثلاث حالات عن الاستضعاف والقدرات في جمهورية الدومينيكان، أوكسفام/ بلان إنترناشيونال (متاحة بالإسبانية فقط)
http://bit.ly/Oxfam-Plan-mujeres-ninas-DomRep-2013
(*Mujeres y Niñas en Contextos de Desastre: Tres Estudios de Caso sobre Vulnerabilidades y Capacidades en la República Dominicana*)

٣. أوكسفام/ بلان إنترناشيونال/ موئل للإنسانية (2014)، برنامج الجاهزية لمواجهة الكوارث (ديبيكو) 2015--2016 تقييم الحاجات حول حاجات الحماية في الحد من مخاطر الكوارث
(*DIPECHO 2015-2016 Needs Assessment on Protection Needs in DRR*)

تجسير الهوَّة التمويلية للحماية المجتمعية

خالد كوسر وآيمي كننغهام

إذا أُطلقت مبادرة لمساعدة المجتمعات المحلية في بناء لدونتها إزاء التطرف العنيف فقد تقدم دروساً مفيدةً في كيفية مساعدة المجتمعات المحلية على الوصول إلى التمويل لدعم جهودهم في الحماية الذاتية.

غياب التمويل من أهم العوائق التي تواجه المجتمعات المحلية في خضم تنظيمها لتأمين الحماية الذاتية. فالمجتمعات المحلية في أغلب الأحيان تتوافر على فهم أفضل من الجهات الخارجية حول التحديات ولديهم أفكار مبدعة للتغلب على تلك التحديات لكنَّ ما ينقصهم لترجمة تلك الأفكار واقعاً عملياً هو التمويل.

وقد حددت دراسة بحثية أجراها الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف ثلاثة أسباب تمنع المجتمعات المحلية من جمع المال. الأول هو غياب الشبكات المناسبة. فهي تفتقر إلى الدراية الكافية بفرص التمويل أو قد تكون غير قادرة على الوصول إلى المصادر المتاحة، ومنها على سبيل المثال الحكومات الوطنية وبرامج المنح الصغيرة للهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية. والثاني إنَّه حتى عند معرفة الفرص، غالباً ما تكون المجتمعات المحلية غير مستوفية للشروط أو غير قادرة أصلاً للتقدم بطلبات التمويل. فقد لا تكون مسجلة أو قد لا تكون قادرة على تعبئة الأطر المنطقية المطلوبة مسبَّقاً أو كتابة مقترحات الموازنات، وقد لا تكون قادرة على إجراء عمليتي الرصد والتقييم المطلوبة في العادة. وثالثاً، قد تكون الثقة مفقودة بين المجتمعات المحلية والممولين المتوقعين سواء أكانوا من الحكومة المحلية أم من المانحين ثنائيي الأطراف أو المنظمات غير الحكومية.

يسعى نموذج التمويل لدى الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف إلى ذليل هذه التحديات بثلاث طرق. فهو صندوق مدمج بمعنى أنَّه يجمع المساهمات من الحكومات وغيرها من الجهات المانحة ثم يقدم المنح باسمه. ونتيجة لذلك، يصبح التمويل حيادياً ويمثل طريقة للتغلب على ضعف الثقة بين المجتمعات المحلية وبعض المانحين ثنائيي الأطراف. وإضافة لذلك، يقدم الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف التمويل لاتحادات المبادرات المحلية المرتكزة إلى مستقبل أصيل غالباً ما يكون منظمة غير حكومية ضمن عدة معايير للاختيار أهمها مدى تخاطب تلك المنظمة مع المجتمعات المحلية. ومع أنَّه يجب على أولئك المستقبلين الأصيلين أن يتمتعوا ببعض الخبرة في إدارة التمويلات، فلا شروط مسبَّقة بأن لا يكون أي من المستقبلين الفرعيين للمنحة في ذلك الاتحاد قد حصل على تمويل سابق. وهناك هدف آخر وهو التغلب على الهوَّة التمويلية بطريقة مستدامة وذلك بتوفير جولات استثمارية متتابعة كل واحدة منها تدوم ثلاث سنوات بالتزامن مع توفير الدعم لبناء القدرات على مهارات جمع التبرعات.

ولا يقل أهمية عن دعم المجتمعات المحلية المستضعفة السَّعيُ سعياً أكثر انتظاماً لمعالجة فجوة التمويل. ومن إحدى الطرق التي يفعل بها ذلك الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف إشراكه في آلية التمويل لنطاق من أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيم الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وممثلو الجهات المانحة المحلية. ولذلك، على سبيل المثال، عندما ترسم الحكومات خطط عملها الوطنية لمنع التطرف العنيف، يكون تمويل المجتمعات المحلية من أكثر الأمور أهمية. وبالمثل، ارتفع مستوى الوعي بين الشركات التجارية المحلية حول إمكانية أن تقدم استثماراتهم الدعم في المساعدة على جلب الاستقرار للبيئات الهشَّة.

وينصب تركيز الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف على مبادرات المجتمعات المحلية[1] الرامية إلى بناء اللدونة إزاء الأجندات المتطرفة العنيفة. ومع أنَّ الروابط القائمة بين التطرف العنيف والتَّهجير لم يخضعا بعد لدراسة وافية، يحدث كثير من التَّهجير في العالم اليوم ضمن المجتمعات المبتلاة بالتطرف العنيف. وفي بعض الحالات، يركز الصندوق دعمه مباشرة على المجتمعات المهجَّرة كما الحال مع مجتمعات الروهينغيا في بنغلاديش على سبيل المثال. ومع ذلك، حتى لو كانت المجتمعات المعنية غير متأثرة تأثيراً مباشراً بالتَّهجير، فهناك دروس مستفادة في دعم اللدونة بين المجتمعات المستضعفة تنطبق دون أدنى شك على جهود دعم المستضعفين بخطر التَّهجير.

وتقع المبادرات التي دعمها الصندوق في الجولة الأولى من صناعة المنح (منتصف ٢٠١٦) إلى ثلاث فئات أساسية تتمثل إحداها في رفع الوعي حول التطرف العنيف من خلال العمل، على سبيل المثال، مع وسائل الإعلام المحلية. وأخرى تتعلق بالتعبئة لمواجهة التطرف وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تأسيس فرق الاستجابة المجتمعية. وهناك مجموعة أخيرة من التدخلات مصممة لتوفير بدائل عن التطرف العنيف مثل توليد الدخل على سبيل المثال. لكنَّ التحديات ما زالت قائمة وهي تحديات لا يستهان بها ويجب التغلب عليها في مجالات الرصد والتقييم والأمن وضبط النفقات الإدارية للضمان وصول أكبر تمويل ممكن إلى المجتمعات المحلية. إلا أنَّ هناك دروساً

مستفادة من هذه المبادرات ويجب النظر إليها في نهاية الأمر على أنها ذات قيمة أوسع نطاقاً وصولاً إلى مبادرات دعم المجتمعات المستضعفة والمتعرضة لخطر التَّهجير.

خالد كوسر *k.koser@gcerf.org*
المدير التنفيذي، الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف (GCERF)

آيمي كننغهام *a.cunningham@gcerf.org*
مستشار أول، الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف (GCERF)

www.gcerf.org

١. حالياً في بنغلاديش وكينيا وكوسوفو ومالي وميانمار ونيجيريا

الصفقة الكُبرى - أَمَزيدٌ من التمويل للهيئات المحلية؟

كما هو متوقع، رجحت كفة 'إضفاء الطابع المحلي' في نقاشات القمة العالمية للعمل الإنساني التي عُقدَت في مايو/أيار 2016 والتي توصلت للاتفاق على 'الصفقة الكُبرى' التي تنطوي على توجيه 25% من تمويل الأنشطة الإنسانية توجيهاً "مباشراً بقدر الإمكان" إلى الهيئات المحلية والوطنية.

ووقعت سبعة وعشرون منظمة دولية غير حكومية أيضًا على ميثاق التغيير الجديد (Charter4Change) (https://charter4change.org) وتعهدت بتحويل 20% من تمويلاتها إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية بحلول عام 2018 (ونشر النسبة المئوية الفعلية بشفافية) وتعهدت أيضاً بمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن تعيين موظفين محليين في المنظمات غير الحكومية الدولية وتفريغ المنظمات المحلية من طاقاتها.

وشهدت هذه القمة أيضاً إطلاق منظمة نير (شبكة تمكين استجابة المساعدات) www.near.ngo (NEAR) ، وهي عبارة عن شبكة تهدف إلى "إعادة تشكيل نظام الأنشطة الإنسانية والإنمائية القائم على التبعية إلى نظام يقوده ويمتلكه المجتمع المحلي وقائم على شراكات منصفة وكريمة ومسؤولة".

نقلاً بتصرف عن 'القمة العالمية للعمل الإنساني: الرابحون والخاسرون'، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 26 مايو/أيار 2016. http://bit.ly/2d9PgQb

المراجع والمصادر: المجتمعات المحلية والحماية الذاتية

إضافة إلى المراجع المذكورة في نهاية المقالات، فيما يلي قائمة مفيدة من المراجع الإضافية:

Barrs C A (2012) *How Civilians Survive Violence: A Preliminary Inventory*, Cuny Center.
(بارز سي إيه (2012) كيف ينجو المدنيون من العنف: قائمةجرد مبدئية، مركز كني)
http://bit.ly/Barrs-Inventory-2012

ECHO (May 2016) *Humanitarian Protection: Improving protection outcomes to reduce risks for people in humanitarian crises*, Thematic Policy Document No 8
(إيكو (مايو/أيار 2012) الحماية الإنسانية: تحسين نتائج الحماية لخفض المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص في الأزمات الإنسانية، وثيقة السياسة الموضوعية رقم 8)
http://bit.ly/ECHO-humanitarian-protection-2016

19-Global Protection Cluster Strategic Framework 2016
(الإطار الاستراتيجي العنقودي للحماية العالمية 19-2016)
http://bit.ly/ProtectionCluster-Framework2016-19

Global Protection Cluster/Oxfam (2016) *Communication Package on Protection: what protection means in operational terms in an emergency and who is responsible for what*. Available in English, French, Spanish and Arabic.
(مجموعة الحماية العالمية/ منظمة أوكسفام (2016) مجموعة الاتصالات الخاصة بالحماية: ماذا تعني الحماية من المنظور العملياتي في حالة الطوارئ ومن مسؤول عن ماذا. هذا المرجع متاح بالإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية والعربية.)
http://bit.ly/GPC-communication-package

Local to Global Protection (L2GP): documents and promotes local perspectives on protection, survival and recovery in major humanitarian crises.
(الحماية من المحلي إلى العالمي L2GP: توثق وتعزز وجهات النظر المحلية حول الحماية، والبقاء على قيد الحياة والتعافي في كبرى الأزمات الإنسانية.)
www.local2global.info/resources

Sanchez G (2010) *Against All Odds: Experiences of IDP Self-Protection Measures in Colombia, Brookings Institution*.
(سانشيز جي (2010) رغم كل المصاعب : خبرات النازحين داخلياً في تدابير الحماية الذاتية في كولومبيا، مؤسسة بروكينغز.) http://brook.gs/2cL1EVS

Slim H and Bonwick A (2005) *Protection: An ALNAP guide for humanitarian agencies*, ALNAP.
(سليم إتش وبونويك إيه (2005) الحماية: دليل منظمة بي للهيئات الإنسانية، ألناب) www.alnap.org/pool/files/alnap-protection-guide.pdf

South A and Harragin S, with Corbett J, Horsey R, Kempel S, Fröjmark H and Carstensen N (2012) *Local to Global Protection in Myanmar (Burma), Sudan, South Sudan and Zimbabwe*, ODI/HPN Paper 72
ساوث إيه وهاريجان إس، بالتعاون مع كوربيت جيه، وهورسي أر، وكيمبل إس، وفروجمارك إتش وكارسيتنسين إن (2012) الحماية من المحلي إلى العالمي في ميانمار (بورما)، والسودان، وجنوب السودان وزيمبابوي.
http://bit.ly/ODI-L2GP-2012

Stimson Center's Civilians in Conflict project
(مدنيون في النزاع، أحد مشروعات مركز ستيمسون)
www.stimson.org/programs/protecting-civilians-conflict

In particular: Gorur A (2013) *Community Self-Protection Strategies: How Peacekeepers Can Help or Harm*
(على وجه الخصوص: جورير إيه (2013) استراتيجيات الحماية الذاتية في المجتمع المحلي: كيف يمكن لقوات حفظ السلام أن تعود بالنفع أو الضرر)
http://bit.ly/Gorur-2013

Giffen G (2013) *Community Perceptions as a Priority in Protection and Peacekeeping*
(جيفين جي (2013) تصورات المجتمع المحلي كأولوية في الحماية وحفظ السلام)
http://bit.ly/Giffen-2013

See also background papers on this subject for UNHCR-NGO Consultations 2014
انظر أيضاً الوثائق والأوراق الخلفية حول استشارات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية 2014)
www.unhcr.org/uk/574308244

الاستعداد للحفاظ على الذات

كايسي بارز

في أغلب الأحيان، يثبت أن العنف يتعدى مجال التأثير، الأمر الذي يدفع هيئات المساعدات الدولية للانسحاب وترك المدنيين المحليين لمواجهة الأخطار وحدهم. وعلى الجهات الفاعلة الخارجية أن تصل إلى فهم أعمق بكثير لخبرات واستراتيجيات المجتمعات المحلية في حماية ذاتها، كما عليها إبداء التزام أكبر بكثير تجاه هذه المجتمعات.

في كل أزمة جديدة، غالباً ما تكون عناصر المجتمعات الأساسية هي التي توفر أولى الاستجابات التكتيكية وآخرها بل قد تكون الوحيدة في ذلك سعياً للبقاء. بَيدَ أنّ المجتمع الإنساني الدولي لا يميل غالباً إلى الاعتراف بهذه العناصر، ويعتمد بدلاً من ذلك على المؤسسات بصفتها شركاء. ولكنَّ الشركاء المؤسسيين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية قد يفتقرون للشرعية والاستمرارية بل قد لا يمتون بصلة للموضوع. ونميل عادة لأن نخلط بين الأمور فننظر إلى شركاء المنظمات غير الحكومية على أنهم هم المجتمع المدني، ولكنهم ليسوا كذلك. بل ما هم سوى جزء صغير من المجتمع المدني، فعندما تقع النوازل والأهوال، يسعى الناس للحصول على الحماية ويحميهم المقربون إليهم، ولذلك لا يذهبون إلى مكتب منظمة غير حكومية. والمجتمع المدني لديه الإجابة حقاً للحماية الذاتية لكنَّ تلك الحماية تأتي بأشكال أقل اعتمادية على المؤسسات.

فعلى سبيل المثال، هناك قادة يتمتعون بشرعية تفرض الثقة والتلاحم وسرعة الامتثال التي تُكوِّنُ العناصر الأساسية في خضم العنف الجاري. ولا يُنتخَب هؤلاء القادة غالباً بطريقة رسمية ولا تُنشَأ الهياكل التي يتبعون لها وفق الأطر التنظيمية ولا ضمن المباني المادية المصنوعة من الآجرّ والملاط. ويكون أولئك القادة أفراداً تحفزهم مرتبتهم الاجتماعية أو العقد الاجتماعي أو الوحدة الاجتماعية على مساعدة من حولهم. وقد يكونون مزوِّدي خدمات يعملون بحكم مهنتهم على دعم السكان. وربما يكونون وجهاء في المجتمعات المحلية الذين يعتنون بالناس بحكم التقاليد أو قد يكونون زعماء للقبائل أو العائلات الذين يسعون لحماية أفرادهم. وفي هذه المقالة، نستخدم مصطلح 'المجتمعات المحلية' كاختصار ليعني هيكل الحماية الاجتماعية الأكبر هذا.

وقد أحصى مركز كوني (Cuny Center) عدة مئات من الطرق التي ينجو من خلالها السكان المحليون من العنف. وتوثق قائمة الإحصاء تلك الحماية الذاتية المرتبطة بالسلامة بالإضافة إلى مصادر كسب الرزق والخدمات الحرجة التي تعتمد عليها الحياة. وفي خضم النِّزاع، يمثل سوء التغذية والأمراض تهديدات أكبر من تهديد الخناجر والرصاص لأنَّ عدداً أكبر بكثير من الناس يموتون أثناء العنف بسبب تدهور مصادر الرزق والخدمات ممن يموتون نتيجة العنف المباشر، وغالباً ما يخاطر المدنيون بسلامتهم للحصول على هذه الأساسيات. وقد أنقذت بعض الاستراتيجيات المحلية حياة الملايين: كالصفقات مع الأراف المتحاربة، وأنظمة التنبيه المبكر المحلية، والزراعة والقطاف للعيش، والاقتصادات المسايرة التي تنشأ في الظل، والحذر في تقديم الخدمات والفرار.

وإذا قرر المدنيون فعلاً أنَّ الفرار هو أفضل خيار، فكلما كانت استعداداتهم أفضل ازدادت أرجحية وصولهم إلى وجهاتهم مع الحفاظ على سلامة وحداتهم الاجتماعية وأصولهم الاقتصادية. وتساعد 'السلامة' على تأخير اليوم الذي يضطرون فيه إلى الخضوع إلى الممارسات المسايرة الخطرة أو أن يصبحوا فريسة لسلوك الآخرين المفترس. وهي تساعد على تأخير استهلاك الموارد في تلك الوجهات- الذي يتسبب غالباً في الفرار ثانياً وثالثاً والذي يكون أكثر خطورة. وقد يساعد امتلاك رأس المال الاقتصادي والاجتماعي هذا حتى على تخطي التحديات وتكاليف العودة إلى منازلهم وإعادة بناء حياتهم في مرحلة أبكر.

محدوديات وحقائق صعبة

"بطبيعة نشوئها، تكون جميع آليات المسايرة أقل من مثالية. [...] ولكنها تمثل أفضل الاستجابات المدروسة للأزمة، ذلك لأنَّ من يطورونها هم أولئك الذين تكون حياتهم وسبل كسب الرزق لديهم هي الأكثر استضعافاً."[1] ومع ذلك، فإنَّ الحسابات والخيارات التي ينتهجها الناس المهددون لحماية أنفسهم ومجتمعاتهم لا تشتمل بالضرورة على جميع البدائل والتبعات والحاجات.

فأولاً، ربما تؤدي دوافع الناس القوية لحماية من يهمهم أمرهم إلى إقصاء الأقليات. وثانياً، قد تؤثر المعتقدات المجتمعية على حسابات الحماية، وأحياناً بطرق قد تجعل الغرباء يشعرون بعدم الراحة، وبشكل خاص تجاه الجندر، لأنَّ القائمين على نشاطات الحماية عادة ما يكونوا ذكوراً. وثالثاً، غالباً ما تسلح المجتمعات أنفسها أو تنحاز لجماعات مسلحة معينة. وقد يحقق ذلك لهم الحماية ولكنه يجعلهم أيضاً عرضة لخطر توسيع حلقة الإساءات

العنيفة. ويمكن لدعم القدرات النابذة للعنف من أجل البقاء أن يخفف من قوى الجذب والشد التي تفضي إلى الاستجابة العنيفة، إذ يمكن أن يوفر ذلك الدعم خيارات في حالات لم يعد يبدو فيها شيء عدا السلاح ممكناً.

وتبعد القدرة المحلية للحماية الذاتية كل بعد عن المثالية. ولكن، كما يذكر نيلز كارستينسن من مبادرة من الحماية من المحلي إلى العالمي L2GP، علينا أن نحقق الاتزان الملائم بين ما تنص عليه المبادئ وبين ما هو عملي، إذ يتطلب العمل مع هياكل واستراتيجيات 'غير تقليدية' منا تطوير «وسائل دعم جديدة وذكية ومرنة.»[٢] ولدينا بالفعل مجموعات المهارات لتحقيق معظم هذا العمل، لكنَّ التحديات الأكبر تنبع من عقلياتنا. فأغلب ما نسميه 'ابتكاراً' لا يعدو عن كونه عملاً بلا طائل. وبهذا الصدد، يؤكد بيرنارد كوشنار أحد مؤسسي منظمة أطباء بلا حدود (MSF) أنَّ "إضفاء الصفة الاحترافية والبيروقراطية على المنظمة سوف يضر بطبيعتها الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية وبتوجهها الفطن والابتداعية" وسوف "يقهر تكتيكاتها الارتجالية."[٣] ونحن اليوم بحاجة إلى مزيد من ابتداعات بيرنارد كوشنر وهرطقة فريد كوني الرائعة حتى لو استاء البعض منها. ويلح كثير من الناس منذ أمد بعيد على طلب دعم القدرة المحلية للحماية الذاتية لكنَّ مثل تلك المقاربات لم تُمنهَج بعد في مختلف مفاصل عمل المساعدات.

دعم الحماية الذاتية

من بين المنظمات المختلفة المعنية بمسائل السلم والنِّزاع، غالباً ما سيكون مزوِّد خدمات المساعدات في المكان الأفضل لدعم القدرات المحلية للحماية الذاتية لأنَّه يمتلك القدرة الأكبر على الوصول للناس بحكم معرفته بالأشخاص المعنيين وبالثقة التي يحظى بها في الميدان بالإضافة إلى وعيه الأفضل بالاختلافات الصغيرة في السياق والثقافة. ويتمتع مزودو المساعدات بمجموعات المهارات الضرورية (من توفير مصادر الإعاشة والخدمات التي تعتمد عليها الحياة)، وهم ملتزمون بحشد المجتمعات المحلية. كما أنه من المرجح أن يكون لديهم أسباب يمكن الدفاع عنها لوجودهم في مناطق النِّزاع، بالإضافة إلى أنهم يحظون بقدر أكبر من الاستقلالية في التصرف مقارنة مع غيرهم.

وعندما يعمل مزوِّدو الخدمات المحليون والدوليون معاً، يمكنهم رفع الاستعداد للحماية الذاتية إلى درجة كبيرة في المناطق البعيدة وغير المستقرة. ومع اقتراب العنف، يمكن لمزوِّد المساعدات أن يقدم المزيد من أجل دعم قدرات نظرائه - أي الكوادر والشركاء المحليين - للعمل وحدهم في وجه الخطر، ودعم النظراء في موضع القيادة، لتقديم مزيد من الدعم للقدرات للمجتمعات لكي تتمكن بنفسها ووحدها من البقاء في وجه الخطر.

ومن بين جميع أنواع الحماية الممكنة، ستكون الحمايات المعززة للقدرات المحلية هي التي تدوم لأطول فترة لأنها تعزز قدرة الناس الذين يبقون وحدهم بعدما يعزلهم العنف عن العالم الخارجي. وحتى في هذه الحالة، يجب أن ننتبه إلى أن تكون أي مبادرة نسميها 'حماية ذاتية تستند إلى المجتمعات المحلية' بالفعل وليدة المجتمعات المحلية وليست مشروعاً نتصوره نحن ونلزم المجتمع المحلي بتنفيذه. وينبغي أيضاً أن نضمن أن لا تركز هذه الحماية على القدرة في التأثير على العنف أو على حضور الأطراف الخارجية.

وفي بعض الأحيان يعبّر بعض ممن يعمل معنا في مجتمع المساعدات الدولي عن اعتقادهم بأن 'الوجود هو بحد ذاته حماية'. ويتمثل الخطر في أنَّ نظراءنا والمجتمعات المحلية يؤمنون بذلك المبدأ أيضاً، وبذلك ينتابهم حس كاذب بالتضامن والسلام ما قد يؤدي لتأخير فطرتهم الطبيعيةً التي تتجه نحو تعزيز البقاء على قيد الحياة. وهذا بدوره يخرق أحد الأقوال المأثورة الأخرى للحماية وهو: «لا تؤذِ» الذين نقدم لهم الخدمة. ويشير هذا القول المأثور إلى مسؤوليتين متضافرتين: الأولى هي عدم تعريضهم إلى الأذى، كأن نمنحهم أملاً كاذباً، على سبيل المثال. والثانية هي عدم تركهم في طريق التعرض للأذى، كأن ننسحب مثلاً دون دعم قدرتهم على البقاء.

كايسي بارز *contact@civiliansinharmsway.org*
زميلة بحث في الحماية لدى مركز كوني ومُؤَسَّسَة مركز مدنيون في طريق الأذى Center for Civilians in Harm's Way

للحصول على معلومات خلفية والإرشادات التوجيهية حول دعم الجهوزية المحلية، يرجى زيارة الموقع التالي *www.civiliansinharmsway.org*.

١. لاوتسي س وهاموك ج (1996)، مسايرة الأزمة ومسايرة المساعدات: بناء القدرات وآليات المسايرة والاعتمادية، وربط الإغاثة بالإنماء، ص. 3 www.alnap.org/pool/files/erd-2690-full.pdf (*Coping with Crisis, Coping with Aid: Capacity Building, Coping Mechanisms and Dependency, Linking Relief and Development*)

٢. اتصال بالمستشار الرئيسي لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي L2GP، نيلز كارستينسن، 27 يناير/كانون الثاني 2016.

٣. بارنيت م (2011) أمبراطورية الإنسانية: تاريخ العمل الإنساني، مطبعة جامعة كورنيل، ص. 152. (*Empire of Humanity: A History of Humanitarianism*)

إعادة النظر في مسألة الجندر في منظومة اللاجئين الدولية

ميغان دينيس سميث

تجعل أدوات تحديد صفة اللاجئ الحالية طلبات اللجوء معتمدة على الصور الذهنية حول المرأة الضحية والأم.

يعجز نظام اللاجئين الدولي الذي تعرِّفه اتفاقية عام ١٩٥١ حول وضع اللاجئين وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٦٧ عن التصدي بالقدر الكافي للاضطهاد القائم على الجندر وخاصة ما يتعلق منه بطلبات اللاجئات النساء. وتستند الاتفاقية التي بُنِيَت على أسس حقوق متحررة إلى 'الحيادية الجنسية' وإمكانية التطبيق عالمياً- لكنَّ عدم ذكر الجندر في الاتفاقية يمنع من وضعها في الاعتبار الاضطهاد المستند إلى الجندر والذي يؤثر بصفة خاصة على النساء.

وفي حين أصبحت صورة المرأة اللاجئة الصورة الرمزية للهجرة القسرية في يومنا هذا في أذهان الناس، فقد كانت النساء اللواتي يسعين إلى اللجوء، وكان مفهوم الجندر أيضاً على هامش منظومة اللجوء عبر التاريخ. ولم تبدأ قضية الاضطهاد الخاص بالجندر على وجه التحديد ولا الاضطهاد الذي يدور حول الجندر في التأثير على تحديد وضع اللاجئ قبل تسعينيات القرن الماضي.

وكانت محاولات الناشطات والباحثات الرامية إلى دمج خبرات النساء في هذا الإطار القانوني قد أدت إلى نشوء خطاب تحرري حول 'حقوق المرأة على أنها جزء من حقوق الإنسان' كما أدت إلى اشتمالها في اتفاقية القضاء على جميع أساليب التمييز ضد المرأة (سيداو).[1] لكنَّ هذا الإطار يعيق حماية النساء الفارات من الاضطهاد المرتبط بالجندر وذلك بتمثيله النساء اللواتي يطلبن اللجوء على أنهن ضحايا، وأمهات ونساء فقيرات ينتمين إلى 'العالم الثالث'، خاصةً من خلال دمج النساء والأطفال في فئة واحدة. بيد أنّ تمثيل النساء اللواتي يسعين إلى اللجوء بهذه الطريقة أمر ينطوي على مشاكل معقدة.

وتهرب النساء اللواتي يسعين إلى اللجوء من الاضطهاد لعدد من الأسباب ذاتها التي يهرب الذكور لأجلها. لكنّ عدداً أكبر بكثير من النساء يعانون بالإضافة إلى ذلك من الاضطهاد إضافة إلى فقدانهن لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشيع في طلبات لجوء النساء ذكر تعبيرات مختلفة محددة بالضرر الواقع على الشخص بسبب الجندر منها تشويه العضو التناسلي للإناث، والزواج القسري، وما يسمى بجرائم الشرف، والتعقيم القسري. وتُعدّ طبيعة هذه الأشكال من الضرر المتعلق بالجندر أمراً مهماً فيما يتعلق باستمرار ظهور الصعوبات في إدخال هذه المطالب المتعلقة بالجندر ضمن إطار قانون اللجوء.

وتحديداً، تُصنَّف النساء اللاجئات كمجموعة اجتماعية خاصة حسب مصطلحات اتفاقية ١٩٥١. والمجموعة الاجتماعية الخاصة هي مجموعة من الأشخاص الذين يتشاطرون سمةً مشتركةً بالإضافة إلى خطر تعرضهم للاضطهاد، أو الذين يُعتبَر أنهم يتشاركون صفة مشتركةً داخليةً أو لا يمكن تغييرها وتتعلق بهويتهم. وبذلك تصبح أدوار النساء المهيمنة بحكم الجندر هي ما يعرّفهن كأعضاء مجموعة اجتماعية خاصة ويصبح ذلك التعريف الحجة الأساسية لطلب اللجوء.

المرأة 'الحقيقية'

يُمثّل إيجاد فضاء للمرأة في الإطار القانوني إحدى الطرق التي يستخدمها من يدعم المرأة محاولة منهم لمواجهة حجب المرأة في الاتفاقية. ومع ذلك، لم يكن إدخال النساء في الاتفاقية عبر الإرشادات التوجيهية لعام ٢٠٠٢ حول الاضطهاد المتعلق بالجندر[2] ممكناً إلا من خلال تصوير النساء كلهن على أنهن سلبيات تعتمدن على الآخرين، وعلى أنهن ضحايا مستضعفات، وبذلك أصبحن مهمشات في السياسات الدولية وبدون أي منظمات تمثلهن.

وتميل التدابير الهادفة إلى تحسين تحديد وضع اللاجئ وتوسيع تعريف الاتفاقية للاضطهاد المتعلق بالجنس إلى أن تعرض هويات نساء لاجئات 'حقيقية' نظّمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووسائل الإعلام والحكومات ولكن لم تنظمها النساء اللاجئات بأنفسهن. ومن أهم عوامل هذا السرد الذي يرسم النساء على أنّهن مجرد ضحايا بعض الصور والفئات مثل ضم 'النساء والأطفال' تحت واحدة من أكثر الإحصاءات استخداماً في سياسة اللاجئين وأدبياتهم ومفادها أنّ النساء والأطفال يمثّلون ٨٠٪ من اللاجئين في العالم. وبما أنّ النساء والأطفال يشكّلون بشكل عام ٨٠٪ من السكان، سواءً أكانوا لاجئين أم لا، فإنّهذا التمثيل يتسبب بمشكلة إظهار النساء اللاجئات على أنّهن أمهات ودورهنّ

محصور بجنسهن. ويؤدي جمع النساء والأطفال معاً إلى جعل الرجال المعيار الذي يقاس به الجميع إذ يُجمَعُون في فئة واحدة اتكالية مُهمَلَة، بدلاً من أن يكونوا فاعلين مستقلين.

وثانياً، يؤدي هذا التوصيف إلى تأبيد رواية تمثيل الدولة لدور المخلّص الحامي 'للنساء والأطفال'. وتظهر دراسة في المملكة المتحدة حول تحديد وضع اللجوء ارتباطاً مباشراً بين منح صفة اللجوء والتزام طالب اللجوء بخطاب الصورة النمطية لطالب اللجوء على أنّه ضحية.[٣] ولتحظى المرأة بحماية الدولة، يجب أن تظهر أنها تتصرف بطريقة تليق بالمرأة، وذلك يعني ضحية بكماء ومنفصلة عن السياسة وتأتي من ثقافة مضطهدة. كما يزيد كتم قوتها من فرص نجاح طلبها للجوء.

ويمكن لمقاربة أقوى أن تشتمل على أشكال عدة من الهوية والعلاقات- التي لا يحدها الجندر حصراً. ولضمان منح المقدار الكافي من الحماية للنساء اللاجئات، يجب على مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وهي وكالة اللاجئين التي توليها اتفاقية اللاجئين مسؤولية حماية اللاجئين، أن تضمن إيلاء فهم وعناية ملائمتين بالاضطهاد القائم على الجندر. وتتطلب عملية الإصلاح التي يلمح إليها هذا الأمر حصول تغييرات أساسية بدلاً من الاكتفاء بقراءة الاتفاقية من خلال تطبيق الإرشادات التوجيهية. ومن أجل تحقيق أثر فعلي على حياة النساء والرجال المهجَّرين، تبرز الحاجة إلى تركيز مستدام على فتح الفضاءات البديلة السياسية والقانونية. ولن تتجه طبيعة المؤسسات التي تدير الاستجابة للاجئين إلى التغير بمجرد زيادة مستوى تعميم 'تركيز الجندر' الذي يُنظر إلى النساء فيه على أنهن مجموعة ذات حاجات خاصة.

فإرشادات تحديد وضع اللجوء لم تُتبنَّ إلا في عدد قليل من دول العالم وغالباً ما يكون التجاهل مصير التحديات التي تواجهها طالبات اللجوء من النساء. وتُمثّل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الفاعل الأساسي بفضل قدرتها على التأثير على الدول في هذا السياق، خاصة في دول الشمال. ومع أنّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لا يمكنها إلزام الدول بحد ذاتها، فهي ما زالت سلطة مقنعة جداً وما زال على الدول التزام في التعاون معها. وبذلك فهي تبقى الكيان الرئيسي للتوجيه في هذا المجال حول الممارسات الحسنة فيما يتعلق بالجندر. ويمقدورها أن تؤدي دوراً قيادياً بتوفير إطار عمل مناسب لتحقيق تغير في طريقة تشخيص الجندر فعلياً في عمليات تحديد وضع اللجوء.

الخاتمة

دائماً ما يميل القانون وعملية تحديد وضع اللاجئ إلى تهميش النساء وتعطل قدراتهن أيضاً. ولا بد من إلقاء نظرة ناقدة بشأن النساء اللاجئات للكشف عن قدراتهن كعوامل مستقلة لا تُحصَر في فئات 'النساء والأطفال' أو الضحايا الذين لا بد من إنقاذهم. ولا بد من شمل أصوات النساء لإجراء نقلة في التمثيلات السائدة للنساء اللاجئات وحمايتهن على العموم.

لكنَّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والإرشادات التوجيهية بطبيعتهما لا يمكن لهما سوى إرشاد السياسة القانونية للدولة بدلاً من تقييدها إزاء اللاجئات الإناث. وعلى أي حال، يلاحظ أنّ الإرشادات التوجيهية المستخدمة في المساعدة في تفسير المطالبات المبنية على الاضطهاد المبني على الجندر يؤكد عليها الافتراضات القائمة حول الفئة أو الصورة النمطية المتوقعة للمرأة اللاجئة المثالية في حين اقتصر القانون ببساطة على إدراج مفهوم للجندر يضر بطلبات اللجوء التي تقدمها الإناث. والمطلوب إيجاد طريقة للتغلب على المفهومات الأساسية للجندر التي تمثل أساس التنبؤ لصناعة القرار وقانون السوابق القضائية والعقائد القانونية. وقد يترتب على اتفاقية اللاجئين التي تمثل صكاً حياً أن تتغير وتتطور للتطرق إلى تحديات اللاجئين وطلباتهم.

ميغان دينيس سميث
reporting.bekaa.lebanon@intersos.org
مسؤولة للحماية، إنترسوس (INTERSOS) في زحلة، لبنان
www.intersos.org/en/lebanon

الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتبة ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة إنترسوس (INTERSOS).

١. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2002) إرشادات توجيهية حول الحماية الدولية: الاضطهاد المرتبط بالجندر ضمن سياق المادة 1أ(2) من اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكولها لعام 1967 حول وضع اللاجئين www.unhcr.org/3d58ddef4.pdf
(*Guidelines on international protection: Gender-Related Persecution within the context of Article 1A(2) of the 1951 Convention and/or its 1967 Protocol relating to the Status of Refugees*)

٣. كراولي هـ (1999) 'النساء ووضع اللاجئ: وراء ثنائية الضدين العام/الخاص في سياسة اللجوء في المملكة المتحدة' في إندرا د (محررة) جنسنة الهجرة القسرية برغان بوكس.
('Women and Refugee Status: Beyond the Public/Private Dichotomy in UK Asylum Policy', *Engendering Forced Migration*, Berghahn Books)

كولومبيا: عملية السلام والحلول للمُهجَّرين

جيسون أوزفالدو مارتينيز ليغيزامو

إذا توصلت كولومبيا كما هو متوقع إلى اتفاقية للسلام لإنهاء النزاع الداخلي الذي طال أمده قد تتمخض عن التسوية ظروف سياسية وقانونية لحل ظاهرة التهجير القسري لمواطنيها.

لعلَّ البحث عن الحلول الدائمة للنزاعات واحد من أكثر التحديات المُلِحة وأعظمها التي تواجهها المجتمعات الحديثة. ويبدو أن كولومبيا الآن على وشك إنهاء فترة من النزاع الذي خلّف ورائه إضافة إلى الوفيات والمفقودين ستة ملايين نازح داخلي و ٤٠٠ ألف لاجئ.

وكانت محادثات السلام في هافانا، كوبا المبرمة بين الحكومة الكولومبية والجماعة الثائرة الرئيسية المتمثلة في القوات المسلحة الثورية في كولومبيا-جيش الشعب (فارك) قد بدأت تؤتي أكلها وتتمخض على اتفاقيات تتضمن الإجراءات الملموسة فيما يتعلق بالمهجرين القسريين. ومن العناصر المحورية في ذلك منظومة الحقيقة المدمجة والعدالة والإعادة وعدم التكرار.

الحقيقة: سوف تُقام مفوضية للحقيقة لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: المساعدة في توضيح ما حدث وتوفير شرح للتعقيد الذي اتسم به النزاع والترويج للفهم المتشارك به في المجتمع والترويج للاعتراف بالضحايا على أنهم من الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك وعلى أنهم أيضاً عناصر سياسية مهمة لعملية الانتقال في البلاد، أما الهدف الثالث فهو تعزيز التعايش في البلاد وإنشاء بيئة تحولية تتيح للحلول السلمية للنزاعات وبناء ثقافة الاحترام والتسامح الديمقراطي.

وتنص الاتفاقية أيضاً على أن تتولى دراسة كيفية تأثير الحرب على مختلف المجموعات بما فيها والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والأفرو-كولومبيين بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي وثنائي الجنس (إل جي بي تي آي) والمنتسبين إلى النقابات المهنية والتجار. وتفرض أيضاً على المفوضية أن تلقي الضوء على الموضوعات المتعلقة بالتهجير وإزالة ملكية الأراضي اللتين كانتا من أهم أسباب اندلاع النزاع في المقام الأول.

العدالة: هناك خمسة أهداف تحت هذا العنوان وترتبط بحق الضحايا للحصول على العدالة، وتقديم الحقيقة إلى المجتمع الكولومبي وحماية حقوق الضحايا، وتحقيق السلام المستقر والدائم، وحماية الحقوق القانونية للذين شاركوا مباشرة أو بطريق غير مباشر في النزاع المسلح. وينبغي أن ينصب في صلب هذه الجهود حقوق الضحايا وحدة الانتهاكات التي عانوا منها. وتذكر الوثيقة تبعات هذه الانتهاكات على أنّها أكثر حدة عند الحديث عن الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المستضعفة مثل النازحين داخلياً واللاجئين.

ومع أنَّ الاتفاقية تفرض على الدولة منح عفو للجرائم السياسية، فمن الواضح أنَّ المسؤولين عن التهجير القسري، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الخطيرة لن يستفيدوا من هذا العفو.

التعويضات: الهدف من هذه التدابير ضمان أن يتحمل كل الأشخاص الذين يتسببوا بالأضرار خلال المواجهات مسؤولية التعامل مع التبعات. ومن هنا، تلتزم المجموعات الثائرة والحكومة على حد سواء باتخاذ الإجراءات الفردية والجماعية للتعويض بنوعيه المادي والرمزي وذلك لجبر الأضرار التي وقعت على النسيج الاجتماعي. وينبغي أن توجه هذه الجهود على وجه خاص إلى الحركات السياسية والمنظمات النسوية والمجموعات المهنية التي تأثرت بالنزاع.

وفيما يخص تعويض النزوح، تفرض الاتفاقية على الحكومة واجب إطلاق برامج للعودة ولإعادة توطين المهجرين وأن ترسم خططاً لعودة الضحايا من الخارج إما مرافقين بمن يساعدهم أو من خلال المساعدات وذلك على أساس طوعي بسلامة وكرامة. وسوف تستهدف خطط العودة وإعادة التوطين أساساً المناطق التي سوف تُنفَّذ بها البرامج التنموية وذلك بتنسيق مع عملية إعادة الأراضي إلى أصحابها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ عمليات العودة وإعادة التوطين جنباً إلى جنب مع الخطط الرامية لتحقيق الإسكان الريفي، وتوفير الماء، وتوليد الدخل، والترويج للاقتصاد الريفي، وبرامج التطهير من التلوث، وإزالة الذخائر غير المنفلقة.

وسوف تُشرك الحكومة الأفراد والمجتمعات المحلية في تصميم التدابير الأمنية وسوف تعزز برامج الدفاع المجتمعي وذلك

من أجل الترويج لحقوق الإنسان ولاستكمال العمليات الخاصة بإعادة الأرض إلى أصحابها والعودة وإعادة التوطين.

وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمُهجَّرين خارج البلاد، تتحدث الاتفاقية عن ضرورة تعزيز الاعتراف بالضحايا خارج البلاد وتعويضهم بمن فيهم اللاجئون والمنفيون وذلك من خلال خطط للعودة المصاحب بها أو المساعدة. ولتسهيل عودتهم إلى بلادهم، سوف يُنشئُ البرنامج ظروف إعادة حياتهم بما في ذلك الوصول إلى الحقوق الأساسية للتوظيف، والصحة، والإسكان، والتعليم على جميع المستويات. وتُركِّز الاتفاقية أيضاً على ضرورة إيلاء الاتفاقية إلى العودة إلى الأماكن التي أُخرِج منها الناس واحترام إرادة الضحية.

من الاتفاقية إلى التنفيذ

جاءت اتفاقيات هافانا (التي تتطلب مصادقة الشعب الكولومبي عليها خلال عام ٢٠١٦) كأداة سياسية طموحة لا تهدف إلى مجرد إنهاء مواجهة مسلحة فحسب بل إلى قلب المعادلة الإبادة التي لم تكن عادلة وتحقيق الحقوق الدائمة للهجرة القسرية للكولومبيين بالنسبة للنازحين داخلياً وللمنفيين سياسياً خارج البلاد. لكنَّ إنجاح هذه الاتفاقية سوف يتطلب من المجتمع الكولومبي ككل أن يكون مدركاً للعناصر المختلفة في هذه الاتفاقيات وتنفيذها. ولإحداث ذلك لا بد للحكومة من أن تنشئ استراتيجية توعوية من أجل إشراك جميع الكولومبيين بمن فيهم (المنفيون، واللاجئون، والمهجرون) في هذه العملية.

وقد أُشرك النازحون والمنفيون في البحث عن السلام في مراحل مختلفة. فقبل إطلاق عملية السلام نفسها، ساهم هؤلاء الناس بهذا الهدف من خلال مختلف النشاطات التي أدوها داخل البلاد وخارجها، وحددوا موقفهم إزاء الحرب لمصلحة حل منسق للنزاع. وبعد بدء الحوارات، كان المنفيون مؤثرين جداً في نشر التقدم المُحرَز دولياً من خلال المنتديات، والاجتماعات، والمؤتمرات، والمسيرات. وضمنوا إحضار مخرجات هذه المناسبات والفعاليات إلى طاولة المفاوضات وأصبح بعضهم جزءاً من الاتفاقيات التي وُقِّعَت. وجلبوا معهم دعماً دولياً لا يمكن الاستهانة به من المجتمع المدني ومن الشخصيات السياسية والثقافية المهمة. وفي اللحظات الحرجة، عندما بدأ بأن الأطراف كانت على وشك أن تتخلى عن الحوار، تدخل اللاجئون والمنفيون وحشدوا الجهود للمطالبة باستمرار الحوار وأصروا على إيقاف إطلاق النار ثنائي الأطراف لضمان استمرار المحادثات.

واليوم، بعد التغلب على معظم العقبات التي كانت ماثلة أمام الاتفاقية، يبدو أن العملية قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة. وفي هذه الظروف، تظهر عدة مهام بارزة يمكن للمهجرين أن يمثلوا دوراً فيها. وأكثرها حساسيةً وإلحاحاً هو ترويج المشاركة الفاعلة والواعية في عملية التحقق من تنفيذ الاتفاقية التي سوف تُطبَّق وتدخل حيز النفاذ فور الموافقة عليها في استفتاء داخل البلاد. وكان مؤيدو السلام قد بدأوا للتو بإطلاق حملات عبر البلاد وخارجها مؤيدين للتصويت بـ 'نعم'، على استفتاء السلام الذي سوف يُجرَى بعد ٣٠ إلى ٤٥ يوماً من التوقيع النهائي للاتفاقية.

ومن ناحية الحكومة، يجب عليها أن تضمن سلامة الأشخاص الذين يحاولون نشر محتوى الحوارات والاتفاقيات. فالحكومة سوف ترتكب خطأً فادحاً إذا لم تلتزم بعملية نشر المعلومات وتركت هؤلاء الأشخاص تحت رحمة المجموعات المتنفذة التي تسيطر حالياً على احتكار المعلومات. ومع كل الالتزامات التي تبنتها الجهات التنفيذية في الحكومة بشأن نزع السلاح من المليشيات المسلحة، ما زالت هذه المليشيات تعمل في مختلف مناطق البلاد. ولهذا السبب، هناك حاجة لإبرام اتفاقية حول الضمانات الأمنية بحيث تنص على أنَّ بناء السلام أمر مهم جداً وجوهري لمحاربة المنظمات الإجرامية بما فيها المنظمات التي خلفت المليشيات المسلحة والمسؤولة عن عمليات القتل والمذابح أو التي تهدد المدافعين عن حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية والسياسية.

وفور المصادقة على الاتفاقيات، سوف يتطلب تنفيذها مشاركة وطنية فاعلة ومراقبة دولية. وسيتطلب حجم الإصلاحات المطلوبة أن لا تكون الاتفاقية في نهاية المطاف مجرد وثيقة إعلان صرف بل يجب أن تكون وثيقة قانونية ملزمة لا يمكن العدول عنها بحيث تستحوذ جميع مفاصلها وأحكامها على الشخصية أو الصفة الملزمة التي يجب أن يقبلها جميع المواطنين وينفذونها. وبهذه الطريقة فقط، يمكن للاتفاقية أن تنشئ الظروف السياسية والقانونية اللازمة لإنهاء النزاع وللبحث عن حلول فعالة ودائمة للمهجرين القسرين في كولومبيا.

جيسون أوزفالدو مارتينيز ليغيزامو
jeisson.martinez@um.es
مرشح لنيل درجة الدكتوراه، جامعة موريكا، إسبانيا
www.um.es

انعدام الجنسية وأزمة اللاجئين في أوروبا

كاتالين بيريني

على الاتحاد الأوروبي إصدار توجيه بشأن وضع معايير موحدة لإجراءات تحديد وضع انعدام الجنسية بهدف التخفيف من آثار انعدام الجنسية في سياق أزمة اللاجئين المستمرة في أوروبا.

في أوج أزمة اللاجئين اليوم، يمكن أن يواجه مسؤولو الهجرة الأوروبيون نماذج من الحالات الخاصة ولكن الشائكة من الأشخاص معدومي الجنسية[1] الذين يطلبون اللجوء في أوروبا، ونتيجة لذلك يواجه هؤلاء الأشخاص بانتظام الاحتجاز المُطوَّل في انتظار تحديد وضعهم ليتمتعوا بالحماية الدولية بوصفهم أشخاصاً معدومي الجنسية.

فالتمتع بالجنسية يمثل رابطاً قانونياً مع الدولة[2] ويستتبع عدداً من الحقوق والالتزامات. أما عدم التمتع بالجنسية، فيجعل الأشخاص معدومي الجنسية من الناحية القانونية غير موجودين وغير خاضعين للحماية بموجب التشريعات الوطنية إذ لا يستطيعون التمتع بخدمات التَّعليم والرعاية الصحية إلا في أضيق الحدود، ولا يستطيعون الزواج بالوسائل القانونية أو التصويت أو حتى العودة إلى أوطانهم كمواطنين. وقد ينتج وضع انعدام الجنسية عن عدة أسباب متنوعة[3]، ولكن في حالة اللاجئين السوريين الذين يطلبون الحماية من البلدان المجاورة وفي أوروبا، نجد قوانين الجنسية التمييزية على أساس النوع الاجتماعي محط لوم كبير.

وفي سوريا والأردن ولبنان، لا تنتقل الجنسية إلى الأطفال إلا من خلال الأب. ونتيجة لذلك، لا يُسمَح للسوريات، في حالة غياب الأب، بتسجيل مواليدهن الذين يُحرَمون تباعاً من الحصول على الجنسية. ونظراً لاستمرار أوضاع النزاع والنُّهجير، قد يصعب تعقب الآباء أو معرفة أماكن وجودهم. وقد يُصبح الطفل معدوم الجنسية إذا كان والده معدوم الجنسية، أو إذا لم يوجد ما يُثبت جنسية الأب للبلد المعني، أو إذا وُلد الطفل خارج نطاق الزوجية، أو إذا لم يُسجَّل الزواج رسمياً (وهي ليست ظاهرة غير مألوفة في الظروف الحالية). ويعد الأكراد السوريون على وجه الخصوص عُرضَة لوضع انعدام الجنسية. وأخيراً، تُعاني إجراءات تسجيل المواليد في البلدان المُضيفة لمعظم اللاجئين السوريين (تركيا، والأردن، ولبنان) من أوجه قصور خطيرة تُعرِّض الأطفال حديثي الولادة لخطر انعدام الجنسية. وتتمخض تلك العوامل عن جيل كامل من الأطفال السوريين الأكثر عرضة لخطر انعدام الجنسية وبالتالي عدم القدرة على المطالبة بحقوقهم.

ما أهمية ذلك للاتحاد الأوربي؟

على المستوى العملي، قد لا يتمكن الاتحاد الأوربي من إعادة الأشخاص معدومي الجنسية بعد انتهاء النزاع في بلادهم. ولكن في حالة طالبي اللجوء معدومي الجنسية المستوفين للمعايير المنصوص عليها في المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ - بمن فيهم معدومي الجنسية قبل رحيلهم من أوطانهم -تُطبق اتفاقية عام ١٩٥١ بدلاً عن اتفاقيات انعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١. وعلى النقيض من تلك الاتفاقيات الأخيرة، وقعت **جميع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بلا استثناء على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وأقرتها. بيد أنَّ غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقعوا أيضاً على اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص معدومي الجنسية التي تُلزمهم كذلك بتوفير مستوى معين من الحماية للأشخاص معدومي الجنسية الذين يدخلون في نطاق ولايتها.

وغالباً ما يُعتَرَض على ولاية الاتحاد الأوربي على حماية معدومي الجنسية. وعلى الرُّغم من مُعالجة قانون الجنسية في المقام الأول لمسألة **خفض حالات انعدام الجنسية ومنعها** التي تقع ضمن اختصاص الدول الأعضاء، يحكم قانون الهجرة **حماية الأشخاص معدومي الجنسية** التي تقع جدلاً ضمن اختصاص الاتحاد الأوربي وفقاً لمعاهدة لشبونة[4]، ولذلك، يتعين على الاتحاد الأوربي معالجة كثير من التحديات القانونية والحمائية المتعلقة بالأشخاص معدومي الجنسية ضمن سياق اللجوء.

وحتى ينجح الاتحاد الأوربي في إدارة حالات آلاف اللاجئين معدومي الجنسية، وبعيداً عن المرجعية القانونية التي نصت عليها معاهدة لشبونة، على الاتحاد الأوربي وضع توجيه يوفر معايير موحدة لوضع إجراءات تحديد وضع الأشخاص معدومي الجنسية في كل دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.[5] وذلك من شأنه مساعدة الدول

شابّة من سوريا تحمل طفلها بين ذراعيها قرب مخيم مؤقت قرب محطة للقطارات في إيدومين على الحدود بين اليونان ومقدونيا، مارس/آذار ٢٠١٦.

الأعضاء على توفير أنظمة حماية شديدة التشابه ما يمنع بدوره من أن تصبح الإجراءات الجيدة في بعض الدول الأعضاء عوامل جذب للاجئين. ولكن هذه الإجراءات لم تُطبّقها حتى الآن سوى بلجيكا وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا ولاتفيا وسلوفاكيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، ومع ذلك ما زال القصور الشديد يشوب تلك الإجراءات.

وقد يُحسِّن وضع معايير موحدة في جميع أرجاء الاتحاد الأوربي بشأن إجراءات تحديد وضع معدومي الجنسية تحسيناً كبيراً فرص تمتع الأفراد المتأثرين بوضع الحماية في حالة التدفق الجماعي والحول دون 'المتاجرة في الحماية' والتصدي البنَّاء للإجراءات القائمة حالياً. وعلى الرُّغم من تباين اعتبارات الدول الأعضاء ومصالحها فيما يتعلق بالأشخاص معدومي الجنسية، التي قد تكون سبباً في تأخير وضع تلك المعايير الموحدة، ينبغي إعلاء حقوقهم وإجراءات تحديد وضعهم ومتطلبات الحماية ذات الصلة ووضعها في أولويات جدول الأعمال السياسي للاتحاد الأوروبي.

كاتالين بيريني *berenyikatalin@hotmail.com*
ملحقة (حقوق الإنسان)، بعثة المجر الدائمة لدى الأمم المتحدة
www.mfa.gov.hu/genf_unmission

١. ينص التعريف القانوني للشخص معدوم الجنسية الوارد في الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص معدومي الجنسية لعام 1954 على أنّه «الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطناً فيها بموجب قانونها».

٢. المادة 2 (أ) من الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجنسية.

٣. انظر (2009) نشرة الهجرة القسرية، العدد 32 حول 'عديم الجنسية' www.fmreview.org/ar/statelessness

٤. منحت المادة 67 (2) المرتبطة بالمادة 352 من معاهدة لشبونة هذه الولاية، إذ «يجب معاملة الأشخاص معدومي الجنسية على قدم المساواة مع مواطني البلد الثالث» كما أشار ولنار ت. (2014)، نقل قضية انعدام الجنسية إلى جدول الأعمال الدولي'، نشرة قانون تيلبورغ 19.،

('Moving Statelessness Forward on the International Agenda', *Tilburg Law Review*)

٥. انظر على سبيل المثال الممارسات والمناهج التي تتبعها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمنع حالات انعدام الجنسية والقضاء عليها، دراسة أُعدَّت للجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية، الاتحاد الأوربي (2015)

http://bit.ly/EUParl-statelessness-2015

(*Practices and Approaches in EU Member States to Prevent and End Statelessness*)

اللاجئات بوصفهن رائدات أعمال في أستراليا

جون فان كويي

أعربت جميع المشاركات في برنامج 'عتبات الأعمال التجارية الصغيرة' المُقام في أستراليا عن إعجابهن بفكرة البرنامج، إلا أنَّه أبرز إشكالية مفهوم 'ريادة الأعمال' في سياق اختلفا خلفيات اللاجئات.

عادة ما يُصاحَب بدء أي عمل تجاري في أستراليا بنقاش حول سمات 'المُخاطرة' التي يتصف بها رواد الأعمال. ويأخذ هذا التوصيف المُخاطرة على محمل إيجابي ومُغامِر يُبشِّر بالمكاسب. بيد أنَّه لا حيلة لبعض المجموعات في أستراليا سوى انتهاج العمل الحر بسبب ضآلة الفرص المُتاحَة لهم في سوق العمل. وتواجه اللاجئات على وجه الخصوص معوقات متعلقة باللغة والثقافة والجندر والعائلة ومواقف أصحاب الأعمال والممارسات التي تعرقل أن يُصبِّحن جزءاً من القوى العاملة في البلاد. وترى كثير منهن مجال ريادة الأعمال محفوفاً بمخاطر كبيرة ولكنَّهن ينخرطن فيه بحكم الضرورة وليس بحثاً عن الفرص وتحقيقاً للطموحات.

ويُعد برنامج 'عتبات أساس الأعمال التجارية الصغيرة، برنامجاً يوفِّر دورات تدريبية وفرصاً للتشبيك والتدريب في مجال الأعمال للاجئات ملبورن. وأشار تقييم أجري للبرنامج في ٢٠١٥ بأنَّه على الرُّغم من رضا المشاركات في البرنامج عن المعرفة التي اكتسبنها منه وشبكات التواصل التي أقمنها، يتمكن غالباً من ترجمة هذه الموارد المُكتسبة حديثاً إلى إيرادات من عمل تجاري صغير. وتتمتع كثير من اللاجئات بالسمات المرتبطة عادة بمجال ريادة الأعمال - من حيث الرغبة في الاستقلال والاعتماد على الذات، على سبيل المثال - ولكنهن ما زلن يواجهن المعوقات على طريق إقامة المشروعات الصغيرة، مثل عدم وجود ما يكفي من المدخرات الشخصية والحاجة لتأجيل العمل لأسباب أسرية. وتعكس النتائج التي توصلنا إليها فروقاً مهمة بين مفاهيم مخاطر ريادة الأعمال ومكاسبها، وواقع تطوير المشروعات الصغيرة، والمعوقات المتداخلة أمام إيجاد الفرص مثل الجندر والعرق ووضع الهجرة القسرية.

عوامل الدفع والجذب

يمكن أن تدفع الحاجة الاقتصادية وصعوبات تأمين عمل بأجر في أغلب الأحيان الناس الذين مُنحوا حماية اللاجئين إلى التوجه للعمل الحر إذ يقل معدل مشاركة اللاجئين في الأيدي العاملة ويرتفع معدل بطالتهم ويقل متوسط دخلهم عن دخل المهاجرين الآخرين المقيمين في أستراليا. وهم أكثر عرضة أيضاً للبطالة بعيدة الأمد، وتقل احتمالية حصولهم على وظائف 'جيدة' (وفقاً للتعريفات التي أوردتها منظمة العمل الدولية)، ويميلون إلى امتهان وظائف مُتدنية الأجور لا تتطلب كثيراً من المهارات. وكما الحال في كثير من البلدان المُضيفة الأخرى، يواجه اللاجئون في أستراليا معوقات تحول دون توظيفهم وتتعلق باللغة ومؤهلات وخبرات غير مُعتَرف بها أو مُستخَفٌّ بها بالإضافة إلى 'التباعد الثقافي' في أماكن العمل ومعاملة صاحب العمل التمييزية.

وهناك عوامل جذب أيضاً تجذب اللاجئين لخوض مجال ريادة الأعمال، مثل إغراء الأمن المالي والاستقلالية أو الخبرات السابقة في مجال الأعمال الصغيرة التي اكتسبوها في بلدانهم الأصلية. وقد يُوفِّر العمل الحر وضعاً مهنياً أفضل وعائدات أعلى من العمل المأجور، نظراً لاشتغال المهاجرين غالباً بوظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر.

وبرهن اللاجئون في أستراليا على اتسامهم بكثير من الصفات الشائعة التي ارتبطت بمجال ريادة الأعمال إذ خلصت دراسة أجريت في عام ٢٠١١ على الجيلين الأول والثاني من اللاجئين في أستراليا إلى ميل كثير منهم للمخاطرة واستغلال الفرص حال توفرها. وأشارت أيضاً البيانات الأخيرة الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأسترالي إلى أنَّ العمل الحر يمثل مصدر نسبة كبيرة من دخل اللاجئين مقارنة بالمهاجرين الآخرين وأنّ هذا الدخل يزداد زيادة ملحوظة عقب مرور خمس سنوات على إقامتهم.

لكنَّ رائدات الأعمال المهاجرات تواجهن عقبات خاصة عند خوض مجال الأعمال التجارية الصغيرة، مثل صعوبات توفير رؤوس الأموال، وغياب المهارات المالية، ومحدودية فرص الحصول على خدمة رعاية أطفالهن بأسعار معقولة، وقلة أنظمة دعم السوق وشبكاته مقارنه برواد الأعمال من الرجال أضف إلى ذلك التوقعات بتلبية المسؤوليات الأسرية التي تدعمها القيود الدينية والمعايير الثقافية. وحتى لو تغلبّن على العوائق السلوكية في أسرهن ومجتمعاتهن ضد فكرة إدارة النِّساء لأعمال تجارية، سيظللن مسؤولات عن رعاية أطفالهن وإدارة أعمال منازلهن وقد تتعارض أعباء العمل مع احتياجات الأسرة. ومع ذلك، قد ينبع حافز بدء الأعمال التجارية الصغيرة لدى كثير من المُهاجرات من رغبتهن في التحرر من عدم الاستقرار والأمان الوظيفي والتغلب على المعوقات التقليدية

المتعلقة بالصعوبات اللغوية والقيود المالية والمؤسسية، مثل التضامن العرقي والمجتمعي.

برنامج 'عتبات الأعمال التجارية الصغيرة'

تُعد منظمة أخوية سانت لورانس (Brotherhood of St Laurence) منظمة بحثية وخدمية ودفاعية غير حكومية تعمل على تخفيف وطأة الفقر والقضاء عليه. وخلصت المشاورات مع مجتمعات اللاجئين إلى اهتمامهم بخدمة تعريف اللاجئات بمجال الأعمال التجارية الصغيرة في أستراليا. واستجابة لهذا الاهتمام، وضعت منظمة أخوية سانت لورانس برنامج عتبات أساس الأعمال التجارية الصغيرة بتمويل خيري وحكومي. ومنذ عام ٢٠١١، شاركت ١٢٨ مهاجرة من مختلف الأعمار والثقافات واللغات في ورش عمل ودورات تدريبية

إذ يوفِّر برنامج عتبات أساس التدريب والمشورة، ويُكسب صاحبات الأعمال التجارية المستقبليات المعارف والمهارات والسلوكيات اللازمة لتحسين أداء المشروعات الفردية الصغيرة. وتكتنف المرونة التدريب، إذ يُقدَّم بطرق تلبي المتطلبات اللغوية للمُهاجرات ومسؤوليات أسرهن ورعاية أطفالهن. ويهدف المُدرّبون والمُنسِّقون إلى إيجاد بيئة تعلم داعمة ومراعية للاعتبارات العُمرية ومناسبة لمن ليست الإنجليزية لغتهم الأم ومواتية لخصائص المشاركات. ويحاول منسقو البرنامج والمدربون والمرشدون تحديد ما تتمتع به المشاركات من نقاط قوة ومهارات والبناء عليها لمساعدتهن على صقل أفكارهن التجارية.

ويُطلَب إلى المتقدمات إلى البرنامج طرح أفكارهن في مجال الأعمال التجارية الصغيرة والإعراب عن دوافعهن لخوض مجال العمل الحر. وتُقبل النِّساء ذوات الأفكار التجارية في البرنامج الذي يوفِّر لهن دورات تدريبية مجانية ومكثفة في مجال الأعمال التجارية الصغيرة على مدار ثمانية أيام. ويشتمل التدريب على التعريف بالمفاهيم الأساسية، مثل التسويق، والزبائن، والالتزامات القانونية، وبذرة رأس المال، وإدارة العمليات. وتجري المشاركات تقييماً ذاتياً لمدى تقدمهن وفقاً لإطار 'معالم الأعمال التجارية' ذو الإثني عشر خطوة الذي يتضمن مواضيع مثل التخطيط للموازنات السنوية التقديرية وتنفيذ الممارسات المحاسبية الأساسية.

وتوفِّر ورش العمل الإضافية معلومات بشأن أشكال الدعم التي تقدمها المجالس المحلية والخيارات المصرفية والخدمات الحكومية وإمكانية الحصول على المشورة من المتخصصين المستقلين في مجالي التسويق والاتصالات. وبعد إتمام التدريب، ترتبط كل خريجة بمرشد في مجال الأعمال التجارية يُختَار من بين مجموعة من المتطوعين في مجتمع الأعمال المحلي.

وخلص تقييم أجري في عام ٢٠١٥ إلى اتفاق المشاركات بشكل كبير على القيمة العالية التي عادت بها الدورات التدريبية المُكثَّفة عليهن عند تأسيس أعمالهن التجارية. ودفع اكتساب معارف ومعلومات جديدة المشاركات للإعراب عن شعورهن بالثقة والتمكين.

«قبل التحاقي بالبرنامج، كنت قد خسرت عملي وعانيت من مشاعر عدم الثقة والسلبية. لكنَّ البرنامج ساعدني على تصفية ذهني من المشاكل التي أواجهها في حياتي الشخصية وعلى بناء ثقتي بنفسي من جديد ... تواجه [النِّساء] معوقات ومكابدات ومحظورات. وهن بحاجة للمساعدة ولاستعادة ثقتهن بأنفسهن.» (امرأة من الهند، ٥٩ عاماً)

وأشارت ٩٦٪ من عينة المشاركات بالبرنامج إلى أن شبكاتهن الاجتماعية قد صارت 'أفضل' أو 'أفضل بكثير' منذ مشاركتهن في برنامج عتبات أساس الأعمال التجارية الصغيرة. في حين أشارت ٧٦٪ منهن إلى أن شبكاتهن التجارية قد صارت 'أفضل' أو 'أفضل بكثير' منذ مشاركتهن في البرنامج.

وسردت المشاركات أيضاً كيفية نقلهن لبعض المعارف والمعلومات التي اكتسبنها في البرنامج إلى غيرهن من النِّساء في مجتمعاتهن سواء في أستراليا أم في بلدانهن الأصلية. ومن أمثلة ذلك:

«سأواصل تنمية عملي ... وعقب ذلك، سأدخر مزيداً من المال لمساعدة النساء في بلدي. ففي العراق، لا تمنح الحكومة النِّساء ذوات الإعاقات الدعم أو حقوقهن القانونية وليس لديهن غالباً ما يكفيهن من الطعام ... استطيع مساعدة النساء في العراق.» (امرأة من العراق، ٦٠ عاماً)

وهذا من شأنه إبراز الدوافع المعقَّدة وراء إقامة الأعمال التجارية، حيث توجد بعض النِّساء التي يطمحن لاستخدام إمكانياتهن المالية المتزايدة لمساعدة أسرهن والآخرين - لاسيما النِّساء - في بلدانهن.

نتائج الأعمال التجارية الصغيرة ما زالت بعيدة المنال

على الرَّغم من شعور المشاركات بقيمة التدريب، لم تبدأ معظمهن مشروعاتهن التجارية الخاصة بهن عقب 'التخرج' حتى الآن. فبعد اختتام برنامج عام ٢٠١٥، ظلت ٧١٪ من

عينة المشاركات معتمدات على مصادر دخولهن السابقة. وحصلت أقل من ٢٠٪ منهن على مشروع تجاري مدر للدخل أو استقطبن موظفات للعمل لديهن. وأشارت بيانات البرنامج في الفترة بين ٢٠١١-٢٠١٤ إلى أن ٥٧٪ من العينة لم يبدأن مشروعاً تجارياً ولا حتى واصلن العمل في مشروع سابق عقب تخرجهن. وبلغ متوسط الدخل السنوي لبعض اللاتي أقمن مشروعاً تجارياً عقب تخرجهن نحو ١٤،١٦٠ دولاراً أسترالياً. وفي المقابل، يبلغ الحد الأدنى من أجر العمل بدوام كامل في أستراليا أكثر من ٣٤ ألف دولار أسترالي.

وتكمن أسباب عدم بدئهن بالأعمال التجارية صغيرة عقب تخرجهن في البرنامج في غياب رأس المال الجديد وعدم توافر الخبرات في العمل بالإضافة إلى الأسباب الأسرية. وأشارت الدراسة المسحية على دفعة عام ٢٠١٥ تفضيل ٧٢٪ من عينة المستجيبات لاستخدام المدخرات المالية الشخصية كبذرة رأس المال بدلاً عن الديون أو القروض، ما يُسلِّط الضوء على أهمية امتلاك النِّساء بالفعل لوظائف ودخل ثابت.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف لنا الموازنة بين ردود الفعل الإيجابية التي أبدتها النِّساء بشأن البرنامج والنتائج الضعيفة التي تعود عليهن بعد تخرجهن؟ قد تكمن إحدى الإجابات عن هذا السؤال في بيئة الأعمال الخطرة، إذ تشير الإحصاءات الحكومية إلى بلوغ أقل من ثُلث جميع المشروعات الصغيرة الناشئة في أستراليا للوضع التشغيلي خلال السنوات الثلاث الأولى. ويمكننا توقع نسبة نجاح أقل في حالة المشروعات الصغيرة الوليدة التي تديرها المهاجرات في ظل المعوقات الإضافية التي يواجهنها.

وهناك تفسير آخر لذلك يتمثل في ضرورة إعادة صياغة مفاهيم التدابير التقليدية لنجاح الأعمال- مثل العائدات والمبيعات السنوية والنمو والربحية وتسجيل الشركة والابتكار - لتناسب احتياجات اللاجئات على اختلاف خلفيتهن وتلبية تطلعاتهن. وقد تستفيد النِّساء اللاتي تواجهن صعوبات في الحصول على وظيفة أساسية من العائدات المتواضعة للمشروعات المتناهية بالصغر التي تُكمِّل غيرها من مصادر الدخل الأخرى. وقد يُنظر إلى النِّساء الأخريات اللاتي يخترن البحث عن عمل بأجر ويوفرن المال منه على أنهن رائدات أعمال 'غير ناجحات'، ولكن الوظيفة المستقرة تقي من المخاطر المالية للمشروعات المتناهية في الصغر.

ويجب أن تعيد السياسات والبرامج النظر في ريادة الأعمال ومقتضيات سلوك ريادة الأعمال إذا ما قررت النِّساء خوض هذا المجال في ضوء تأثيرات الجندر والعرق ووضع الهجرة. ومن الأهمية بمكان مراعاة أساليب الدعم الأوسع نطاقاً التي قد تنطوي على معالجة قيود العمل بالإضافة إلى تمكين النساء من أجل أن يتخذن قرارات من شأنها تعزيز أمنهن الاقتصادي.

جون فان كويي *jvankooy@bsl.org.au*
زميل باحث، منظمة أخوية سانت لورانس
www.bsl.org.au/knowledge
(Brotherhood of St Laurence)

١. هوغو ج (2011) المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للقادمين الإنسانيين من الجيلين الأول والثاني، المركز الوطني للتطبيقات الاجتماعية لنظم المعلومات الجغرافية: جامعة أديلايد. http://bit.ly/Hugocontributions
(*Economic, social and civic contributions of first and second generation humanitarian entrants*)

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية - أشياء ربما لا تعرفها...

هل تريد أن تعرف فور صدور عدد جديد أو دعوة للمشاركة بالمقالات على الإنترنت؟

- سجِّل اشتراكك في التنبيهات الإلكترونية (التي تتضمن روابط المقالات على الإنترنت) www.fmreview.org/ar/request/alerts.
- انضم إلينا على تويتر @FMReview أو على صفحتنا في فيسبوك www.facebook.com/FMReview

تذكير: ننشر أعدادنا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية بنسختيها المطبوعة والإلكترونية على الإنترنت...

هل ترغب في قراءة مقالات النشرة بنسختها الإلكترونية على الإنترنت أو بنسختها المطبوعة أو عل ترغب في الاستماع إلى البودكاست؟

- اقرأ كل عدد على الإنترنت ولك أن تختار قراءة العدد كاملاً بنسق PDF أو المقالات المنفردة بنسقي HTML أو PDF: www.fmreview.org/ar
- استمع إلى المقالات الفردية من نشرة الهجرة القسرية (بالإنجليزية فقط): bit.ly/2bbWxeY
- اطلب نسخة مطبوعة من المجلة كاملة أو الملخص الملحق بها (مع كودات القارئ الآلي QR وروابط موقع الإنترنت): www.fmreview.org/ar/request/print

النفوذ والسياسة والامتيازات: الصحة العامة على الحدود التايلندية البورمية

نيخيل أ. باتيل، وإموس ب. ليختمن، وموهيت م. ناير، وبارفين ك. بارمار

تعلَّم المشاركون في دورة أساليب البحث الميداني في شأن صحة اللاجئين والمُقامَة على الحدود التايلندية البورمية أنَّه بعيداً عن ناقلات الأمراض البيولوجية وعمليات نقل الأمراض التي تُمثِّل جزءاً من معاناة البشرية، يؤدي النفوذ والسياسة والامتيازات أدواراً محورية في التأثير سلباً على صحة اللاجئين.

جاءت هذه المقالة نتاجَ رحلة تعلم تجريبية ميدانية أُجريت كجزء من دورة الصحة العامة المتعلقة بصحة اللاجئين من خلال مبادرة هارفارد الإنسانية. قضى ستة طلاب يدرسون الصحة العامة في كلية هارفارد تي إتش تشان للصحة العامة و١٣ طالباً كارينياً في السنة الثانية من منهج الصحة العامة الذي يمتد لعامين ثلاثة أسابيع يُعدُّون مشروعاً بحثياً قد يُساعِد واحدة من كثير من المنظمات غير الحكومية القائمةَ في المخيمات والمعنية بتقديم الخدمات في المخيم على الحدود التايلندية البورمية. وقد مثَّل هذا المقال عند طلاب كلية هارفارد، الذين استقى هذا المقال من أفكارهم، تجربة حياتية قصيرة، في حين كان عند الطلاب الكارينيين، الذين ترعرع معظمهم في أحد مخيمات اللاجئين تلك الموجودة على طول الحدود، واقعاً يومياً مُعاشاً.

قبل وصولنا للمخيم، كنا نتخيل أننا سنمر بطرق تُرابية عصيَّة تمتد بين أراضي جبلية خطرة، ولكنّنا في الواقع وجدنا المخيم يقع قبالة طريق سريع ممهد. وقد يُهيَّأ للناظر على منازل المخيم من الوهلة الأولى بأنَّ قاطنيه قد وصلوا لتوهم إليه لكنّ هؤلاء اللاجئين من بورما البالغ عددهم ١٢٠ ألفاً يعيشون على الحدود التايلاندية منذ عقود. ويُطالع الناظر أمام الحاجز العسكري التايلاندي لافتة على مدخل المخيم كُتبَ عليها 'مأوى مؤقت' - وهو المخيم القائم منذ ١٧ عاماً مضت.

يبلغ أحد زملائنا الكارينيين٢٧ عاماً وقد عاش في هذا المخيم لأعوام طوال. فقد جاء إلى هنا من قريته في بورما سعياً للتَّعليم لأنّ القتال تسبب بفرار كثير من الناس من منطقته عبر الحدود إلى تايلاندا ولم يترك كثيراً من الفرص التعليمية في شرقي بورما. وما زالت أسرته في ولاية كارين ولم يرهم منذ قدومه إلى هذا المخيم. وقد تزوج لكنّ زوجته سرعان ما هربت من بورما وأعيد توطينها في بلد آخر حيث تعيش وتعمل الآن هناك. وهي تبعث له حوالات مالية صغيرة وتتحدث إليه هاتفياً كثيراً، ولكنه لا يعتقد أبداً أنَّه سيأتي اليوم الذي سيلتئم فيه شملهما مجدداً.

يعيش اللاجئون في أوضاع رهيبة. ولا يُمثل أيٌّ من 'الحلول الدائمة' الثلاثة المتمثلة في العودة الطوعية إلى أرض الوطن أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين خياراً قابلاً للتطبيق في ظل المناخ الجغرافي السياسي الحالي. وقد بيَّنت الحكومة التايلاندية، بالاتفاق مع المسؤولين البورميين، رغبتها الصريحة في غلق المخيم على طول الحدود. وذاعت الشائعات بنوايا غلق المخيم ولكنّ قاطني المخيمات لا ينفكون يؤكدون عزوفهم عن العودة إلى الديار.

وخلال الوقت الذي قضيناه في المخيم، طالعنا مقالاً مكتوباً منذ بضعة أسابيع قبل وصولنا للمخيم.[1] وأفضت ملاحظات الكاتب إلى اعتقاده بأنَّه هذا هو الوقت المناسب لغلق المخيم، إذ قال فيه "القوت متاح والعمل محظور. وثبَّط ذلك الرغبة في الاستقلال وإقامة المشروعات وخوض مجال ريادة الأعمال". ومع ذلك، فقد أورد بيانات تشير لمعاناة نصف قاطني المخيمات من مشكلات الصِّحة العقليَّة، وأنَّ ذلك نتيجة "غياب الاكتفاء الذاتي وتنامي التفكير قصير الأمد".

وبوصفنا حديثو التخصص في مجال الصحة العامة ومُلاحظون، لا نرى ادعاءات هذا الكاتب أنصفت اللاجئين بل نرى أنَّها انتقصت حقهم. فقد كان الطلاب الذين عملنا معهم مفكرين مستقلين ومغامرين ورائدي أعمال على الرَّغْمُ من كل القيود المحيطة بهم في المخيم. ويتمتعون أيضاً باللدونة. ولا يُمكن إنكار أنَّ مشكلات الصِّحة العقليَّة كبيرة ومهملة في المخيم لكنّ الاضطرابات العقلية الشائعة مثل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة هي مجرد نتائج للتاريخ المريع من الصدمات النفسية التي شهدها اللاجئون.

الصِّحة العقليَّة

صُمِّم أحد مشروعات مجموعتنا وبُنيَ لتقييم مواقف المجتمع المحلي في المخيم إزاء رعاية الصِّحة العقليَّة إذ شهد اللاجئون ضغوط العنف والتَّهجير وهذا ما عرَّضهم على وجه الخصوص لزيادة خطر الإصابة باضطرابات الصِّحة العقليَّة المزمنة. ومن بين العوامل المرتبطة بمشكلات الصحة العقلية الأكبر عدم استقرار الترتيبات المعيشية، وغياب الفرص الاقتصادية،

والخوف من العودة القسرية، واستمرار النِّزاع في المناطق التي فرَّوا منها.[٢]

في دراسة لتقييم الصحة العقلية لدى اللاجئين الكارينين، وُجد أن ١١٪ من العينة قد سبق تشخيص إصابتهم بأمراض عقلية.[٣] أما الأعراض الجسدية المرتبطة بالثقافات فكانت منتشرة بوضوح ومن بينها، "الخدران"، و"التفكير كثيراً"، و"الشعور بسخونة تحت الجلد". وكما ذكر أحد اللاجئين بإيجاز "... ليس مسموحاً لي بالخروج من المخيم. وليس عندي وظيفة أو عمل. ويُحيطني كثير من الضغوط والاكتئاب. وأشعر أني سأجن قريباً هنا".[٤]

ثمة حاجة مُلحَّة لفهم طبيعة مشكلات الصِّحة العقليَّة هنا فهماً أعمقاً. ولسوء الطالع، سرعان ما صدرت تعليمات للطلاب الكارينيين العاملين معنا بضرورة عودتهم إلى مخيمهم الأصلي ليجتازوا اختبار التحقق، ما أنهى دراساتنا الجماعية المقترحة الخاصة بمشكلات الصحة العقلية. وهذه مفارقة صارخة، فهذا النوع من التقلّب الحياتي وعدم القدرة على إدارة الحياة اليومية هو ما يتسبب في إحداث الضغوط النفسية. وتنطوي الصِّحة العقليَّة على مضمونات هائلة من ناحية العيش في حياة لا تسمح فيها للمرء بممارسة حرياته الأساسية في الانتقال وكسب العيش والتعبير عن قدرته السياسة. وتلك قضايا حقوق الإنسان التي ترتبط بدورها ارتباطاً مباشراً بصحة الفرد والصحة العامة.

وتحدد العدسات التي ننظر من خلالها للوضع كيفية فهمنا لأسباب تلك القضايا والتزاماتنا إزاءها. وقد حالفنا الحظ بقضاء ثلاثة أسابيع بصحبة زملائنا الكارينين في المخيم وأدركنا خلال هذه المدة تماماً كيف يؤدي اختلال الديناميات السياسية وغياب الحكم الذاتي السياسي والغياب الأصيل للامتيازات إلى تفاوتات في الصحة وحقوق الإنسان.

وبتنقلنا لمسافات تصل ١٢ ألف ميل، حصلنا على منظور قيِّم عن مدى تأثير قضايا السلطة والسياسة والامتيازات على حياة اللاجئين في المخيمات وعرّفتنا أيضاً على امتيازنا الأصيل إذ يحق لنا التحرك بحرية والتعبير عن أنفسنا واغتنام الفرص اللانهائية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هو دورنا بوصفنا ملاحظين عابرين في مثل هذا السياق؟ نعتقد أنَّنا حين نشهد الظلم بأعيننا، فإن علينا مسؤولية مناصرة أصوات من يُحرمون هذه الامتيازات ومخاوفهم من أجل إيصال قضيتهم إلى جميع المستويات. وما زالت كلمات مارتن لوثر كينغ جونيور التي خطّها في رسالة من سجن برمنغهام في عام ١٩٦٣ تلمس الواقع الحالي: "الظلم في أي مكان تهديد للعدل في كل مكان. ونحن عالقون في شبكة مُحكَمة من العلاقات المتبادلة ومصائرنا مشتركة. فما يؤثر على أحدنا مباشرة يؤثر علينا جميعاً تأثيراً غير مباشر".

نيخيل أ. باتيل
sunny.patel@mail.harvard.edu @sunnyapatel
طَبيبٌ مُقيم في تحالف كامبردج للصحة، وزميل سريري في كلية الطب بجامعة هارفارد *www.challiance.org*

إموس ب. ليختمن *amoslichtman@mail.harvard.edu*
طَبيبٌ مُقيم، كلية ديفيد جيفن للطب، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس *http://medschool.ucla.edu*

موهيت م. ناير *mmn452@mail.harvard.edu*
باحث في مجال الصحة العامة، كلية هارفارد تي إتش تشان للصحة العامة *www.hsph.harvard.edu*

بارفين ك. بارمار *pparmar@usc.edu*
أستاذ مشارك، كلية كيك للطب، جامعة جنوب كاليفورنيا *http://keck.usc.edu*

نخص بالشكر كلاً من شوشانا فاين، وبليك جونسون، وكايلا إنريك، وبول جريج جرينوف وكيلسي غليسون لإجراء محادثات مُحفزة للتفكير حول تجربتنا المشتركة. وأخيراً، نتقدم بجزيل الشكر لزملائنا من شَعبِ كارين على حُسنِ ضيافتهم وكرم أخلاقهم.

١. باندو د. (2014) 'هل حان الوقت لغلق مخيم اللاجئين البورميين في تايلند؟' www.cato.org/blog/time-close-thailands-camps-burmese-refugees ('Time to Close Down Thailand's Refugee Camps for Burmese Refugees?')

٢. رينجولد س.، وبركي أ.، وجلاس ر. (2005)، 'صحة اللاجئين العقلية'، مجلة الجمعية الطبية الأمريكية 294 (5)، http://jama.jamanetwork.com/article.aspx?articleid=201333 ('Refugee mental health')

٣. كاردوزو ب.، وتالي ل.، وبُرتون أ.، وكروفورد س. (2004) 'اللاجئون الكارينيون في المخيمات على الحدود التايلندية البورمية: خبرات صادمة وما ينتج عنها من مشكلات الصِّحة العقليَّة، والوظائف الاجتماعية'. مجلة العلوم الاجتماعية والطب 58(12). www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0277953603005070 ('Karenni refugees living in Thai–Burmese border camps: traumatic experiences, mental health outcomes, and social functioning')

٤. منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) (2012): مؤقتة وغير كافية: تعامل تايلند مع مشكلات اللاجئين وطالبي اللجوء. www.hrw.org/sites/default/files/reports/thailand0912.pdf (*Ad Hoc and Inadequate: Thailand's Treatment of Refugees and Asylum Seekers*)

التأشيرات الإنسانية: البناء على التجربة البرازيلية

ليليانا ليرا جوبيلوت وكاميلا سومبرا موينيوس دي أندرادي وأندري دي ليما مادوريرا

تمثل التأشيرات الإنسانية التي تمنحها البرازيل أداة مهمة جداً في الحماية التكميلية إذ تقدم مسارات قانونية للمهجرين لتمكينهم من الوصول إلى بلد أكثر أماناً. لكن هذه التأشيرات لا تخلو من عيوب لا بد من معالجتها لكي تحقق الهدف بصفتها نموذج لأداة معززة لحماية المهاجرين الإنسانيين في أماكن أخرى في العالم.

بدأت البرازيل بمنح التأشيرات الإنسانية لبلادها في عام ٢٠١٢ وذلك من أجل الهايتيين الذين هُجّروا بسبب الزلزال المدمر الذي ضرب بلادهم عام ٢٠١٠ ثم مُدّدت هذه التأشيرات في عام ٢٠١٣ من أجل إفادة الأشخاص الذين تأثروا بالنزاع في سوريا. ويعود تاريخ التشريع الوطني العام حول الهجرة إلى فترة الديكتاتورية (بين عام ١٩٦٤ ومنتصف الثمانينيات) وبحكم منطقها حول ما يتعلق بالأمن الوطني، تقدم البرازيل إمكانات محدودة جداً للحصول على التأشيرات والوضع القانوني داخل البلاد بالنسبة للمهاجرين. وتغير هذا الوضع قليلاً في أواخر التسعينيات بتأسيس قانون مخصص للاجئين فيما يعد خطوة نحو قبول الأسس الإنسانية للمكوث في البلاد. ومنذ ذلك الوقت والجدل قائم حول تغيير نظام الهجرة بما يسمح بأنواع إنسانية أخرى للدخول والإقامة في البلاد. لكنَّ الإنجاز الحقيقي الوحيد الذي نُفِّذَ كان إدخال تأشيرات إنسانية مخصصة للمهجرين ومع ذلك لقيت البرازيل الثناء على ما فعلته.

الهاييتيون

في أعقاب زلزال ٢٠١٠ الذي ضرب هايتي، واجه الهاييتيون الراغبون في الهجرة إلى البرازيل تحديين اثنين: فأولاً، كان المطلوب حصولهم على تأشيرة سياحية نظامية وهذا ما لا يمتلكه كثير من الهايتيين، وثانياً، كانت الطرق المؤدية إلى البرازيل محفوفة بالمخاطر وذلك على سبيل المثال بسبب نشاطات مهربي البشر. وفي عام ٢٠١٢ قررت الحكومة البرازيلية إنشاء مسار قانوني أكثر يسراً للهاييتيين القادمين إلى البرازيل فمكّنت من تقديم التأشيرات الإنسانية للحصول عليها في السفارة البرازيلية في مدينة بورت أو برنس العاصمة الهاييتية قائلةً إن دواعي هذه التأشيرة جاءت بسبب تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الهايتيين نتيجة الزلزال الذي ضرب البلاد في ١٢يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.

وبدأ البرنامج بمنح حصة مبدئية لا تزيد على ١٢٠٠ تأشيرة في العام، أما بالنسبة للقيود المفروضة بشأن إصدار تأشيرات على السفارة الإنسانية في بورت أو برنس فقد أُلغيت لاحقاً. وبعدها بالإمكان الحصول على أي عدد من هذه التأشيرات في أي قنصلية برازيلية حتى ولو كان ذلك خارج هايتي. ومن المهم أن نلاحظ أن شروط الحصول على التأشيرات الإنسانية أقل صرامة من الشروط المطلوبة للتأشيرة السياحة النظامية إذ لا تتطلب أكثر من جواز سفر ساري المفعول، وإثبات إقامة في هايتي، وإثبات حسن السيرة والسلوك.

فتاة لاجئة سورية (١٣ عاماً) تلعب مع صديقاتها البرازيليات الجدد في ساو باولو، البرازيل.

وهكذا كانت التأشيرات طريقاً ميسراً لوصول الهايتيين في البرازيل بل كانت إجراءً مبدعاً لتيسير وصولهم إلى بلد أكثر أماناً. لكن الهايتيين فور وصولهم إلى البلاد لم يكن بمقدورهم ضمان الحصول على صفة الهجرة. وعلى ضوء ذلك، سعى معظم الهايتيين إلى الحصول على صفة اللاجئ وفي هذه اللحظة مُنحوا وثائق مؤقتة وأذون للعمل. لكنَّ الحكومة البرازيلية كانت تنظر للأزمات البيئية على أنها ليست سبباً كافياً للاعتراف بالمهاجرين على أنهم لاجئون. فكان الحل المتبع هم إحالة طلبات لجوء الهايتيين إلى مجلس الهجرة الوطني ذي الصلاحية في النظر والحكم لهذه القضايا التي يُنظَر إليها على» خاصة أو غير منظمة». وكان هذا المجلس يمنح الإقامة الدائمة لأسباب إنسانية للهاييتيين خاصة بالنسبة للهاييتيين الذي كانوا حائزين على تأشيرة إنسانية لأنَّ ذلك سهّل في حل وضع هجرتهم بطريقة أسرع. ويُقَدَرُ أن هناك ما يزيد على ٨٥ ألفاً هايتي دخل البرازيل منذ الزلزال.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/ جايو موراليس

السوريون

اتخذت الحكومة البرازيلية موقفاً أن من المهم منح اللاجئين حق الوصول إلى الإجراءات من أجل التقدم بطلب للجوء فهي تعترف بالعبء غير المتناسب الذي قد يُفرَض على البلدان المجاورة لبلد النزاع وتعرف أن المجتمع الدولي لا بد له من اتخاذ إجراء لأن هذه المسائل هي مسائل تخص القانون الدولي.[١]

وعلى ضوء ذلك، أقرت اللجنة الوطنية للاجئين في عام ٢٠١٣ السماح بمنح التأشيرات للأشخاص المتأثرين بالنزاع السوري مع فرض عدد أقل من الشروط المطلوبة للتأشيرة النظامية.[٢] ومبدئياً صدرت التأشيرة لتكون صالحة لسنتين ثم جُدّدت في عام ٢٠١٥ لسنتين ثانيتين.[٣] ويقر هذا القرار بأن الأشخاص الذين يهربون من الحرب و/أو الاضطهاد عادة ما يكونوا غير قادرين على الوفاء بالمتطلبات الرسمية للحصول على التأشيرة البرازيلية نظامية مثل إثبات حسابات بنكية، أو رسائل وخطابات الدعوة، وتذاكر الطائرة ذهاباً وإياباً. وفي هذه الحالة مُنحَت السفارات البرازيلية استثناءً يخولها بمنح التأشيرات حتى لو كانت وثيقة السفر لمقدم الطلب على وشك أن تنتهي صلاحياتها خلال فترة تقل عن ستة أشهر وسمحت لهم بمنح هذا الطالب وثيقة سفر بالنسبة إذا لم يكن لديه جواز سفر صالح للمرور. لكنَّ أفراد الأسر سورية الجنسية المقيمين في البرازيل لم يتمكنوا من الحصول على التأشيرات الإنسانية لأنفسهم. ففي البعثات الدبلوماسية البرازيلية طُلِب إليهم أن يتقدموا بطلب لإعادة لم الشمل الأسري بدلاً من التأشيرة الإنسانية، ومع ذلك ما زال بعض السوريين المقيمين في البرازيل طالبي لجوء وليس لاجئين. ولهذا السبب، نتج عن الطلب على التأشيرة الإنسانية على أرض الواقع بعدم إمكانية دخول أفراد الأسرة إلى البرازيل.[٤]

وتتيح الأحكام العامة لهذا القرار منح التأشيرات ليس للسوريين فحسب بل أيضاً للأشخاص المتأثرين بالنزاع السوري لتمكين الأقليات والجاليات من الفلسطينيين والأكراد للاستفادة من برنامج التأشيرات الإنسانية البرازيلية. وقد وصل مجموع التأشيرات الإنسانية الممنوحة ٨٥٠٠[٥] لتصبح نسبة السوريين اللاجئين في البرازيل ٢٦٪ من مجموع اللاجئين إذ يبلغ عددهم ٢٢٩٨ مشكلين أكبر جالية للاجئين في البلاد.[٦]

وكما الحال بالنسبة للهاييتيين، يستفيد السوريون من التأشيرات الإنسانية الممنوحة لهم في تسهيل سفرهم إلى البرازيل. وفور وصولهم إليها يجب عليهم تعبئة طلبات إعادة تنظيم وضعهم المهاجر.

جيد لكن إلى أي درجة؟

لقد أثنت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على البرازيل لاستخدامها التأشيرات الإنسانية في سياق النزاع السوري وحثت بقية الدول على اتخاذ خطوات مشابهة من أجل تيسير قنوات الهجرة النظامية للمتأثرين بذلك النزاع.

ومع ذلك، رغم أن التأشيرات الإنسانية تمثل تطوراً إيجابياً في نظام الهجرة البرازيلي ما زالت تعاني من بعض العيوب أولها أنَّ التأشيرات الإنسانية البرازيلية تأسست من خلال قرارات تقنينية للهيئات الإدارية للذراع التنفيذي للدولة. ويعني ذلك أنها قد يكون لها فترة نفاد وتنتهي مدتها أو تُعدّل أو تُلغَى حسب الإرادة السياسية للحكومة. ففي أواخر عام ٢٠١٥، مع اقتراب موعد نفاد قرار منح التأشيرات الإنسانية للأشخاص المتأثرين بالنزاع السوري، ظهر هناك خطر حقيقي بأن تلك التأشيرات لن تُجَدد. صحيح أنها في النهاية جُدّدت، لكنَّ الواقع المشهود وانعدام الأمن القانوني صفتان تلازمان كلا النوعين من التأشيرات.

والقضية الأخرى هي أن التأشيرات الإنسانية تأسست ويُقَدَّم إليها في أوضاع مخصصة حسب السياقات الخاصة أو المتعلقة بالجنسيات كما الحال بالنسبة لبعض المجموعات من الناس. وبذلك يبدو أن هناك مخالفة لمبادئ المساواة ونبذ التمييز. والسؤال الذي لا بد من طرحه هو لماذا لا يمكن للمهاجرين من أوضاع مماثلة أن يستفيدوا من هذا النوع من الحماية.

وبما أن هذين العيبين يمكن أن يُنظَرَ إليهما على أنهما يعززان المرونة في تطبيق برامج التأشيرات الإنسانية فيبدو أن هذا النموذج سائغاً للدول التي قد ترغب بتنفيذ هذا البرنامج إذ سوف تتمكن من تفصيل التأشيرات الإنسانية حسب الجماعات والأوضاع التي ترغب بها. لكنها في الوقت نفسه تضيف بعد المجهول القانوني وتعزز من الطبيعة الإنسانية لهذا التدبير الإنساني.

وثالثاً هناك حقيقة مفادها أنَّ فور وصول طالب اللجوء إلى البلاد يجب عليه تعبئة نماذج أخرى للحماية. وفي حالة البرازيل تؤدي جميع نماذج الحماية الإنسانية في واقع الحال إلى طلب للاعتراف بصفة اللجوء ما يسبب تضخماً هائلاً في الضغوط الممارسة على منظومة التعامل مع اللاجئين. ومع ذلك، يبدو أنه لا يوجد هناك أي خطة طوارئ لتطبيقها في حالة لم يُعترَف بمقدمي طلبات الحصول على التأشيرات الإنسانية كلاجئين أو منحهم صفة أخرى في البرازيل.

وأخيراً، لقد كان طالبوا اللجوء القادمين من النزاع السوري ممن مُنحوا التأشيرات الإنسانية، في معظم فترة وجود برنامج التأشيرات، معترف بهم كمجموعة من الناحية الظاهرية دون داع لخوضهم في مرحلة تقرير صفة اللجوء الفردي. ويمكن أن تقود هذه الممارسة إلى اعتراف محتمل بالمضطهدين كلاجئين. ومع ذلك أعيد إدخال المقابلات الفردية مؤخراً كتصحيح بسيط لهذه المشكلة.

على ما يبدو هناك حلول واضحة مشابهة لذلك إزاء كل الانتقادات التي تُوجَّه إلى تأشيرات البرازيل الإنسانية. وإذا ما أريد للتأشيرات الإنسانية أن تصبح خطوة أكثر انتشاراً وتقدماً في تعزيز الحماية للمهاجرين الإنسانيين فيمكن أن نجد في الممارسة البرازيلية نقطة انطلاق موفقة.

ليليانا لِيرا جوبيلوت ***lljubilut@gmail.com***
بروفيسورة، الجامعة الكاثوليكية في سانتوس
www.unisantos.br

كاميلا سومبرا موينيوس دي أندرادي
camilamuinos@gmail.com
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة ساو باولو *www.usp.br*

أندري دي ليما مادوريرا ***alimadureira@gmail.com***
طالبة ماجستير في حقوق الإنسان، كلية لندن للاقتصاد *www.lse.ac.uk* وعضو في مجموعة البحوث 'حقوق الإنسان وأوجه الاستضعاف' في الجامعة الكاثوليكية في سانتوس *www.unisantos.br*

جميع كاتبات هذه المقالة أعضاء في معهد أوسلو لدراسات السلام / منظمة بريو (نهوض البرازيل للساحة العالمية) (PRIO/BraGS) مشروع العمل الإنساني وحفظ السلام والسعي وراء القوة العظمى.
www.prio.org/Projects/Project/?x=1645

١. السفير البرازيلي في الاجتماع رفيع المستوى حول تشاطر المسؤوليات العالمية من خلال مسارات قبول اللاجئين السوريين. جنيف، آذار/مارس 1999.
٢. www.legisweb.com.br/legislacao/?id=258708
٣. www.legisweb.com.br/legislacao/?id=303612
٤. مقابلة مع لاريسا لايتي، منسقة الحماية في مركز اللاجئين في أبرشية الكاريتاس في ساو باولو
٥. السفير البرازيلي، كما في الحاشية الختامية 1
٦. http://dados.mj.gov.br/dataset/comite-nacional-para-os-refugiados

المشاركة بالإبداع بين اللاجئين والنَّازحين داخلياً

دانييل روبينسون

ينبغي للفاعلين الإنسانيين التقليديين أن يطوروا آليات ليدعموا إبداع المهجرين. وهناك حالتان من الإبداع التكنولوجي اللتان طورهما اللاجئون السوريون يبينان هذه الفكرة.

يزداد الاعتراف بالإبداع والتكنولوجيا على أنهما من العناصر المهمة في المنظومة الإنسانية. لكنَّ الإبداع واستخدام التكنولوجيا بين المهجرين أنفسهم يحدث أيضاً بالتزامن مع الفاعلين التقليديين الذين يعملون في المنظومة الإنسانية. وتحتل تكنولوجيات الهاتف المحمول، على وجه الخصوص، مركزاً محورياً في حياة المهجرين فهي تقدم لهم موارد مهمة للبقاء الاقتصادي، والإبقاء على الشبكات الاجتماعية وتطويرها، والبحث عن مسارات الهجرة المحتملة. فلا غرابة إذن أن بدأ اللاجئون وطالبوا اللجوء بالمشاركة بإبداع في تكنولوجيا الهاتف المحمول وذلك لتلبية حاجاتهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. لكنَّ المثير في الأمر هو تأخر الاستجابة من جانب المنظومة الإنسانية في الاعتراف بهذه الاستخدامات أو دعمها.

ويستخدم اللاجئون والنازحون وطالبو اللجوء التكنولوجيا لبناء مجتمعاتهم الافتراضية، وللتشبيك مع عائلاتهم وأصدقائهم، وتوثيق خبراتهم المهاجرة الشخصية، وتوفير المشورة والنصح لغيرهم من المهجرين في العالم.[1] وعندما يفعلون ذلك فإنهم يحددون التحديات الفريدة من نوعها التي تواجه مجتمعاتهم خاصة وتطوير المنتجات والخدمات التي يمكن بها التغلب على هذه التحديات وغالباً ما يكون ذلك في غياب أي دعم من الفاعلين الإنسانيين التقليديين.

دوبارة

دوبارة شبكة على الإنترنت تساعد اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء منهم العثور على فرص وظيفية في البلدان التي أعيد نقلهم إليها. وأسست دوبارة في عام ٢٠١٣ على يد أحمد إدلبي الذي كان يعمل في شركة لاتصالات الهاتف المحمول عندما اندلعت الأزمة السورية. ثم وجد نفسه مجبراً على الهرب من سوريا فانتقل إلى دبي بينما نُقلت أسرته إلى لبنان أو تركيا. وفي السنة التي تلت نقله شهد أحمد وعانى من فقدان الهدف في الحياة والكرامة وإحساس سلبي بأنه لاجئ. لكنَّ تجربته هذه ألهمته، خاصة مع إدراكه للقوة التي تمتع بها الشتات السوري، إلى إطلاق شبكة دوبارة لتكون أداة تساعد اللاجئين على تمثيل دور نشط ومثمر في المجتمع.

وينشئ موقع دوبارة مجتمعاً افتراضياً للسوريين الهاربين من النزاع ممن انتقلوا إلى البلدان التي لا خبرة كثيرة أو تواصل لهم فيها. وتشاركهم هذه الشبكة المعلومات حول فرص الشواغر الوظيفية، والمنح الدراسية، وفرص التعليم، وفرص الاستثمار، والمشورة القانونية، والمساعدة في مجال الإسكان. كما توفر هذه البوابة دليلاً إرشادياً يشرح الظروف المعيشية في ٣٢ دولة مختلفة في سبيل رفع مستوى الفهم الثقافي للاجئين فيما يتعلق ببلدانهم المضيفة لهم حالياً وكذلك البلدان التي يحتمل أن تضيفهم في المستقبل. ويسعى موقع دوبارة جاهداً إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي لأفراد الشبكة على الإنترنت وذلك بربط اللاجئين مع المغتربين السوريين وغيرهم من أفراد وأبناء الشتات السوري وذلك من أجل جمع المصادر والتشاطر بها بحيث تُخصَّص هذه المصادر حسب الحاجات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المحددة للاجئين السوريين وطالبي اللجوء منهم.

وفي عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ قدمت دوبارة ما معدله ٥٠٠ حل واستشارة في اليوم الواحد، ووفرت ما مجموعه ٢٥٩٠٠ فرصة بين وظيفة وفرصة استثمار ومشورة لبدء الأعمال التجارية والإسكان، والمشورة القانونية بالإضافة إلى الفرص التعليمية.[2] وبعد أن كانت دوبارة عند تأسيسها مجرد منبر على الإنترنت أصبحت الآن متوسعة لتضم تطبيقاً على الهاتف المحمول ودليلاً عالمياً للمهنيين السوريين.

غربتنا

غربتنا تطبيق على الهاتف الذكي وموقع إلكتروني على الإنترنت للاجئين من الشرق الأوسط. ويساعد برنامج غربتنا اللاجئين وطالبي اللجوء على التكيف مع الحياة في البلدان التي ينتقلون إليها إذ يمكن للمستخدمين أن يحصلوا على النصائح الخاصة بالاستيطان في البلدان بما فيها المملكة العربية السعودية، والأردن، ولبنان، وتركيا، والجزائر، وألمانيا، والنمسا، والسويد ويمكنهم أيضاً أن يطرحوا الأسئلة حول موضوعات مختلفة تتراوح بين التسجيل الرسمي إلى خيارات الغذاء المحلية الأفضل.

وأنشئت غربتنا في عام ٢٠١٤ على يد مجاهد عقيل وهو شاب سوري يعمل في تطوير البرامج هرب إلى تركيا في عام ٢٠١١ بينما هرب والداه وأشقاؤه بطريقة منفصلة إلى السعودية وإلى دبي. وبمعنى آخر، كان يحاول أن يستكشف العراقيل السياسية والاقتصادية التي تفرضها الحكومة التركية وحدها. «كان يجب عليّ أن أذهب إلى المكاتب الحكومية كل يوم للبحث عن المعلومات المتعلقة بحقوقي في تركيا.»[٣]

ويوفر التطبيق الأخبار المتعلقة بمسارات الهجرة مثل المعابر الحدودية المفتوحة وأخرى آمنة بالإضافة لتوفير منتدى على الإنترنت للفرص الوظيفية والتعليمية، وهناك قسم مخصص للنقاشات العامة حيث يمكن للمستخدمين أن يطرحوا أسئلتهم. واستجابة للارتفاع الكبير لعدد اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء في تركيا، يقدم التطبيق على وجه الخصوص عدداً لا بأس به من أدلة تدريبية خاصة بالواقع التركي التي تقدم دليلاً إرشادياً يمشي خطوة بخطوة لاستكشاف الخدمات الحكومية المقدمة في تركيا مثل عملية التقدم بطلب للحصول على أذون بالإقامة التركية. وهناك أيضاً في هذا التطبيق أدلة تدريبية أخرى تتعلق بالدول الأخرى.

الخلاصة

يقع في صلب الدعوة لهذين التطبيقين ونجاحهما قدرتهما على تسهيل التفاعل فيما بين اللاجئين والتشارك في الخبرات فيما بينهم. وبالإضافة لذلك، تمكن هذان المنبران للاستفادة من مصادر الشتات ومعارفها.

لكن ما ينقص تصميم كل من دوبارة وغربتنا استهداف الحاجات الخاصة للنساء والفتيات. فإلى حين وقت كتابة هذه المقالة، لم يكن هناك إلا قليل جداً من النقاشات العامة في أيٍّ من المنبرين حول ما يتعلق بحاجات المرأة والفتاة وخبرة النساء والفتيات في الهجرة وحاجاتهن الخاصة بالحماية والفرص الخاصة بالنساء أو التحديات التي واجهتها النساء والفتيات في الحصول على فرص الخدمات العامة مثل التعليم أو الخدمات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لطبيعة كل من المنبرين فلم يأخذا بعين الاعتبار حقيقة أن النساء عالميًا لا يملكن كثيراً من القدرة على الوصول للهواتف المحمولة أو الحواسيب وأن أي طريقة يمكن فيها أن يصلوا للحاسوب أو الهاتف ستكون عادةً مراقبة من الأب أو الزوج أو الشقيق.

لقد ساعدت الاستخدامات المبدعة للتكنولوجيا المهجرين في المساهمة في لدونة مجتمعاتهم في المنفى. ويمكن للفاعلين الإنسانيين التقليديين بل ينبغي لهم أن يقدموا دعماً أفضل لهذا النوع من الإبداع. ويمكن من خلال زيادة الاستثمار في حواضن الإبداع تحسين قدرة اللاجئين والنازحين على استخدام مواهبهم، ومهارتهم، وإبداعهم فيما يفيد مجتمعاتهم المحلية.

ولا شك أنَّ المعوقات والفرص الخاصة بالإبداع سوف تختلف من سياق لآخر. ولكي يتمكن المجتمع الإنساني من تقديم الدعم للمجتمعات المهجرة، يجب على تلك المجتمعات أولاً أن تعي الحواجز الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الماثلة أمام الإبداع التي يعاني منها المهجرون. وتتضمن هذه الحواجز رُهَاب الأجانب والتمييز وغياب القدرة على الوصول إلى التمويل والأعمال المصرفية والإسكان وحق العمل ناهيك عن فقدان الموجودات والأصول المادية. فبفهم هذه المعوقات وبفهم العوامل المحفزة المحتملة لمواجهتها يمكن أن يصبح الفاعلون الإنسانيون على قدر أفضل من ناحية استهداف مواردهم تجاه الإبداع. وعندما يفعل ذلك المجتمع الإنساني فسوف يتمكن من تقديم مساعدة أفضل للاجئين والنازحين لمساعدة أنفسهم بأنفسهم.

ولذلك لا بد في تصميم كل إبداع وتنفيذه بغض النظر عن السياق مراعاة العوامل السكانية للمستخدمين النهائيين. ويتضمن ذلك الاختلافات في الجنس وفي العمر والانتماءات الدينية والعرق والأصل الاثني وغيرها. لكنَّ الأهم من ذلك أنَّه على المجتمع الإنساني الذي ينبغي أن يفهم الآثار الجندرية وغيرها للهجرة، والتهجير، والتكنولوجيا أن يطوروا آليات تتخذ الخطوات المناسبة لمواجهة هذه الآثار في الوقت نفسه الذي يدعم التكنولوجيات الناشئة في المجتمع المحلي.

دانييل روبينسون *Danielle.Robinson10@gmail.com*

طالبة في مستوى الدراسات العليا، كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، جامعة توفتس *http://fletcher.tufts.edu*

١. بيتس أ وبلوم ل و ويفر ن (2015) إبداع اللاجئين: الإبداع الإنساني الذي يبدأ مع المجتمعات المحلية، أكسفورد، مركز دراسات اللاجئين
http://bit.ly/RefugeeInnovation
(*Refugee Innovation: Humanitarian innovation that starts with communities*)

٢. www.ashoka.org/fellow/ahmad-edilbi

٣. (2015) بزفيد نيوز (*Buzzfeed News*)
http://bit.ly/Akilinterview

القابلات جنوب الأفريقيات يعتنين بالمهاجرات واللاجئات

ماموكغادي غلوريا فيكتوريا كونيشي

خلال السنوات القليلة الماضية، قبلت جنوب أفريقيا كثيراً من اللاجئين وطالبي اللجوء بمن فيهم نساء يحتجن لخدمات الأمومة. وبما أنَّ القيم والممارسات الثقافية لدى المهاجرات الحوامل تختلف في بعض الأحيان عما هو الحال لدى القابلة، قد ينشأ عن ذلك انتهاك لحقوقهن في الحصول على العلاج الجيد.

تتولى القابلة عدداً متنوعاً من الأدوار، فهي مناصرة ومستشارة وكاتمة للسر يؤتمن عليها للحديث في الأمور الخاصة وصانعة للقرار وراعية ومعلمة ومنسقة لشؤون الرعاية. وعندما تحتد درجة التنوع الثقافي، تزداد الحاجة إلى المعرفة المتخصصة في أداء هذه الأدوار، وعلى الأخص، على القابلات أن يتمتعن بالمهارة اللازمة في تجسير الهوَّة بين الحواجز الثقافية.

وفي جنوب أفريقيا، يُتوقَّع من كل قابلة أن تقدم الرعاية للمرأة الحامل دون أي اعتبار للعرق أو اللون أو الانتماء الديني أو القومي، بل قد تتأثر العلاقة العلاجية بين القابلة والمريضة تأثراً كبيراً إذا كانت القابلة منحازة للأصول العرقية والإثنية أو إذا كانت ترهب الأجانب أو تفتقر للتدريب اللازم في قيم مهنتها أو في مهارات الاتصال.

وفي المستشفيات العامة ، تفتقر بعض المرافق العيادية للكوادر والمعدات اللازمة وتسبب ذلك في ظهور شعور بين بعض القابلات بأنَّه لا ينبغي استخدام المصادر إلا لخدمة مواطني جنوب أفريقيا دون غيرهم. ويبدو أنَّ المهاجرات لا يتلقين الرعاية ذاتها المقدمة للنساء المحليات (أو قد يتلقين علاجاً مختلفاً) وهناك شعور ينتاب الحوامل بأنَّ المعالجة غير اللطيفة التي يتلقينها تعزى لأنهن أجنبيات ولاجئات.

وهناك أيضاً الحواجز اللغوية القائمة بيت القابلات والنساء وتتفاقم آثارها خلال المخاض. وتجد المهاجرات أنفسهن في وضع غير مريح بسبب الصعوبات التي يواجهنها في التواصل مع الكوادر واستحالة اتباعهن للإرشادات المقدمة لهن ولتفاعل القابلات. فالمهاجرة تجد القابلة خلال مرحلة المخاض وقحة لكنّها تفتقر إلى القدرة على التواصل بلغة القابلة ما يصعّب عليها فهم ما تريده القابلة منها وحتى النبرة ونوعية الصوت والكلمات والصمت كلها قد تحمل معان تختلف من ثقافة إلى أخرى. وإذا لم يكن لدى القابلة وعي بهذه الاختلافات فقد يبدر عنها أشياء تسيء دون قصد للمرأة المهاجرة.

«أخبروني أنَّهم لا يستطيعون رعايتي لأني مهاجرة لا أحمل وثائق ثبوتية ولأنني لم أحمل أي شيء يثبت إقامتي.»

أمّا النساء اللواتي تلقين الرعاية المبكرة خلال الحمل وحظين بعدد أكبر من زيارات الفحص الطبي فيلاحظ أنَّ معدلات الوفاة بعد الولادة أو قبلها أقل وأنَّ نتائج الحمل كانت أفضل. ومع ذلك، غالباً ما تُحجَبُ هذه الخدمات عن المهاجرات الحوامل لعدم امتلاكهن الأوراق الثبوتية، وما زالت مستويات الشكاوى مرتفعة منذ عقود بشأن الرعاية التي يتلقينها في أثناء الحمل.

وقد أشار المهاجرون إلى أنَّ علاقاتهم مع القابلات ليست علاقة دافئة بل قد تكون مقلقة، ويعزون ضعف الرعاية الشخصية إلى أنَّهم مهاجرون. وتشير كثير من المهاجرات إلى أنَّهن يُعامَلنَ بازدراء وينادى عليهن بأسمائهن المجردة للإشارة إلى أنَّهن من بلدان أجنبية. وغالباً ما تُترَكُ المهاجرات وحدهن أو يساء إليهن لفظياً أو يُهدَّدونَ بالاعتداء الجسدي ما يترك بعضهن في حالة توتر ما بعد الصدمة.

«الممرضات اللواتي قابلتهن لم يكنَّ مستعدات إلى حتى النظر لوجهي...»

ومع التزام القابلات بإظهار الاحترام للمرأة الإنسان ولكرامتها وخصوصيتها وقيمها الشخصية ومعتقداتها وتقاليدها الثقافية، لا تجد المهاجرات الحوامل في معظم الوقت الحق في اتخاذ القرارات بل غالباً ما يُتجاهَلُ اعتقاداتهن وممارساتهن الثقافية. ومعظم المهاجرين لا يحصلون على الرعاية والدعم الذين يستحقونهما.

التوصيات والتَّحديات

ينبغي للكوار التعليمية في كليات التمريض وفي الجامعات أن تركز على الحساسية الثقافية في رعاية القابلة. وينبغي تدريب القابلات على العلاقات مع العملاء وتطوير مهارات الاتصال لهن وينبغي تشجيعهن على حضور ورشات العمل حول حقوق الإنسان والقضايا الثقافية.

وبعض القابلات يشعرن بعدم وجود أي التزام بالحديث بالإنجليزية مع المهاجرات إذ يعتقدن أنَّ النساء لا بد أن تعلمن على الأقل لغة واحدة من لغات جنوب أفريقيا. أما في الحالات التي لا تتكلم المهاجرات بها بالإنجليزية، فيحب توفير المترجمين الفوريين حتى

لو كان ذلك يعني مساساً بسرية المعلومات المتبادلة بين القابلة والمرأة الحامل. وبديلاً عن ذلك، بمقدور القابلة أن تستعين بزوج المرأة الحامل أو أحد أفراد أسرتها في التواصل وتقديم الدعم.

وأخيراً، ينبغي لإدارة المستشفيات أن توفر لكوادر التماس مع المرضى إرشادات توجيهية واضحة حول كيفية قبول المهاجرين أو تسجيلهم وينبغي لها أن تقدم المساعدة في الأمور الإدارية لتمكين القابلة من تقديم الرعاية المراعية للمسائل الثقافية.

ماموكغادي غلوريا فيكتوريا كونيشي
Mamokgadi.Koneshe@gauteng.gov.za
محاضرة في مجال القبالة، كلية آن لاتسكي للتمريض، جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا.

القوائم الموضوعية:

استجابة لطلبات القرَّاء، ننشر الآن القوائم الموضوعية لنشرة الهجرة القسرية. ويمكن الدخول إلى أول ثلاث قوائم من خلال هذا الرابط www.fmreview.org/thematic-listings**.**

تقدم كل قائمة موضوعية قائمة بمقالات نشرة الهجرة القسرية (والأعداد الكاملة) التي يمكن إدراجها تحت موضوع واحد معين. وتدور موضوعات القوائم الموضوعية الثلاث الأولى حول:

- **الحماية في البحر**
- **الشباب**
- **الصحة**

ولكل مقالة مدرجة في تلك القوائم، سوف تجد: عنوان المقالة وسنة نشرها ومؤلفها أو مؤلفيها ومقدمة للمقالة في بضع جُمَل وروابط المقالة (الرابط التشعبي وكود القارئ السريع QR) لكي تتمكن من الوصول إلى كامل المقالة على الإنترنت. معظم المقالات متاحة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية. وعادة ما تتاح المقالات على الإنترنت بنسقي PDF وHTML وبالنسبة للمقالات المنشورة مؤخراً فهي متاحة أيضاً بنسق صوتي MP3. الرجاء عدم التردد في طباعة هذه القوائم ومشاركتها مع الغير.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية
يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University
Guido Ambroso
UNHCR
Alexander Betts
Refugee Studies Centre
Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council
Jeff Crisp
Independent consultant
Mark Cutts
OCHA
Eva Espinar
University of Alicante
Elena Fiddian-Qasmiyeh
University College London
Rachel Hastie
Oxfam
Lucy Kiama
HIAS Kenya
Khalid Koser
Global Community Engagement and Resilience Fund
Erin Mooney
UN Protection Capacity/ ProCap
Steven Muncy
Community and Family Services International
Kathrine Starup
Danish Refugee Council
Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2015-2016

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

Catholic Relief Services-USCCB • DanChurchAid • Danish Refugee Council • European Union • Global Protection Cluster • Government of Denmark • International Committee of the Red Cross • International Organization for Migration • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Open Society Foundations • Oxfam • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNHCR • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت
www.fmreview.org/ar/online-giving
مهما كانت التبرعات قليلة فسوف تساعد على استمرارية إصدار نشرة الهجرة القسرية. لذلك الرجاء التفكير في التبرع.

'الكتابة الصحفية حول اللاجئين: ما تعلّمه أحد الصحفيين حول مسارات الهجرة إلى أوروبا'

باتريك كينغسلي/ مراسل شؤون الهجرة، صحيفة الغارديان
محاضرة هاريل-بوند السنوية ٢٠١٦

٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ الساعة ١٧:٠٠ أكسفورد.

سوف يتاح بودكاست المحاضرة قريباً بعد عقدها في موقع مركز دراسات اللاجئين
www.rsc.ox.ac.uk.

مأوى الطوارئ والهجرة القسرية

سلسلة الحلقات الدراسية العامة لمركز دراسات اللاجئين
الفصل الدراسي الأول للسنة الأولى ٢٠١٦، أيام الأربعاء الساعة ١٧:٠٠

سوف تجمع هذه السلسلة، التي يعقدها توم كسوت-سميث ومارك إي بريز، عدداً من خبراء العمارة والتخطيط الحضري وعلم الإنسان والتاريخ والعمل الإنساني والهندسة والتصميم لإطلاق نقاش متعدد التخصصات حول مأوى اللاجئين بالتركي على: التصميم المعماري لمخيم اللاجئين وتاريخ ملاذات الطوارئ وسياساتها وحدود التصميم في إدارة التّهجير. لمزيد من المعلومات:
www.rsc.ox.ac.uk/seminars-michaelmas-2016

وسوف تكمّل هذه السلسلة العدد ٥٥ من نشرة الهجرة القسرية حول المأوى المقرر نشره في عام 2017: انظر
www.fmreview.org/ar/shelter

ما وراء الأزمة: إعادة النظر في دراسات اللاجئين

مؤتمر مركز دراسات اللاجئين
١٦-١٧ مارس/آذار ٢٠١٧، كلية كيبلي، أكسفورد

على مدى العام الماضي، أدّت ما يسمى بأزمة اللاجئين الأوروبيين إلى نشوء اهتمام عام غير مسبوق في التّهجير القسري بالإضافة إلى الطلب على البحوث. ومع ذلك، لم يكن هناك كثير من الفضاءات التي يمكن فيها التفكير في وضع دراسات اللاجئين واستكشاف ما لدينا من أدوات أكاديمية ضرورية للتفكير بهذا العالم المتغير والاستجابة له. وسوف يستضيف مركز دراسات اللاجئين مؤتمراً دولياً رئيسياً لتقيم أنواع المعارف والأدلة والمفهومات الضرورية لفهم التحديات المعاصرة والاستجابة لها. التفاصيل موجودة على الرابط التالي http://bit.ly/RSC-Beyond-Crisis يرجى تقديم مقترحاتكم بشأن العروض الفردية أو للمشاركة في جلسات الحوار كاملة على الرابط التالي susanna.power@qeh.ox.ac.uk في موعد أقصاه الساعة ١٧:٠٠ في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦.

تعبئة الشّتات: كيف يتحدى اللاجئون السلطوية

أليكساندر بيتس وويل جونز أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ رقم الإيداع الدولي: ٩٧٨١١٠٧١٥٩٩٢١

تظهر مجتمعات الشتات بتعبئتها عبر الحدود لتتحدى الحكومات السلطوية. يركّز الكتاب على مجتمعات الشتات في رواندا وزيمبابوي وينظر في مركزية العبور الوطني ضمن السياسات العالمية وحالات الطوارئ التاريخية والسياسية لمجتمعات الشتات وتزعزع أهلية اللاجئين.
http://bit.ly/Betts-Jones-2016

اقتصادات اللاجئين: التّهجير القسري والإنماء

أليكساندر بيتس، ولويز بلوم، وجوسياه كابلان وناوهيكو أوماتا نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ رقم الإيداع الدولي: ٩٧٨٠١٩٨٧٩٥٧٨١

تسمح أوغندا للاجئين بحق العمل وتمنحهم درجة لا بأس بها من حرية الحركة. وينظر هذا الكتاب في ما يمكن فعله عندما يُمنَح اللاجئون الحريات الاقتصادية الأساسية ويُظهِر أنّ اللاجئين ليسوا ذلك العبء المحتوم، وأنّهم لا يمتلكون القدرة على إعالة أنفسهم فحسب بل إنّهم قادرون أيضاً على المساهمة في المجتمعات المضيفة لهم.
http://bit.ly/RefugeeEconomies2016

تقييم حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل

روجير زيتر وإيلويش روادويل، ورقة عمل الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والإنماء (كنوماد)

ترى ورقة العمل هذه أنّ منح اللاجئين حق العمل من الأمور الحيوية الضرورية لخفض الاستضعاف وتعزيز اللدونة وتأمين الكرامة. وعلى ضوء عيّنة تضم عشرين بلداً

تستضيف ٧٠٪ من لاجئي العالم، تحقق ورقة العمل في دور الأحكام القانونية والتقنينية وأثرها ومنحها للاجئين لحق العمل وحمايتها لهذا الحق ضمن اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وكذلك من منظور الدول غير الموقعة على الاتفاقية.
www.knomad.org

تعيينات جديدة في كوادر مركز دراسات اللاجئين

سوف يبحث **د. أوليفير شتيك** (زميل بحث جديد في مجال اقتصادات الهجرة القسرية) في اقتصادات اللاجئين في كينيا وأوغندا وبوروندي وسوف يعمل أيضاً على تقييم أثر برنامج لتوسيع نطاق أذون العمل للاجئين السوريين في الأردن.

سوف يجري **د. ناتاشا زاون** (زميلة بحث جديدة في سياسة اللاجئين العامة) بحثاً حول إصلاح نظام اللاجئين العالمي وتشارك المسؤوليات في سياسات اللاجئين العالمية.

يعمل مسؤولا البحث **د. علي عليود** و **د. فوليا ميميسوغلو** على مشروع مركز دراسات اللاجئين حول سياسة أزمة اللاجئين السوريين، وسوف يقارن المشروع الاستجابات والسياسة المتبعة نحو اللاجئين السوريين في كل من لبنان والأردن وتركيا.

إليزابيث كولسون: ١٥ يونيو/حزيران ١٩١٧ – ٣ أغسطس/آب ٢٠١٦

بعميق الحزن الأسى، ينعى مركز دراسات اللاجئين البروفيسورة إليزابيث كولسون، وهي أستاذة مرموقة في علم الإنسان ولها مساهمة جليلة في فهم مضمونات إعادة التوطين المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ودراسة الهجرة القسرية على وجه العموم. وكان لها دور أيضاً في تأسيس مركز دراسات اللاجئين وتعزيز أركانه خلال مرحلة انطلاقته الأولى ما بين الثمانينيات والتسعينيات.

ويستذكر مركز دراسات اللاجئين مساهمة إليزابيث كولسون على الصعيدين الأكاديمي والشخصي لمركز دراسات اللاجئين وميدان دراسات الهجرة القسرية، وذلك من خلال كرسي أستاذية إليزابيث كولسون في الهجرة القسرية ومحاضرة كولسون العامة التي يعقدها سنوياً أحد علماء الإنسان المعروفين.

استطلاع آراء قرَّاء نشرة الهجرة القسرية ٠٦١٠٢ - النتائج والملاحظات

في حوالي نهاية عام ٢٠١٥ وبداية عام ٢٠١٦، أجرت نشرة الهجرة القسرية استطلاعاً موجزاً لآراء القرَّاء على الإنترنت ومن خلال العدد ٥١ باللغتين الإنجليزية والإسبانية. ولم نتمكن لسوء الحظ من إجراء الاستطلاع باللغتين الفرنسية والعربية لعدم توافر المصادر أو القدرات اللازمة. لكنَّنا، مع ذلك، فكَّرنا أنكم قد ترغبون برؤية عينة من نتائج الاستطلاع علماً أنَّك تستطيع الاطلاع على التقرير الأكبر حجماً باللغتين الإنجليزية والإسبانية بالنقر على الرابط المذكور آنياً.

وتلقينا كثيراً من الاقتراحات بشأن التغييرات أو التحسينات التي ترونها مناسبة مثل ما يتعلق بالموقع الإلكتروني ومقدمات الفيديو لموضوعات نشرة الهجرة القسرية والموضوعات الجديدة لتغطيتها. وكان الانطباع العام مع ذلك من الرسائل التي وصلتنا أنَّنا نقدم الأشياء الصحيحة في هذه النشرة. وقدَّم بعض المستجيبين اقتراحات بشأن أشياء نفعلها بالفعل منها البودكاست وتنبيهات البريد الإلكتروني وفتح حساب على تويتر وفيسبوك وإدراج أنساق HTML للنسخ الإلكترونية للمقالات. يرجى زيارة www.fmreview.org للاطلاع على كل ما ذُكِر.

كما لقي اقتراحنا بإنتاج 'القوائم الموضوعية' موافقة عامة وثلاث من هذه القوائم متاحة الآن على الرابط التالي: www.fmreview.org/thematic-listings وبعض المقالات المدرجة فيها متاح باللغتين الفرنسية والعربية.

لكنَّ قدرة نشرة الهجرة القسرية محدودة بشأن تنفيذ بعض الاقتراحات الأكثر جذرية (انظر نتائج الاستطلاع الكاملة). فما الذي يجب علينا أن نتوقف عن عمله لكي نتمكن من استحداث تلك الأمور الجديدة؟ ولا شك أنَّ تنفيذ بعض الاقتراحات سوف يتطلب مزيداً من التمويل، ولذلك نرحب باقتراحات شراكات التمويل الممكنة. وسيكون من المفيد على أي حال أن نعرف ما الوجهة التي يعتقد القرَّاء أن على نشرة الهجرة القسرية أن تنتهجه للمستقبل.

لمزيد من التفاصيل، انظر

www.fmreview.org/readersurvey2016

هل تعلم أنَّ نشرة الهجرة القسرية باللغة العربية تُنشَر منذ عام ١٩٩٨. وجميع الأعداد السابقة متاحة على الرابط www.fmreview.org/ar/issues بالإضافة إلى قائمة للمقالات مصنَّفة حسب الموضوع ونبذة تاريخية عن نشرة الهجرة القسرية على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/History

نعتقد أنَّ كثيراً من محتويات الأعداد السابقة ما زالت تنصَبُّ في بؤرة اهتمام الباحثين والمزاولين. فيما يلي أمثلة على هذه القوائم:

www.fmreview.org/ar/disability

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية حول الأشخاص من ذوي الإعاقة، والتي غالباً ما تقتبس كدليل على أعدادهم، أن نسبتهم تقدر ما بين ٧٪ إلى ١٠٪ من مجموع السكان في العالم.

www.fmreview.org/ar/young-and-out-of-place

يتعرض الشباب إلى "التشرُّد" المادي والاجتماعي خلال هذه المرحلة من حياتهم.

www.fmreview.org/ar/non-state

وقد لوحظ أنَّ بعض الجماعات المُسلَّحة من غير الدّول تتصرف بمسؤولية وإنسانية، على الأقل لفترة من الوقت.